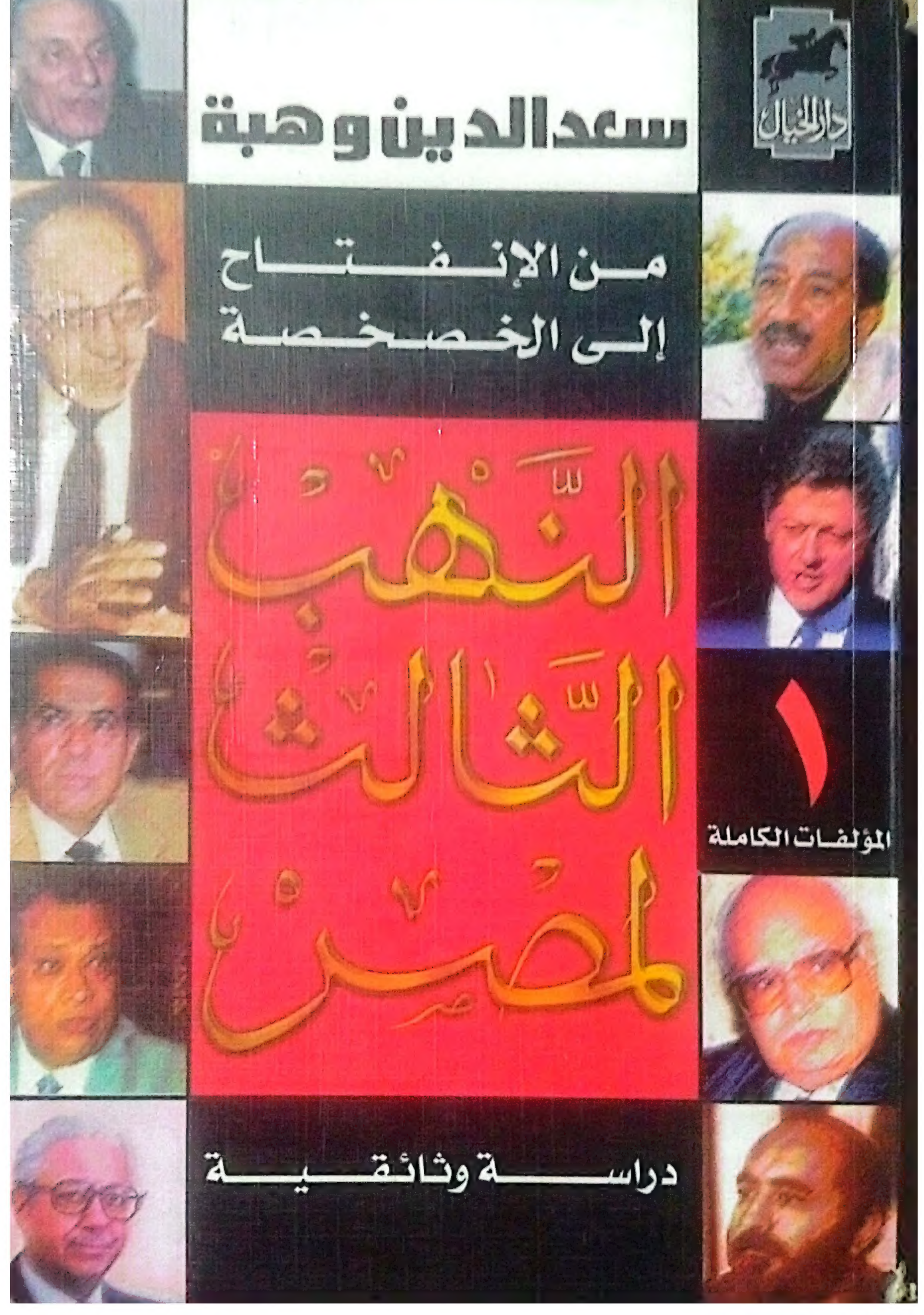

دار الخيال
سعد الدين وهبة
من الإنفتاح
إلى الخصخصة
النهب الثالث لمصر
١
المؤلفات الكاملة
دراسة وثائقية

برعاية :

إيهاب الناصري

٠١١٤٢٥٥٥٦٢٢

النهب الثالث لمصر

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩٧

رقم الإيداع: ٩٥٧٠ / ٩٦

الترقيم الدولى: 977 - 19 - 1580 - 0

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

سعد الدين وهبة

من الانفتاح إلى الخصخصة

النهب الثالث لمصر

دراسة بالوثائق والأرقام

مطبوعات دار الخيّال

أكبر عملية تزييف وتزوير ونهب!

لاأعتقد أن هذا الكتاب فى حاجة إلى تقديم، فهو يتناول مايجرى الآن فى مصر. فمحاولة علاج الاقتصاد المصرى طبقا لروشتة البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ونصائح الولايات المتحدة الأمريكية، هى التى تسببت فى كل مايجرى الآن على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى مصر.

وقد دخلت إلى قاموس الألفاظ العربية التى تحمل أكثر من معنى، كلمات كثيرة مثل: التأهيل الهيكلى وتحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وإزالة العقبات من طريق الانطلاق.. وهذه الكلمات هى أكبر عملية تزييف وتزوير، هدفها الشعب المصرى الذى تنهب ثروته أمام ناظريه دون أن يملك حتى حق المعرفة.. بكم.. ولمن.. وأين تذهب الحصيلة..؟ وقبل هذا وذاك من الذى حدد سعر البيع..؟

إن مايجرى الآن يجرى فى سرية مريبة ورغم كل صيحات الاستنكار والمطالبة بالشفافية إلا أنها جميعها صيحات ذهبت أدراج الرياح.

المؤسسات الدولية تضغط متخذة الخفض الأخير للديون المصرية

وقدره حوالى ٤ مليارات دولار، وسيلة للإسراع فى الخصخصة وفى بيع القطاع العام.. وكل يوم نسمع عن شركة قد بيعت. لمن.. لانعرف.. ويوم نعرف سيكون كل هؤلاء قد ذهبوا إلى زاوية النسيان، اغتنى من أراد وتضخمت ثروات من استطاع وسيبقى الشعب المصرى محملا باقتصاد فى يد جلاديه من المستعمرين القدامى والمستعمرين الجدد.

كان النهب الأول لمصر فى عهد إسماعيل وبقيادة دولتى الاستعمار القديم بريطانيا وفرنسا.

وكان النهب الثانى تحت اسم الاستثمار وأبطاله مجموعة من السماسرة والأفاقين والفاسدين من مختلف الجنسيات تساعدهم مجموعة من الفاسدين المصريين.

والذى يجرى الآن هو النهب الثالث الذى تقوم به ولأول مرة فى التاريخ الحكومة المصرية.. وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا.

سعد الدين وهبة

١

مجتمع التكايا

- اقتصاد السوء بين التحرير والتدمير!
- التسليك والتشكيك
- مجتمع التكايا
- العمالة
- فإن كنت مأكولا فكن انت آكلى
- من يشترى القطاع العام؟
- وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء والقدر
- التحرير والتدمير
- بين عاطف صدقى وكمال الجنزورى
- روشتة الصندوق

■ اقتصاد السوء:

زفت الحكومة على لسان رئيسها السابق الدكتور عاطف صدقى وبعض أعضائها بشرى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وأعلنت أن بعثة من الصندوق سوف تزور القاهرة لتوقيع خطاب النوايا ثم تسافر بعثة الحكومة المصرية على الطائر الميمون إلى فرنسا (ودائما يسافر المدينون إلى فرنسا ولا أعرف السر فى ذلك) ثم الانضمام لنادى باريس والتباحث مع الدول الدائنة للتنازل عن ١٥٪ من ديون مصر والتى قدرها وكلاء المدينين بمبلغ ٣,٧ مليار دولار.

والحكومة لم تعلن، لامن قبل ولا من بعد، مسائل الخلاف بينها وبين الصندوق وما إذا كان الاتفاق الذى تم فى أمريكا، قد تم بعد تنازل الصندوق عن كل مطالبه جميعها أو بعضها، أم أن تنازلاً عن جزء حدث من هناك وموافقة على جزء حدثت من هنا حتى كانت النهاية السعيدة. وطبعا لا أعتقد أن الحكومة سوف تعلن بشكل رسمى عن بنود الاتفاق وبنود الخلاف، وبالتالى عن بنود النوايا وإن كنا نثق فى نوايا حكومتنا الرشيدة. ونحن نعرف تماما أن النوايا. تسند الزير ومادام الزير قد انكسر فلا تنفع معه إذن لانوايا ولاحفنة من النوايا، ولكن لماذا تنشر الحكومة بنود الاتفاق أو بنود الخلاف ونحن شعب قاصر، لا لنا فى الطور ولا فى الطحين والحمد لله فحكومتنا الرشيدة - أطال الله فى عمرها - تستدين باسمنا وتنفق ما استدانته باسمنا أيضا وتعجز عن السداد باسمنا، ومادمنا قد أعطينا الحكومة الختم وتركناه عهدة فى مجلس الشعب فهى تختم ماتشاء وماترى، وليس من حقنا الاعتراض ، ولايخطر على بالنا الاعتراض ومادمنا شعبا من الجهلة القصر عديمى النظر وعديمى القدرة على التصرف، فيجب علينا أن نرضى بالقليل، وإذا كان قليلا فى نظرنا فهو كثير فى

نظر الحكومة، وأكثر مما نستحق كذلك. ومع كل هذا الحرص من حكومتنا الرشيدة وتكويشها على أسرار الاتفاق إلا أننا برضه سوف نعرف من الناحية الثانية من البر الغربى، فالخواجات لايكذبون ولايعتبرون المسألة سرا من الأسرار، فهم يقولون كل شىء بالمفتشر ولايهمهم كبير ولاصغير، لأنهم خواجات. ومن حسن الفطن أن ننتظر بعض الوقت حتى نعرف أسرار الاتفاق ثم نناقشه هنا بالمفتشر أيضا وبالعربى الفصيح، وحتى يحين الحين نتحدث فى بعض الأمور الهامة، وهى هامة لأنها تتصل بمصلحة الناس ورزق الناس- لقمة عيش الناس. وأود أن أقول قبل أن أدخل فى الموضوع أنى لاأدافع عن نظام انتهى ولا أقف فى طريق نظام جديد ولاأرفض ما يسير فيه العالم كله الآن. ولكنى أقول وفى صراحة شديدة أنه ليس كل ما مضى باطلا وليس فى كل جديد خير. ولكن الحكمة أن نأخذ أفضل مافى الماضى ليطعم به الحاضر ونثبت به أقدام المستقبل.

أنا لا أدافع عن النظام الاقتصادى القديم لأنه انتهى ومنذ زمن بعيد بل أنا سعيد حقيقة إذ واتتنا الجرأة والشجاعة الأدبية فأعلنا دون مداراة أو مواربة أننا نسير فى طريق اقتصاد السوق والخصخصة والقطاع الخاص وتقليص أو إنهاء دور القطاع العام. نعم هذا موقف شريف وأشرف وأفضل وأحسن من أن نسير فى طريق الاشتراكية وفى نفس الوقت نلعن «أبوها» صبح مساء ونقول إنها اشتراكية الفقر والإلحاد وأكل أموال الناس بغير حق. أخطر مايمكن أن يواجه شعبا من الشعوب أن تفعل حكومته الشىء وتتظاهر بغيره، ربما واتتنا الشجاعة بعد أن سقطت اشتراكية الفقر والغنى وجميع صور الاشتراكية فى مختلف دول العالم التى كانت تطبقها والتى كانت تزعم أنها تطبقها، وهى فى الحقيقة كانت رأسمالية الدولة وغير ذلك من صور لم تصل بأى شعب من الشعوب التى اعتنقتها إلى بر الأمان اللهم إلاشعبًا واحدًا هو الشعب الصينى ولكن تجربته وحدها نموذج خاص جدا لاأعتقد أنه يمكن تطبيقه فى أى مكان فى العالم إلا فى الصين، ولكن يمكن الاسترشاد به والاستفادة منه فى بعض الجزئيات الهامة.

ونعود إلى النظام القديم فنقول أيضا أنه مهما سقطت النظم الاشتراكية فلا يمكن أن تسقط العدالة الاجتماعية، لايمكن أن يتلاشى حق الفقير قبل الغنى، بدءا مما جاء فى ديننا الحنيف عن الزكاة وانتهاء بكل ما جاء فى النظريات الاجتماعية، واسمه

■ اقتصاد السوء:

زفت الحكومة على لسان رئيسها السابق الدكتور عاطف صدقى وبعض أعضائها بشرى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وأعلنت أن بعثة من الصندوق سوف تزور القاهرة لتوقيع خطاب النوايا ثم تسافر بعثة الحكومة المصرية على الطائر الميمون إلى فرنسا (ودائما يسافر المدينون إلى فرنسا ولا أعرف السر فى ذلك) ثم الانضمام لنادى باريس والتباحث مع الدول الدائنة للتنازل عن ١٥٪ من ديون مصر والتى قدرها وكلاء المدينين بمبلغ ٣,٧ مليار دولار.

والحكومة لم تعلن، لامن قبل ولا من بعد، مسائل الخلاف بينها وبين الصندوق وما إذا كان الاتفاق الذى تم فى أمريكا، قد تم بعد تنازل الصندوق عن كل مطالبه جميعها أو بعضها، أم أن تنازلاً عن جزء حدث من هناك وموافقة على جزء حدثت من هنا حتى كانت النهاية السعيدة. وطبعا لا أعتقد أن الحكومة سوف تعلن بشكل رسمى عن بنود الاتفاق وبنود الخلاف، وبالتالى عن بنود النوايا وإن كنا نثق فى نوايا حكومتنا الرشيدة. ونحن نعرف تماما أن النوايا. تسند الزير ومادام الزير قد انكسر فلا تنفع معه إذن لانوايا ولاحفنة من النوايا، ولكن لماذا تنشر الحكومة بنود الاتفاق أو بنود الخلاف ونحن شعب قاصر، لا لنا فى الطور ولا فى الطحين والحمد لله فحكومتنا الرشيدة ـ أطال الله فى عمرها ـ تستدين باسمنا وتنفق ما استدانته باسمنا أيضا وتعجز عن السداد باسمنا، ومادمنا قد أعطينا الحكومة الختم وتركناه عهدة فى مجلس الشعب فهى تختم ماتشاء وماترى، وليس من حقنا الاعتراض، ولايخطر على بالنا الاعتراض ومادمنا شعبا من الجهلة القصر عديمى النظر وعديمى القدرة على التصرف، فيجب علينا أن نرضى بالقليل، وإذا كان قليلا فى نظرنا فهو كثير فى

نظر الحكومة، وأكثر مما نستحق كذلك ومع كل هذا الحرص من حكومتنا الرشيدة وتكويشها على أسرار الاتفاق إلا اننا برضه سوف نعرف من الناحية الثانية من البر الغربي، فالخواجات لايكذبون ولايعتبرون المسألة سرا من الأسرار. فهم يقولون كل شيء بالمفتشر ولايهمهم كبير ولاصغير، لأنهم خواجات ومن حسن الحظ أن ننتظر بعض الوقت حتى نعرف أسرار الاتفاق ثم نناقشه هنا بالمفتشر أيضا وبالعربي الفصيح، وحتى يحين الحين نتحدث في بعض الأمور الهامة، وهي هامة لأنها تتصل بمصلحة الناس ورزق الناس - لقمة عيش الناس وأود أن أقول قبل أن أدخل في الموضوع أني لاأدافع عن نظام انتهى ولا أقف في طريق نظام جديد ولاأرفض ما يسير فيه العالم كله الآن. ولكني أقول وفي صراحة شديدة أنه ليس كل ما مضى باطلا وليس في كل جديد خير. ولكن الحكمة أن نأخذ أفضل ما في الماضي لنطعم به الحاضر ونثبت به أقدام المستقبل

أنا لا أدافع عن النظام الاقتصادي القديم لأنه انتهى ومنذ زمن بعيد بل أنا سعيد حقيقة إذ واتتنا الجرأة والشجاعة الأدبية فأعلنا دون مداراة أو مواربة أننا نسير في طريق اقتصاد السوق والخصخصة والقطاع الخاص وتقليص أو إنهاء دور القطاع العام. نعم هذا موقف شريف وأشرف وأفضل وأحسن من أن نسير في طريق الاشتراكية وفي نفس الوقت نلعن «أبوها» صبح مساء ونقول إنها اشتراكية الفقر والإلحاد وأكل أموال الناس بغير حق. أخطر مايمكن أن يواجه شعبا من الشعوب أن تفعل حكومته الشيء وتتظاهر بغيره، ربما واتتنا الشجاعة بعد أن سقطت اشتراكية الفقر والغنى وجميع صور الاشتراكية في مختلف دول العالم التي كانت تطبقها والتي كانت تزعم أنها تطبقها، وهي في الحقيقة كانت رأسمالية الدولة وغير ذلك من صور لم تصل بأي شعب من الشعوب التي اعتنقتها إلى بر الأمان اللهم إلاشعبًا واحدًا هو الشعب الصيني ولكن لتجربته وحدها نموذج خاص جدا لاأعتقد أنه يمكن تطبيقه في أي مكان في العالم إلا في الصين، ولكن يمكن الاسترشاد به والاستفادة منه في بعض الجزئيات الهامة

ونعود إلى النظام القديم فنقول أيضا أنه مهما سقطت النظم الاشتراكية فلا يمكن أن تسقط العدالة الاجتماعية، لايمكن أن يتلاشى حق الفقير قبل الغني، بدءا مما جاء في ديننا الحنيف عن الزكاة وانتهاء بكل ما جاء في النظريات الاجتماعية، واسمه

بأوسع المعانى العدالة الاجتماعية، والحاجة لهذه العدالة الاجتماعية تصبح ضرورة تنص عليها التشريعات عندما تنتقل رؤوس الأموال من الدولة إلى الأفراد أو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عندئذ تصبح العدالة دون تشريع مسألة اختيارية وهذا مايخشاه أى حريص على المجتمع لأن العطاء لا ينبع من مصدر قوى داخل كل إنسان، هناك قلة تعطى عن اقتناع وعن رغبة، وكثرة سوف تمسك. هناك قلة قليلة تقدم حق الدولة فى الضرائب، وهناك كثرة تتفنن لكى تتهرب من الضرائب، ولكى تتحقق العدالة الاجتماعية لابد من نظام ضرائبى صارم، لابد من تغير حاسم. وأمامنا دول العالم الرأسمالية والتى سبقتنا بفراسخ طويلة فى طريق اقتصاد السوق، إنهم فى أغلب هذه الدول يعتبرون التهرب من الضرائب فى مقام الخيانة العظمى، وتجريم المخالف سريع وحاسم وقاس. أما نحن فمازلنا نتراوح بين القسوة التى تبلغ حد الجريمة فى بعض الأحيان والتساهل الذى يبلغ حد الجريمة أيضا فى أحيان أخرى ولا ينفع هذا ولاذاك وأعرف شخصيات مرموقة تقضى طوال النهار فى تزوير الأوراق لتتهرب من الضرائب ثم تغنى مساء، (بلادى بلادى بلادى لك حبى وفؤادى) حبى وفؤادى فقط أما فلوسى فبعينك!

اقتضت السياسة الاقتصادية الجديدة إلغاء الدعم الذى تحول مع السنين إلى عبء شديد الوطأة على ميزانية الدولة وكان فى الدعم عيوب لايمكن الدفاع عنها. فقد كان فى أحوال كثيرة يذهب إلى غير مستحقيه كالدقيق الفاخر وفى أحيان أخرى يذهب إلى مالايجب أن يذهب إليه كأجهزة تكييف الهواء مثلا.

ولكن هل ينكر إنسان عادل أن هذا الدعم نفسه كان أيضا يذهب إلى مستحقيه وأنه لولاه لهلك أناس كثيرون؟ أليست العدالة تقتضى تعويض الناس الذين فقدوا الدعم بتعويض مادى بأى شكل من الأشكال حتى لاتهبط دخولهم فجأة وهى تهبط كل يوم. نحن لاندافع عن الدعم ولكن ندافع عن حق الفقير فى تعويضه عن زيادة أسعار السلع الأساسية ولانكتفى أن نعتبر السلع الأساسية الخبز والسكر والزيت فقط فعليها وحدها لايستطيع الناس أن يعيشوا حياتهم.

والقطاع العام وقد قيل فى هجائه أكثر مما قيل فى هجاء الاستعمار الانجليزى نفسه، وأكثر مما قيل فى هجاء الصهيونية العالمية. ومن الطبيعى أن إنسانا مهما كان لا يمكن أن يدافع عن الفساد الذى انتشر فى القطاع العام حتى أتى عليه، ويبدو أنه

أصيب فى طفولته بالسرطان الذى انتشر فى خلايا جسده حتى كان ماكان والنتيجة ماتراه الآن من ديون من البنوك ومن انهيار فى الكثير من الشركات ولكن هل ينكر منصف ما قدمه القطاع العام للجماهير من سلع حددت أسعارها بصرف النظر عن تكلفتها، لتكون فى قدرة الأغلبية من محدودى الدخل؟ هل ينكر أحد أن الضرب على قوانين الاقتصاد واختراع السعر الاجتماعى كان فى مصلحة الناس؟ وهل ينكر أحد أن تدخل الدولة فى الأسعار لم يكن من الممكن تحقيقه لولا وجود القطاع العام؟ وهل ينكر منصف أن شكوى القطاع العام من العمالة الزائدة والتى تتندى واضحة الآن كانت فى صالح الخريجين؟

ربما قال البعض أنها بطالة مقنعة وغير ذلك من التعابير الاقتصادية الحديثة والعظيمة والتى نضرب لها ألف سلام ولكن مع كل ذلك كان هناك جيش جرار من العاطلين المقنعين يقبضون آخر الشهر والآن ونحن نتخلص من القطاع العام بالبيع نقول فى وضوح - أو يقول أصحاب الشأن - أننا نتوقع أن تكون هناك بطالة أوعمالة زائدة حوالى ٢٥٠ ألف مواطن سوف تستغنى عنهم الشركات عندما تنقل من قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص ثم مسألة سعر المنتج نفسه عندما تنقل إدارة الإنتاج إلى القطاع الخاص وتخضع لآليات السوق ولقانون العرض والطلب وننسى نهائيا حكاية السعر الاجتماعى. أليس من المفروض أن يرتفع السعر مباشرة بضعف السعر القديم أو أضعافه؟ ألا يجب أن نحسب لهذا الارتفاع حسابا؟ ألا يجب أن نعمل حساب الصدمة الأولى التى سوف يتلقاها محدودو الدخل؟ وفارق كبير بين مجتمع يعيش فى ظل آليات السوق ومجتمع سوف يخضع لهذه الآليات لأول مرة منذ أربعين عاما. ألا يحتاج منا الأمر إلى دراسة منحنيات ارتفاع كل سلعة من السلع التى كان يبيعها القطاع العام بالسعر المعقول وماسوف يتعرض له هذا السعر من ارتفاع محتمل؟

ومسألة تعيين الخريجين فى الحكومة والقطاع العام والتى اكتشفنا ومنذ سنوات أنها تمثل عبئا شديدا على الميزانية وتحللنا منها بالتدريج ثم اختفت أليس حالها حال العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال؟ إنها كانت سبيلا لامتصاص عدد كبير من الشباب هم خريجو الجامعات. ولا أدافع عن إلحاقهم بغير حاجة وبغير عمل حقيقى،

ولكن ألـم تكن وسيلـة لامتصاص طاقـة الشباب؟ ألـم تكن وسيلـة لاختفاء البطالة المتزايدة عاما بعد عام؟ أليست هذه المشكلة فى حاجة إلى علاج سريع حاسم؟

المسألـة إذن وبوضوح كامل لـيست فى النـظريات وحدها فـكل نظام اقـتصادى له عيوبه ومـزاياه والمجتمع يختـار النظام الذى يجعـله أكثر رخاء وأكثر قـدرة على حل مشاكله ونحن نسير الآن فى الطريـق الذى سارت فيه أغلب دول العالم ولكن الدول التى نجح فيها هذا الـنظام لم تضع النظرية هى الأساس فقط، ولـكنها وضعت بجوار أسس النظرية العلمية حاجة الناس وقدرتهم على تحمل الأعباء ومحاولة حل المشاكل بطريقـة هينة وسهلة وإذا كان نـظام الاقتصاد الحر أو اقـتصاد السوق يقضى بتحجيم تدخل الدولة، فـليكن ذلك إلى حدود ضيـقة لصالح الناس. وتدخـل الدولة إذا كان مرفوضا فى أمور معيـنة فهو واجب للمحافظة على حقـوق الجماهير وهو أوجب إذا كنا فى مرحلة صياغة النظام الجديد.

لاأريد أن أكرر أننـا لانقف فى سبيـل التحول إلى نظـام اقتصادى جديد فـهو غير معقول وغير حقيقـى، ولكننا ننبه إلى أن هذا النظام يفرض علاجـا لما قد يترتب عليه من آثار قد تضر إذا تركـت دون علاج وبالأغلبية العظمى من محدودى الدخل. إننا لانريد أن تتحول ميزات اقتصاد السوق إلى عـيوب وإلى سلبيات تفقده هذه الميزات. إننا لانـريد أن يتحـول اقتصاد الـسوق إلى اقتصـاد الـسوء الذى يزيـد من غنى الـغنى ويضاعف من فقر الفـقير، إننا لانريد أن نبيع الـسلام الاجتماعـى وهو العمود الفقرى لأى مجتمع فى سبيل تطبيق نظام اقتصادى دون النظر إلى مزاياه وعيوبه، إننا ننشد فى النهاية نظاما أفضـل مما عرفناه وأفضل مما طبقناه وذلك بالنسبة لأغـلبية الشعب لا قلة قليلة منه.

■ التسليك والتشكيك:

لا أعتقد أن حكومة الـدكتور عاطف صدقى السابقة كانت سعـيدة كل السعادة لما آلت إليه الأمور فى مـوضوع الخصخصة، ورغم أن الموضوع مطروح منذ زمن بعيد ورغم أن الصحـف كل الصحف- قوميـة ومعارضة- قد ناقشتـه مناقشة مستفيضة، ورغم أن شروط البنك الدولى لإنهاء المراحل القادمة من رفع الديون عن كاهل مصر

معروفة ومنشورة ولم تعد سراً من الأسرار، ومن أهم هذه الشروط وأولها سرعة تنفيذ سياسة الخصخصة أو بيع وحدات القطاع العام أو زيادة قاعدة الملكية أو غير ذلك من أسماء أو مسميات تدور كلها حول معنى واحد. ولا شك أن التباطؤ فى الخصخصة يحدث مشاكل كثيرة تقف عائقاً فى طريق الإصلاح الاقتصادى.

ويكفى دليلا على ذلك أن وزير التجارة الأمريكى فى واحدة من زياراته لمصر سئل عن ضعف إقبال الاستثمارات الأمريكية على مصر، فأرجع ذلك إلى سببين : السبب الأول حوادث الإرهاب التى تقع بين الحين والآخر. أما السبب الثانى الذى ركز عليه فهو بطء تنفيذ عملية الخصخصة، ولكن هل صحيح أن حكومة الدكتور عاطف صدقى تتعمد البطء فى الخصخصة أم أن البطء شيء مفروض عليها وأنها تحاول جاهدة الإسراع فى الخصخصة، وأعتقد أنها تتمنى أن تتخلص من القطاع العام فى ظرف عام واحد لا فى ظرف خمسة أعوام كما حدد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

لن أتحدث عن الشركات التى تنوء بالقروض والتى تسجل دفاترها خسائر كاملة، ولكنى أتحدث عن الوحدات الرابحة والتى تعرضها الشركات القابضة للبيع. والذى أشعر به ويشعر به كل متابع لموضوع الخصخصة أنه يسير على أسس غير سليمة لا فى التقويم ولا فى الإعلان ولا فى البيع. لذلك كان هذا الاضطراب الذى لا يمكن تحديد المسئول عنه. ويبدأ الاضطراب حتى فى تحديد الأولويات وفى الإعلان عن بيع بعض الوحدات بل عند التقويم، خاصة إذا خضع هذا التقويم لخبراء أجانب أو قامت به بنوك مصرية أو شاركت فيه الشركات القابضة. فمن حيث الإعلان رغم وجوده إلا أنه يضفى السرية على كل العمليات، وكأنه يظهر فى حياء أو أن المقصود ألا يراه إلا أناس بعينهم هم أصحاب المصلحة فى رؤيته لأنهم المستفيدون الوحيدون منه.. والعملية عملية الخصخصة تقوم بها الحكومة وكأنها ترتكب عملاً خارجاً عن العرف والقانون. وهو حقيقة فى جانب منه خارج عن مصلحة الناس إلا أن الحكومة قد ارتضته من بين ما ارتضت وسيلة للإصلاح الاقتصادى سواء أكان فرضاً من صندوق النقد أم كان باقتناع كامل منها.

المهم أن عمليات الخصخصة تتم فى الخفاء وتفاجأ بين الحين والحين أن قطاع الأعمال قد باع كذا وكذا. ولم نعرف أو لا أعرف يقيناً حتى الآن أين تذهب حصيلة

البيع؟ هل توضع في صندوق خاص كما قيل لإنشاء مشروعات أخرى أم تدخل خزانة الدولة أم تتسرب هنا وهناك بحيث لا يعرف مصيرها أحد.

إن أكبر دليل على أنه ليس هناك تباطؤ هو ما ذكره وزير قطاع الأعمال في الرد على الاتهام بالتباطؤ في محادثات صندوق النقد الأخيرة، فقد قال أن الحكومة تجاوزت أهداف التخصيص للفترة التي انتهت في مارس ١٩٩٤، وباعت أصولاً قيمتها ٣,٥ مليار جنيه (١,٣ مليار دولار) وعرضت للبيع أصولاً قيمتها ٦,٢ مليار جنيه (١,٨٣ مليار دولار) وكانت الأهداف الأصلية التي تم الاتفاق بشأنها مع البنك الدولي في إطار برنامج مراقبة التكيف الهيكلي ٣,٢ مليار جنيه (٩٠٠ مليون دولار) و٤,٥ مليار جنيه (١,٣٣ مليار دولار) وقال الوزير أنه بحلول نهاية ديسمبر ١٩٩٤ تنوي الحكومة أن ترفع إجمالي المبيعات إلى ٦,٧ مليار جنيه (١,٩٨ مليار دولار) والأصول المطروحة للبيع إلى ١٠,١ مليار جنيه (٢,٩٨ مليار دولار).

وقال وزير قطاع الأعمال أن الرقمين المستهدفين للأصول المباعة والتي طرحت للبيع في نهاية ديسمبر ٩٥ يشكلان حوالي ٢٠٪ من كل أصول شركات القطاع العام المصري. أما رجال الأعمال فرأيهم غير ذلك، فهم يقولون أن عملية التخصيص تسير ببطء أكثر من اللازم وخلال عامين باعت الدولة ثلاث شركات كاملة فقط، ويشمل ذلك شركتين لتعبئة المشروبات الغازية وشركة للغلايات. وأعرب خبراء اقتصاد أجانب عن اعتقادهم بأن برنامج الخصخصة المصري قد يسير بشكل أبطأ عندما تحقق مصر كل أهداف البنك الدولي وتحصل على إعفاء من ديون قيمتها أربعة مليارات من الدولارات مستحقة للدول الغربية.

غير أن الوزير المختص مضى يقول سننشر إعلانات تدعو الناس إلى شراء الأسهم كل يوم وكل شيء، اعتبارا من العاشر من يوليو٩٥ ستعرض أسهم مصانع أسمنت وطلاء وأسمدة وقضبان صلب ونتوقع أن يفوق الاكتتاب في الأسهم المطروحة بنسبة ٤ إلى واحد عندما تبدأ العروض.

وأكبر دليل على الاضطراب الذي يسود عمليات الخصخصة هو ما وقع في بعض الشركات الناجحة، فعلى سبيل المثال قامت عقبات في طريق بيع شيراتون القاهرة، وقيل أن هذه الصفقة تواجه أزمة تهدد بفشلها. هذه الصفقة التي توصلت

إليها الشركة مع مستثمرين ليبيين ومصريين لشراء الفندق بمبلغ ١٤٧ مليون دولار، وشيراتون القاهرة يتكون من برجين يضم كل منهما ٢٧ طابقا و٥٤٧ غرفة و١٣ جناحاً ويحتل موقعاً متميزاً على النيل بمساحة ٥٤٥١ متراً مربعاً، تقدر قيمة المتر الواحد بعشرين ألف جنيه.

وقد بلغت إيرادات هذا الفندق في العام الماضي ١١٠ ملايين جنيه، منها ٧٧,٨ مليون جنيه ربحاً صافياً. وكانت الشركة القابضة المصرية قد توصلت منذ وقت قريب عقب مفاوضات طويلة إلى الاتفاق مبدئيا على صفقة بيع الفندق بكامل الأراضي والمباني بحوالي ١٤٧ مليون دولار وجرى الاتفاق على تأسيس شركة مشتركة بين شركة ايجوث المصرية المالكة للفندق والاستثمارية العربية للتنمية التي يملكها مستثمرون ليبيون ومصريون برأس مال مصرح به ٣٠٠ مليون دولار، مدفوع ١٥ مليونا حيث تبلغ حصة الشركة الليبية ٧٨٪ وايجوث ٢٠٪ والقابضة للإسكان والسياحة والسينما ٢٪. ويجري سداد ٢٥٪ من رأس مالها خلال أسبوعين من موافقة الهيئة العامة المصرية للاستثمار على تأسيسها، كما تضمن الاتفاق طرح حصتي شركة ايجوث والقابضة للاكتتاب العام خلال ثلاث سنوات، بينما تطرح العربية للاستثمارات ٨٪ من حصتها في رأس المال للاكتتاب العام للمصريين العاملين في شركة ايجوث، هذا عن أول فندق كبير يواجه مشاكل كثيرة في تخصيصه.

كما نشب خلاف حاد بين الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وشركة الرواد للاستثمارات السياحية والفندقية، وكانت صاحبة العرض الوحيد لشراء القرى السياحية التي تضم فندق هيلتون الفيروز بشرم الشيخ وقريتي كورال هيلتون بنويبع والمشربية بدهب وموتيل مدين بسانت كاترين. وقد قررت الشركة القابضة وقف عملية بيع شركة القرى السياحية والتي تملك شركة مصر للفنادق ٦٧٪ من رأس مالها. وقالت الشركة القابضة أن قرار وقف عملية البيع جاء بعد أن تبين أن شركة الرواد للاستثمارات السياحية لا تملك الكيان القانوني الذي يمكنها من إتمام الصفقة خاصة وهي غير مدرجة في قوائم مصلحة الشركات المصرية.

وأعتقد أن القارئ يتفق معي في أن هذا السبب وتوقيته يعتبر نكتة (القبلة الظل)

فأين كانت الشركة القابضة من شركة الرواد قبل أن تتأكد من وجودها القانوني، وطبعاً ردت شركة الرواد للاستثمارات السياحية على الشركة القابضة متمسكة بحقها في إتمام الصفقة التي التزمت بكل بنود الاتفاق الخاصة بها وأعلنت أن رأس مالها المصرح به تجاوز ١٥١,٥ مليون دولار (٥٠٠ مليون جنيه) مدفوع منها ٦١ مليون دولار (٢٠٠ مليون جنيه) يساهم فيه البنك الأهلي المصري بحصة قدرها ١٥ مليون جنيه وكل من شركتي مصر للتأمين والأهلية (٢٠ مليون جنيه) مصر للطيران (١٠ ملايين جنيه) و١٠٢ من رجال الأعمال في القطاع السياحي المصري

الحكومة بلا شك ترغب في الانتهاء من الخصخصة التي تعتبرها ويعتبرها البنك الدولي بل وتعتبرها دول كثيرة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أركان الإصلاح الاقتصادي أو من أهمها أو من أكثرها حيوية. وربما كان هو الدليل القاطع على تغيير السياسة الاقتصادية المصرية إلى ما يريده البنك الدولي وما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التخلص نهائياً من القطاع العام وما يذكر به القطاع العام من سياسات لم تكن أمريكا راضية عنها، لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي.

ولما كانت الخصخصة قد أصبحت واقعاً لا مجال للعدول عنه أو التراجع فيه، وهذا ما تنطق به السياسات المعلنة والقوانين الصادرة والقرارات اللاحقة واللوائح المكملة. إذا كان البيع قدر هذه المؤسسات والشركات التي اشتريت وتطورت بأموال الشعب، إذا كان ذلك كذلك فأعتقد أنه لا جدال في أن المطالبة بالبيع بأعلى الأسعار والارتفاع عن الحط بممتلكات الشعب مطلب عادل ولا غبار عليه ولا يعتبر اعتراضاً على الإصلاح الاقتصادي، ولا وقوفاً في طريقه بل أعتقد أنه كلما زادت حصيلة الدولة من بيع هذه الأصول كلما كانت قادرة على استخدام هذه الأموال في تعزيز الإصلاح الاقتصادي، إما برفع أعباء متزايدة عن ميزانية الدولة التي تعاني عجزاً أو لاستخدامها في مشروعات تنمية جديدة تقلل من عدد العاطلين وتمنح فرصا للعمل وتزيد وتحرك عملية الإنتاج الاقتصادي في مصر.

الأمر الثاني الذي لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يعترض عليه أن نعرف لمن نبيع. والمسألة لا تبدو صعبة، فسوق المال العالمية معروفة وواضحة ومفتوحة، وعندما تقدم

مؤسسة على شراء أصل من الأصول فليس من الصعب معرفة جنسيتها ومن يقف وراءها حتى ولو كانت واجهة، مجرد واجهة للمشتري الحقيقي، لابد من التدقيق ومعرفة لمن سيتحول جزء من الاقتصاد المصري. صحيح لم يضع القانون قيوداً على جنسية معينة أو مجموعات معينة باستثناء سيناء التي منع البيع فيها لغير المصريين. ولكن المسألة ليست سيناء وحدها، نعم إن سيناء موقع استراتيجي هام ولكن اقتصاد مصر هو الآخر هام. ولابد أن يكون دائماً متحرراً من أيد تعبث به إذا أرادت، وأرجو ألا نكرر الخطأ أكثر من مرتين، مرة قبل ثورة يوليو عندما كان اقتصاد مصر في يد الأجانب وخاصة اليهود، ومرة عندما استطاعت شركات توظيف الأموال أن تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد المصري، وكانت بعضها تمول عمليات غير قانونية تتم داخل الوطن أو خارجه.

إذن كيف يمكن أن نفقد هذين الهدفين الوطنيين اللذين لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يعترض عليهما أو أن يتهم من يطالب بهما أنه معوق أو رافض. قلنا إن الخصخصة تواجه هذه الأيام مشاكل كثيرة ليس أولها الديون الباهظة التي تنوء بحملها شركات قطاع الأعمال بل إن هناك الرأي العام الذي لم يجد من الإصلاح الاقتصادي حتى الآن سوى ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش ولا يستطيع أن يقتنع أن جزئية من جزئيات الإصلاح الاقتصادي سوف تأتي له بالخير، بل على العكس هناك الكثيرون الذين يعتقدون أن عمليات الخصخصة لا تتم في النهار وأن شيئاً مريبا يحيط بها، هذا مع التحفظ الشديد ضد الشائعات التي تنطلق وتطال كل شيء وكل إنسان.

لقد وصلت الخصخصة إلى أهم شركات القطاع العام، إلى زهرات الصناعة المصرية التي كان وجود الواحدة منها على أرض مصر مفخرة لمصر وللمصريين.

فالشركة القابضة للصناعات الهندسية أعلنت عن بيع تسع شركات، منها شركة إيديال ومصاعد شندلر وشركات أسمنت طرة وحلوان والقومية والسويس، كما أعلن عن بيع النصر للسيارات والنصر للاستيراد والتصدير.

كما أعلنت الشركات القابضة للإسكان والسياحة والسينما عن بيع الأهرام للمشروبات والكروم المصرية ومصر للأسواق الحرة.

سوف يعلن عن بيع مصرفين من مصارف القطاع العام الأربعة وهى الأهلى ومصر والقاهرة والإسكندرية ، ورغم التكذيبات المتكررة عن نية الحكومة فى بيع البنوك، إلا أنها جزء من سياسة الخصخصة التى ألزمت بها الحكومة أمام صندوق النقد وأمام مجتمع الدائنين وأمام البنك الدولى وحكومات الدول الغربية وفى مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد هناك مجال للتراجع أو التوقف فالمصارف فى طريقها إلى البيع، هذه حقيقة لا داعى لإنكارها اليوم ثم تبريرها غداً، ولتكن المصارحة جزءا من الإصلاح الاقتصادى نفسه ولا معنى لإخفاء حقائق تنشر فى جميع أنحاء العالم وتصل إلى مصر بالإذاعات والتليفزيونات والصحف الأجنبية والعربية كذلك.

القوانين القائمة تعطى حق البيع، بيع وحدات قطاع الأعمال للجمعية العمومية للشركة الداخلة فى قطاع الأعمال وهى الشركة القابضة، ولكنى أعتقد أننا فى حاجة ماسة إلى هيئة تعتمد البيع، هيئة تتكون على أعلى المستويات فى الدولة تبحث عقود البيع وتتأكد من أن السعر المعروض هو أعلى سعر وأنه لا غبار على المشترين وأن الشراء بهدف الاستثمار وليس خلفه أهداف سياسية أو عسكرية. إن اجتماعات الهيئة العامة للاستثمار يرأسها رئيس الجمهورية نفسه، هذه الهيئة هى التى يعرض مجلسها مشروعات مقدمة من أجانب أو عرب أو مصريين لاستثمار أموالهم داخل مصر.

وهذا لا يحمل أى خطورة على الاقتصاد المصرى بل هو إضافة لها ومع ذلك يحرص رئيس الجمهورية على أن يرأس مجلس إدارة هيئة الاستثمار حتى يذلل العقبات التى قد تقف فى طريق تدفق الاستثمارات على مصر، فلا غرابة إذن بل إنى أعتقد أن عمليات البيع أو نقل الملكية من الشعب المصرى إلى مستثمر، أجنبيا كان أو عربيا أو مصريا، أعتقد أن ذلك يجب أن يتم بواسطة هيئة تعرض عليها عمليات البيع ونقل الملكية لأنها جزء من ممتلكات الشعب المصرى، هناك شىء آخر أطالب به وهو عن المراحل التى تبدأ من الإعلان عن بيع الوحدات وهو العلانية. فالعلانية مطلوبة بأوسع صورها بالصحف وبالتليفزيون، إن هذه ممتلكات الشعب ومن حق كل مواطن أن يعرف ماذا يباع وبكم وما هو السعر الأساسى إذا كان هناك سعر أساسى أو لماذا رسا العطاء عند إرساء العطاء. إن العلانية هى مانعة الصواعق التى تحول دون

القيل والقال وهى التى تقضى على الشائعات والتى تنقذ ذمة الشرفاء. إن الشائعات لا تلبث أن تتحول إلى حقائق يحاسب عليها الناس ربما لم يسمعوا بها أو لم يعرفوا عنها شيئاً. إن الحكومة راغبة دون شك فى أن تسرع فى خطوات الخصخصة حتى تريح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وحتى تريح الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى تنظر لموضوع الخصخصة نظرة خاصة، ولكن لا يجب أن ينسينا هذا أن ما يتعرض للخصخصة هو ملك للشعب المصرى ونحن لا نقبل تشكيكاً فى أى محاولة إنقاذ أو محاولة تسليك الخصخصة بأسهل الطرق وفى أسرع وقت حتى نرضى أطرافا كثيرة ولا نرضى الطرف الأول صاحب الحق فى الرضا وهو الشعب المصري.

■ مجتمع التكايا:

تنشر الصحف بين حين وآخر كلامًا منسوبًا لأحد المسئولين عن البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى، يثنى فيه على الاقتصاد المصرى وتسعد الصحف وبالطبع يسعد المسئولون عن اقتصادنا بهذه التصريحات التى تأتى، سواء كان صاحبها فى زيارة القاهرة أو على لسان أحد المحررين أو عن طريق وكالات الأنباء، إذا التقى مسئول من هؤلاء بمسئول مصرى فى أى عاصمة من عواصم العالم.

ورغم كثرة التصريحات التى لو جمعناها لكانت تلالاً عالية من ثناءات وآيات من الشكر والإعجاب، رغم هذا كله كانت تلك الهيئات المختصة بالبنك والصندوق تعارض فى إسقاط الشريحة الثالثة والأخيرة من ديون مصر، وهى تبلغ حوالى ٤ مليارات دولار. ونسأل هل كان هناك تناقض بين الموقفين ثناء وإعجاب ثم رفض وتسويف. بالقطع ليس هناك لا تناقض ولا يحزنون فإن الثناء غالبًا يقصد به تصريحات المسئولين المصريين والتشنجات العصبية التى يبديها بعض المسئولين عندنا بين حين وآخر، عندما يصرحون ببيع ٢٠٠ شركة و ٣٦ فندقًا.

ويتصور من يقرأ هذه التصريحات أن هذا سوف يحدث اليوم أو غداً، الثناء هنا على هذا الإخلاص فى تنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولى وفى تطوير الاقتصاد المصرى حسب الروشتة التى وضعها البنك. وكل هذا يستحق الثناء دون شك، بل هو ثناء مردود ولا يكلف صاحبه شيئًا، لأن المبادرة بالثناء جاءت من المصريين الذين

يصرحون فى تكرار وفى عصبية، وهذا معناه ثناء عاطر وعملى على إجراءات البنك والصندوق. ونترك رحلة الثناءات أو تبادل الثناء، هذه التصريحات التى يطلقها المسئولون فى الصندوق والبنك أشبه بشهادات حسن السير والسلوك التى لا تنفع ولا تشفع لأنها لا تضمن لصاحبها النجاح فى الامتحان. وما دمنا فى مجال التصريحات نتوقف أمام تصريح خطير جاء على لسان وزير قطاع الأعمال الدكتور عاطف عبيد، جاء على لسان سيادته عند اجتماعه باللجنة المختصة فى مجلس الشعب مانصه وأنقله عن صحيفة الأهرام(عاطف عبيد فى مجلس الشعب) يليه عنوان تخين: الخصخصة لا تتجاوز ١٧٪ من قطاع الأعمال. ثم بعنوان أصغر بعض الشىء: لا مساس بالشركات الاستراتيجية وحقوق العاملين.

يقول الخبر بعد ذلك أعلن الدكتور عاطف عبيد..

* وأقف أمام هذه العبارات (وأن الشركات الإنتاجية والاستراتيجية لن يتم المساس بها وهى الإنتاج الحربى والمطاحن والأدوية والألمونيوم والحديد والصلب والبنوك الوطنية والهيئات الخدمية والشركات المشتركة والاستثمارات المحلية..).

هذا كلام واضح صريح وقد سعدت به شخصياً، وقلت بينى وبين نفسى لا يصح إلاّ الصحيح، فقد كتبت مرة ومرات وكتب غيرى عن شركة الألمونيوم وتساءلت الا تعتبر شركة الألمونيوم من الشركات الاستراتيجية، ثم لماذا نبيع شركة تحقق أرباحًا حتى أنها استطاعت أن تنفذ مشروع الدرفلة الذى تكلف مليار جنيه من إيراداتها الذاتية ، هذا وقد أكد قولنا السيد وزير الصناعة شخصياً وقد كان رئيسًا لمجلس إدارة شركة الألمونيوم - فى حديث مع (المصور) وأكد فيه أن الشركة تحقق أرباحًا وأنها نفذت من مواردها الخاصة مشروع الدرفلة، وعندما سئل ولماذا يطالب صندوق النقد ببيعها؟ أجاب أن الصندوق راجع ميزانية الشركة عام ١٩٨٨ أى منذ سنوات وبنى رأيه على هذه الميزانية التى لم تحقق أرباحًا، ولكن حال الشركة تغيّر بعد ذلك.

وأرجو أن يكون الصندوق والبنك قد غيّرا من رأيهما، هذا عن شركة الألمونيوم - أما شركات الدواء فأن المواطن الذى يستهلك الدواء ليس صاحب إرادة فى اختياره

كالسلع الاستهلاكية، ولكن الذى يختار الدواء للمريض هو الطبيب والمريض لا إرادة له والطبيب يتأثر بالدعاية، أما المصانع الحربية فأنا أعلم تمامًا أنه لا مساس بها لأسباب غير اقتصادية. أما البنوك الوطنية والهيئات الخدمية فالسيد الوزير الذى أدلى بهذه التصريحات يعلم قبل غيره أنه يعنى أنها لن تباع فى هذه المرحلة، ولكن مقصلة عشماوى سوف تلحق بها ولو كانت فى بروج مشيدة.

ولم تطل فرحتى طويلاً إذ اطلعت على نص حديث السيد الوزير فإذا به يقول صراحة عن شركة الألمونيوم وشركات الدواء أنها لن تباع بالكامل ولكن سوف تطرح فى السوق أسهم منها قدرها ٤٠٪ من مجموع أسهم كل شركة، إذن فهذه الشركات لم تنج من الخصخصة وقول الوزير غير حقيقى وهى محاولة ساذجة لامتصاص غضب الرأى العام ولا أقول للضحك عليه.

وتصريح الدكتور عاطف عبيد الذى أشرنا إليه ليس هو التصريح الوحيد الذى يحتاج إلى تعليق، فقد أدلى الدكتور عاطف عبيد بحديث طويل إلى الأهرام نشر على ثلاثة أيام واستغرق ثلاث صفحات. ولا شك أن هذا الحديث الطويل يحتاج إلى عشرات التعليقات التى تناقشه فقرة فقرة، ولكنى أكتفى ببعض الملاحظات على ما جاء فى حديث وزير قطاع الأعمال العام.

يقول الدكتور عاطف عبيد أن الخصخصة لا تعنى بيع مصر كما يقول البعض. ويشرفنى أن أكون من بين هؤلاء، لأن المعروض للبيع قيمته ٨٨ مليار جنيه فقط من إجمالى ٦٠٠ مليار جنيه هى قيمة الاستثمارات العامة. ويوضح الدكتور عبيد قيمة ممتلكات الشعب المصرى على الوجه الآتى مع ملاحظة أن هذه القيمة هى القيمة الدفترية:

٨٨ مليار جنيه فى شركات القطاع العام.
١١٠ مليارات جنيه نصيب القطاع العام فى الشركات المشتركة.
٤٠ مليار جنيه قيمة شركات الإنتاج الحربى والبترول.
٢١٠ مليارات للهيئات الاقتصادية كقناة السويس والتليفونات.
١١٠ مليارات جنيه البنوك وشركات التأمين.
٤٠ مليار جنيه للهيئات الخيرية.
يكون المجموع اذن ٦٠١ مليار جنيه.

وعندما يضع وزير قطاع الأعمال ممتلكات الشعب المصرى على هذه الصورة، يبدو فعلا أن المعروض للبيع لا يزيد على ١٥٪ من الاستثمارات العامة، فلماذا هذه الضجة إذن ولماذا القول بأن الخصخصة تعنى بيع مصر؟

الجواب هو أن الدكتور عاطف عبيد يتحدث عما هو معروض للبيع الآن كخطوة أولى فى طريق الخصخصة، بل هو يعلم والعالم كله يعلم أنه إذا كانت الوجبة الأولى هى شركات القطاع العام التى يبلغ ثمنها الدفترى ٨٨ مليار جنيه، ويبلغ ثمنها الفعلى ١٤٠٠ مليار جنيه فى رأى بعض الأوساط المالية العالمية، إذا كانت ضمن الوجبة الأولى فسوف تكون الوجبة التالية هى نصيب القطاع العام فى الشركات المشتركة والتى تبلغ قيمتها الدفترية ١١٠ مليارات جنيه، والدكتور عاطف يعلم والجميع يعلمون- وهذه ليست أسرارًا، ولكنها تنشر فى الخارج كل يوم- أن الوجبة التالية سوف تكون البنوك وشركات التأمين التى يبلغ ثمنها الدفترى ١١٠ مليارات جنيه، بل إن الدكتور عاطف فى نفس الحديث يشرح المشاكل التى وقعت فى بعض الدول التى بدأت بيع قطاعات الخدمات، ثم يقول بعد أسطر معدودة أنه تم السماح للقطاع الخاص بأن يدخل مستثمرًا فى المجالات التى اعتبرت تاريخيًا أنها حكر على الدولة ولا تقدم إلا من خلال الدولة، وفى عدد من الخدمات مثل إنتاج الكهرباء وبناء الطرق السريعة وإقامة محطات المياه فى المناطق النائية لتحلية المياه وتوزيعها، ثم بناء المناطق القابلة للتنمية الصناعية والسياحية وأضيف(وإقامة المطارات) بعد الإعلان عن مناقصة بين شركات القطاع الخاص لإقامة مطار مرسى علم بالبحر الأحمر. إذن وكما يقول الدكتور عاطف لم يعد قطاع الخدمات حكرًا على الدولة وسقطت هيبته التى عاشت سنين، وليذكر كبار السن مثلنا خدمات شركة ليبون للكهرباء والشركة العامة لمياه الشرب وشركات النقل وغيرها.. وهذا ليس مجال الحديث الآن ونعود إلى قطاع الخدمات فنقول: إذن ما الذى يمنع أن يكون فى طريقه إلى الخصخصة؟

وفى هذه الحالة يكون المعروض للبيع والذى فى طريقه للبيع هو كالتالى بالقيمة الدفترية ٨٨ مليارا فى شركات القطاع العام.

١١٠ مليارات نصيب القطاع العام من الشركات المشتركة.

١١٠ مليارات البنوك وشركات التأمين.

٤٣ مليارا الهيئات الحكومية.

ويكون المجموع ٣٥١ مليار جنيه، ويبقى بعد ذلك الإنتاج الحربى والبترول وقناة السويس والهيئات الاقتصادية.

وثمنها جميعها ٢٥٠ مليار جنيه، وإذا بقيت المصانع الحربية وقناة السويس فلا شك- إذن- أن بعض الهيئات الاقتصادية التى سوف تأخذ طريقها للخصخصة يتجاوز المعروض للبيع من ممتلكات الشعب المصرى حوالى ٤ أخماس ممتلكاته هل تجاوزنا الحقيقة إذن إذا قلنا وقال غيرنا أن الخصخصة هى بيع مصر وأن ممتلكات الشعب المصرى فى طريقها إلى البيع.

سؤال آخر فى حديث الدكتور عاطف عبيد فى الأهرام يقول عن طريقة التحول إلى النظام الاقتصادى الجديد فى بعض دول العالم وما يحدث فى مصر فيقول:

الخط الأول: فرض التحول بالقوة الجبرية والمثل الصارخ والواضح لهذا الخط هو "شيلى"، فهناك تحول نقل ملكية ووسائل الإنتاج وكل من يقاوم أو يعترض يعامل بالقوة وهذا الأسلوب له محاذيره وله أخطاؤه.

أما الخط الثانى: فهو إجراء عملية التحول وترك الأمور تفرز ما يمكن أن تفرزه من آثار اجتماعية، وهذا ما حصل فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، والدولة بسرعة رفعت يدها من إدارة عملية الإنتاج والخدمات وقررت نقل ملكية هذه الوحدات وخطت خطوات لم توقفت ثم بدأت تتراجع، ولكن مبدأ التراجع هذا يؤثر على القدرة على استئناف المسيرة مستقبلا. وهذان الخطان كانا واضحين لنا ولم تأخذ بهما التجربة المصرية.

ولكن التجربة المصرية قد قررت أن يكون التحول مدروسًا هادئًا ومنظمًا، وأرى فى هذه المقارنة مغالطة واضحة، فبدون شك ليس هناك مجال للمقارنة بين مصر وروسيا أو الاتحاد السوفيتى المنهار وكتلته الشرقية بعد أن سقطت الشيوعية وحصونها الصناعية والاقتصادية تحت أقدام الغرب، ولا شك أنها عوملت كما يعامل المهزوم فى معركة حربية، ومصر والحمد لله لم تتعرض للغزو ولم تسقط رايتها، فحرام أن نزهو على دول فقدت حتى قدرتها على إصدار القرار لصالح شعبها.

أما المقارنة بين مصر وشيلى فأعتقد أنها أيضاً مقارنة ظالمة لنا، فلم تصل مصر إلى حد أن تكون ترسًا فى آلة الاقتصاد الأمريكى حتى يتحكم فيها وحتى تفقد تمامًا إرادتها الوطنية الحرة.

ورغم ذلك كله فليقل لنا الدكتور عاطف عبيد بعد الدراسة الهادئة والمنظمة. هل استفتى شعب مصر فى هذا الذى يجرى ؟ هل عقدت الندوات والاجتماعات كما يحدث فى أمور ليست بهذه الدرجة من الخطورة؟ ألا يساوى تغيير حياة الناس وبيع ممتلكاتهم بعض المجهود الذى يبذل فى المعارك الانتخابية حتى ولو كانت صراخا على مقاعد فى مجالس محلية.

ثم نأتى إلى تصريحات حول العمالة والخصخصة على لسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى فى مجلس الشعب فى دورة سابقة يقول رئيس الوزراء:

أيها الإخوة والأخوات.. إن للخصخصة جانبين:

الجانب الأول هو: العمالة، والجانب الثانى هو: رأس المال.

■ العمالة:

قالت القيادة السياسية مراراً: «أنه لن يضار أى عامل» ليس هذا تصريحاً مرسلاًولكنه حقيقة. وأنا أيها الإخوة والأخوات مسئول أمام الشعب وأمام حضراتكم أنه لن يضار أى عامل.

وفى جريدة الأهرام سئل الدكتور عاطف عبيد:

هل مشكلة فائض العمالة بالقطاع العام لم تدرس حتى الآن؟

الوزير: لم تدرس، أنا لم أجد دراسة تبين لى كم يحتاج مصنع معين من العمال ليحقق عائداً معينًا ، لم أجد دراسة توضح مثلاً أن هذا المصنع به كذا عامل فى كشوف العاملين ومقدار ما يتقاضونه من الأجر، والعدد الحقيقى الذى يحتاجه العمل ثم الفائض عن حاجة العمل، كذلك كان لابد أن نتحرك نحو الخصخصة ببطء لتفادى ما يحدث من هزات فى سوق العمل.. فنحن لدينا فائض فى حجم العمالة بمعنى أن طلبات التوظف أكثر من المعروض من حجم الوظائف وذلك نتيجة لزيادة السكان ونتيجة للفرص المتكافئة للإناث فى دخول سوق العمل.

وفى ظل سوق به زيادة فى المعروض.. ممكن إذا تحركنا بسرعة نحو تغيير الملكية تحدث مشاكل كثيرة.. لأن المشترى أو المالك الجديد لم يجد فى مصلحته الإبقاء على العمال كلهم، ولابد أن يستغنى عن جزء منهم، وهنا لابد أن يكون للحكومة خط واضح. فإذا تناقضت مصلحة رأس المال مع مصلحة العمال، فلابد أن نحقق مصالح العمال لأن الحكومة مسئولة عن العمال.. فإذا كان رأس المال الخاص يرى لدواع اقتصادية الاستغناء عن جزء من العمال فأنا كحكومة مسئول عن هذا الجزء. إنها قضية اجتماعية، وأنا أفصل بين القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية. القضية الاقتصادية تعنى تشغيلاً اقتصادياً، هذا لا نعترض عليه ولكن لا نستطيع إطلاقاً أن نحرم شخصاً من فرصة العمل أو من إيجاد عمل له، وأنت توجد فى سوق للعمل بها زيادة فى العرض عن فرص العمل المتوافرة.

* الأهرام: إذن كيف ستواجهون مشكلة العمالة التى سيستغنى عنها المشترون الجدد.... فهناك من يقول أن عددهم سيصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف عامل أو ٨٠ ألفا مثلاً أليست مشكلة؟

- الوزير: قطاع الأعمال به حوالى ٩٧٠ ألف عامل - ممكن يخرج منهم ٨٠ ألف عامل وهؤلاء لا يشكلون مشكلة.

* الأهرام: وكيف ستتعاملون مع هذا العدد وكيف ستضمنون حقوقهم؟

- الوزير: هناك عدة بدائل وحلول أولها أن الحكومة ستظل تدفع أجر العامل ومرتبه الأساسى إلى سن المعاش، وهذا حقه.

فنحن كنا نقول للبلاد الرأسمالية أن الأجر الأساسى هو أجر من حق الأسرة وليس من حق العامل، وليس من المعقول أن نغير جلدنا.. والبديل الثانى هو أن نعرض على من يرغب فى ترك العمل مبلغاً من المال، إذا كان يريد أن ينشىء له مشروعاً خاصاً - إذا كان لديه استعداد أن يكون رجل أعمال صغيرا.

وليس كل العمال سيفعلون ذلك طبعاً.

ويوجد من يقول أنا أريد أن أظل موظفاً، والبديل الثالث هنا أن نقوم بإعادة التدريب له، لعله يجد فرصة عمل أفضل فى سوق العمل الذى به طلب على هذه المهارات، والبديل الرابع تشجيع إقامة مؤسسات يمكن أن تستوعب فائض العمالة.

ونستعرض الحلول التى قررتها الحكومة لحل مشكلة العمالة التى سوف يستغنى عنها من جراء الخصخصة. والحل الأول كما يقول الدكتور عبيد أن تظل الحكومة تدفع أجر العامل ومرتبه الأساسى إلى سن المعاش.

وهذا الحل هو أسوأ حل يمكن أن تلجأ إليه حكومة تحترم مواطنيها وتعتبرهم آدميين، فإذا كانت الحكومة تتصور أن العمل مجرد أكل عيش وأنه نعمة تمنح لإنسان دون أن يؤدى عملاً ، فهذا الحل هو عودة لمجتمع التكايا الذى انتشر فى عصر أسود من عصور تاريخ مصر المظلم، عندما يجلس الناس لا يفعلون شيئًا ويتكفل صاحب الأمر هنا حاكمًا أو ثريًا بإطعامهم.

والخصخصة تريد أن تعيد لنا العهد الأسود.. إن هذه النظرة هى أحط نظرة للإنسان باعتباره مخلوقًا لا هدف له ولا طلب له إلا أن يأكل فقط، لا أريد أن أردد بعض الشعارات التى رفعت من وقت قصير فى بلادنا.

والتى تتحدث عن العمل وكيف أنه شرف - كيف أنه حق إلى غير ذلك، ولكنى أقول فقط أن العمل هو الذى يجعل الإنسان إنسانا يفرق بينه وبين الحيوانات. إن الإنسان فى حاجة إلى العمل لتحقيق ذاته وإفراغ طاقاته وإحساسه بأنه يفعل شيئًا يفيد الناس، أما إذا كانت الحكومة ترى أن العمل مجرد حصول الناس على ما يتيح لهم لقمة العيش فهذه نظرة لا إنسانية، وأنا هنا أتحدث ولا أقول شعرًا، فإنسانية الإنسان يحققها العمل والمشاركة فى أداء للمجتمع لواجباته. أما تحويل العمال إلى أفراد فى تكية يأكلون ولايعملون شيئًا، فأعتقد أن هذا ليس حلاً ولكنه تحويل المجتمع، وسوف يتحول فى وقت قصير إلى مجتمع للجريمة ولارتكاب كل الموبقات.

وقد يرد البعض أنه يمكن أن يلحق هؤلاء العمال بالحكومة فما الذى يمكن أن يحدث إذا كان فى الحكومة الآن ٤,٥ مليون عامل ماذا لو أضيف إليهم الـ ٩٠٠ ألف عامل فى الحكومة. وأعتقد أنه ليس من المنطقى ولا من المعقول أن أخلص الشركات من العمال حتى يشتريها المشترون على بياض لأصيب الحكومة بتخمة أكثر مما هى مصابة به. ولاشك أن فى الحكومة الآن بين الـ ٤,٥ مليون على الأقل مليون بطالة. فهل نحن على استعداد كى نزيد الطين بلة ونزيده الحكومة مليونا جديدا فى الوقت

الذى نتحدث فيه عن الثورة الإدارية وعن ضرورة التخلص من عبء البيروقراطية. مع العلم بأنه لا يمكن أن تكون مصر دولة جاذبة للاستثمار إلاّ إذا أصلحت من نظامها الإدارى واستطاعت أن تتخلص من العمالة الزائدة بدلا من أن تلقيها فى الشارع واستطاعت أن تحدث الإدارة.

أما الحل الثانى الذى يقترح صرف مبلغ من المال للعامل مقابل استقالته أو تركه العمل، وهو الأسلوب الذى لجأت إليه بعض الشركات التى بيعت فعلاً كشركة المراجل البخارية التى صرفت مبالغ بلغت ١٥ ألف جنيه للعامل لتقديم استقالته

إذا كنا حقًا نريد أن نحمى العمال حتى من أنفسهم ونحن نعرف أن آلاف العمال فى حاجة إلى هذا المبلغ الذى يأتى مرة واحدة، فكم منهم فى حاجة إلى تجهيز ابنته أو معاونة ابنه على الزواج أو علاج أمه المريضة أو زوجته أو أخته أو والده

المهم أن هناك المئات يتوقعون لهذا المبلغ الكبير يأتى نقداً وليس قرضًا، ولدينا من الأمثال ما يحض العامل على سلوك هذا المسلك المثل هو الحكمة الغالية فطالما قلنا (احيينى النهاردة وموتنى بكره) أو(اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب) وغير ذلك عشرات، وينفق العامل المبلغ ثم يجد نفسه على المقهى فى تمام صحته ودون عمل، نعم إن الذى تفعله الشركات اليوم يزيد البطالة

وسبق أن شرحنا الحالة التى يعيش عليها عمال شركة المراجل البخارية التى بيعت وتغير اسمها، وعمليات الغصب والقهر التى تقع على العمال ليتركوا العمل لقاء مبلغ خمسة عشر ألف جنيه، وتحدث عبرنا عن عمال الكوكا كولا والبيبسى كولا وقالت تصريحات كثيرة أن حالة هؤلاء العمال قد تحسنت وزادت مرتباتهم، ولكن الحقيقة تقول غير ذلك ففى شركة البيبسى كولا وفى ظل الإدارة الجديدة ساءت حالة العمال، سبق وكتبت الصحف تقول أن الشركة تقف الآن على حافة الهاوية

لقد ادعى أعضاء مجلس الإدارة أن خسائر ميزانية هذا العام تجاوزت ٥٠٪ من رأس المال، مما يستدعى إعلان إفلاس الشركة وتصفيتها طبقا لقانون الشركات المساهمة.

واعترض بقية أعضاء الجمعية العمومية وطلبوا الاطلاع على الميزانية قبل اتخاذ قرار إعلان الإفلاس، ومن جهة أخرى جاءت تقارير الكفاية السنوية لعمال شركة

البيبسي كولا هذا العام لتوضح حقيقة ما ينوي ملاك الشركة عمله تجاه العمال، إذحصل ٣,٥ ٪ فقط من موظفي وعمال الشركة على تقدير ممتاز، بينما جاءت تقديرات الباقين بمستوى جيد فأقل، بعد أن كان ٧٠٪ من العاملين بها يحصلون على تقدير ممتاز. وتأتي هذه الخطوة كمرحلة أولى لحصول العاملين في العام القادم على تقديرات ضعيف ومقبول تمهيداً لفصلهم مع انتهاء فترة السنوات الثلاث المنصوص عليها في عقد البيع كمهلة للاحتفاظ بالعمالة.

وقد أجرى تحقيق في فترة سابقة مع أحد العمال لإرساله برقية لرئيس الجمهورية ورد في نصها (أغيثونا من الظلم الواقع علينا في البيبسي كولا) وهي البرقية التي تم تحويلها لوزارة القوى العاملة والتي أرسلت بدورها مندوبًا عنها للتحقيق مع العامل... وكان العاملون بإدارة البحوث والدراسات بمصنع الهرم قد وجهوا خمس برقيات استغاثة لكبار المسئولين طالبوا فيها بالتدخل لتصحيح الأوضاع داخل الشركة بعد أن تم نقلهم إلى إدارة البحوث بلا عمل وبالتالي تم حرمانهم من الحوافز الشهرية، وذلك في إطار خطة الضغط عليهم لتقديم استقالتهم وطالب العمال في مذكراتهم بعودتهم لأعمالهم الأصلية حسب نص عقد العمل...

ويتساءل العمال عن صحة الدعاوى التي تثارحول الحرص على حقوق العمال وعدم تشريدهم.

ويثير العديد من عمال الشركة قضية محاولات إدارة الشركة التطبيق الدائم على العاملين مما يجبرهم على تقديم استقالتهم، حتى وصل عدد الاستقالات المقدمة في عام ١٩٩٥ فقط إلى ما يزيد على مائة طلب استقالة، وهو شيء غير مسبوق في تاريخ الشركة.

وحول ما تدعيه الإدارة من ارتفاع متوسط الأجور أوضح العمال أن موظفي الإدارة العليا تصل مرتباتهم لأرقام خيالية.

وطالبوا إدارة الشركة بالكشف عن حقيقة ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون من واقع كشوف المرتبات حتى يتبين ادعاء زيادة متوسط أجور العمال بضم هذه الدخول العليا إليها.

كما وجه عمال الشركة بمصنع بورسعيد نداء إلى جميع المسئولين بالدولة للتدخل

لحمايتهم ضد ممارسات الملاك الجدد للشركة، وقارنوا فى المذكرة التى أرسلوها للمسئولين ما بين أوضاع العاملين وأحوال الشركة قبل الخصخصة وبعدها.

وقالت المذكرة أن العمال قبل الخصخصة كانوا يحصلون بالإضافة إلى مرتبهم الشهرى على حافز شهرى يصل إلى أربعة أشهر أحيانا نتيجة لتحقيق الخطة الشهرية او أجر إضافى من بداية الموسم فى أبريل حتى أكتوبر، وأرباح سنوية تصل إلى شهرين ومكافأة إنتاج تصل إلى ستة شهور سنويا وقروض إسكان تصل إلى ١٥٠٠ جنيه تخصم من المرتب على أقساط شهرية ميسرة، منحة تصل إلى خمسين جنيها عند عمل نظارة طبية و ٢٥ جنيهًا عند عمل عدسات للنظارة ومنحة عيد العمال وسلف المدارس والعلاوة الاجتماعية.

أما بعد الخصخصة فقد تم إلغاء جميع الامتيازات السابقة نتيجة رفع نسبة المستهدف إلى الضعف بمعدل تعجيزى ووضع شرائح للعاملين لصرف الحافز بحد أقصى ٢٠٠٪ إذا حقق العمال نسبة ١١٠٪ من المعدل المستهدف، وطالبوا أيضا بأن تكشف إدارة الشركة عن حقيقة ادعاءاتها بوجود استثمارات جديدة وتساءلوا أين هى؟ وأين توجد؟

■ فإن كنت مأكولا فكن أنت آكلى!

فى إحدى أمسيات شهر رمضان ١٤٠٦ هـ عرض تليفزيون القاهرة إعلانا مقدما من (بنك تنمية الصادرات) وهو بنك حديث الوجود، واضح اختصاصه من اسمه، وجاء فى الإعلان الغريب أن الخصخصة قد تمت وأن الإنتاج قد زاد وأن حالة العمال قد تحسنت وأن الحكومة قد تفرغت لواجبها الأساسى وهو التعليم والصحة. ومعنى الإعلان بشكل مختصر أن كل ما تأمل الحكومة أن تقوم به قد تم وأن «الأشيا معدن» والحمد لله على كل حال، ولا أدرى من هو صاحب هذه الأفكار التى حواها الإعلان، وغالبا أنه أحد المنافقين الذين يرددون كلمات لا يفهمونها وينقلونها عن صحف أجنبية أو عن أمنيات بعيدة المنال ينقلونها كالببغاوات تماما. ولم يقل لنا العبقرى الذى كتب نص الإعلان ما الذى فعلته الحكومة بوزارة التموين وبالثقافة وبالمصانع الحربية وبإسكان الشباب وعشرات الوزارات والهيئات التى ما زالت قائمة تؤدى وظيفتها فى تقديم خدماتها للجماهير.

ولم يقل لنا العبقرى الاقتصادى الذى حرر الإعلان متى تمت الخصخصة؟ وماذا حدث للشعب المصرى عندما قصرت الحكومة وظيفتها على التعليم والصحة؟ إن أخطر ما يواجه مصر الآن هم الحالمون بمجتمع لن يتحقق والذين يستعجلون الأمور والذين يدفعون الحكومة دفعا لكى تتخلى عن مسئولياتها قبل شعب ما زال يجد لقمة العيش بالعافية، وما زال يبحث لأولاده عن مكان بالمدارس، وما زال يبحث عن سرير فى أحد المستشفيات يستوعبه ثم زوجته وأولاده وما زال .. وما زال.. ، ولكن الببغاوات يرددون مالا يفهمون كمشاهدين فى هذا البلد وهم ليسوا من أبنائه، ولا يهمهم إذا تحول الأمر إلى مأساة يعيشها الشعب المصرى أو انفجارة تطيح بالأخضر واليابس.

إذن هناك المتعجلون وهناك المبررون وهناك المصفقون وهناك المطبلون ومع الاعتذار لكل هؤلاء ومن منطلق وطنى لا شيوعى ولا اشتراكى ولا يسارى ولا تقدمى.. ولا.. إلخ هذه التهم التى أصبحت مبررا لأعمال تطيح بمصالح الشعب بدعوى التطور مع المتغيرات وعدم الانعزال عن الأممية والعالمية، السمة المميزة للنظام العالمى الجديد إذا كان هناك ما يمكن تسميته بالنظام العالمى الجديد.

ونعود إلى موضوع الخصخصة وما يكتنفه من غموض حتى أصبح الناس يقفون حيارى أمام ما يتم، إما لعدم الفهم أو لعدم الاقتناع ونبدأ بملاحظة تتصل بالثمن الذى قدرته الحكومة لشركات قطاع الأعمال أو لشركات القطاع العام. فقد جاء فى بيان الحكومة أن شركات القطاع العام تساوى ٨٨ مليار جنيه. وأمام هذا الرقم لابد أن نقف فقد سبق للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق أن أعلن منذ سنوات أن القطاع العام يساوى ٩٠ مليار جنيه، ويقول تقرير لمؤسسة التمويل الدولية صادر فى نهاية عام ١٩٩٤ أن القيمة الدفترية للأصول المملوكة للقطاع العام ٩٤ مليار جنيه بينما تبلغ القيمة السوقية وهى قيمة البيع إن تم، ٤٠٠ مليار جنيه، وفى تصريح سابق لوزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد أن ثمن القطاع العام ٩٤ مليار جنيه.

وقالت مجلة(الإيكونومست) الاقتصادية الانجليزية أن القطاع العام المصرى يبلغ ثمنه بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليار دولار أى من ألف مليار جنيه إلى ١٤٠٠ مليار جنيه.

بل إنه بعد أن أذيع رقم ٨٨ مليار جنيه عدة مرات وعلى لسان جميع المسئولين،

خرج علينا وزير الدولة بمجلس الوزراء الدكتور يوسف بطرس غالى فى حديث مع عبد الرحمن عقل نشره الأهرام بقول الوزير يوسف بطرس غالى بالنص. (إذا قدرنا قيمة الأصول العامة فى القطاع العام والهيئات الاقتصادية وغيرها بنحو ٦٠٠ مليار جنيه كقيمة دفترية ـ والقيمة السوقية فى المتوسط تقدر بنحو ضعف أو ضعفى القيمة الدفترية). ومعنى كلام وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء أن الرقم الذى أذاعته الحكومة هو رقم الثمن الدفترى، أى أن ٨٨ مليار جنيه هو ثمن القطاع العام عند إنشائه فى الخمسينيات أو فى الستينيات وأن ثمنه الآن (أى الثمن فى السوق) ضعف أو ضعفى هذا الرقم أو بقرب مما قدرته مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ١٤٠٠ مليار جنيه.

ومن حق شعب مصر أن يعرف الثمن الحقيقى لممتلكاته التى سوف تباع، وأعتقد أنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن تباع اليوم شركات بالسعر الذى أنشئت به منذ ثلاثين عاما، جاء أيضا فى تصريحات الحكومة أن القطاع العام مدين للبنوك بمبلغ ٧١ مليار جنيه، وهذا الرقم أيضا يكتنفه الغموض منذ أعلن المسئولون فى البنك المركزى أن ديون القطاع العام للبنوك تبلغ ٢٠ مليار جنيه وحدد بنك الاستثمار القومى هذه الديون بمبلغ ٣٠ مليار جنيه وقد حدد الدكتور عاطف عبيد هذه الديون فى العام الماضى بـ ٥١ مليار جنيه بل وتجاهلت هذه الأزمات جميعها أن للقطاع العام فى ذمة البنوك والحكومة أكثر من ٢٠ مليار جنيه.

إذن حسب ما تقول به الحكومة فالقطاع العام يساوى كله ٨٨ مليار جنيه، وهو محمل بديون قيمتها ٧١ مليار جنيه، أى أن الفائض من ثمن بيع القطاع العام بعد سداد ديونه هو ١٧ مليار جنيه، فإذا استطاعت الحكومة أن تبيعه بفائض قدره ٢٠ مليار جنيه، تكون قد حافظت على أموال القطاع العام، بل زادت عن التقديرات ٣ مليارات جنيه. إما الواقع فيقول أن القطاع العام يساوى ١٤٠٠ مليار جنيه وأن ديونه لا تزيد على ٥١ مليار جنيه، وحتى إذا فرض أنه لا يداين أحدا يكون من حق الشعب المصرى ان يحصل على فائض يساوى ١٣٥٠ ملياراً أليس للتفاوت الشديد بين ١٧ ملياراً و١٣٥٠ مليارا يمكن أن تحدث البلبلة ويحدث القلق.

أليس من حق الشعب المصرى أن يعرف بشكل قاطع ما يراد بممتلكاته وما هو ثمنها الحقيقى وما يمكن أن تدره عليه من دخل؟

ثم ملاحظة ثانية وهى عن الشركات المعروضة للبيع، وقد ردد المسئولون عشرات المرات بأنه لم يتم بيع شركات تقوم بدور هام فى حياة الشعب المصرى، وسميت الشركات التى نجت من البيع بالشركات الاستراتيجية وضُرب مثلٌ بالحديد والصلب وكذلك بشركات نسيج المحلة وكفر الدوار، ولكن نظرة إلى الشركات المعروضة للبيع تبدو أكثر من ملاحظة.

وأولى هذه الملاحظات هى كيف يمكن اعتبار شركات تصنيع الدواء مثل شركة ممفيس للأدوية والقاهرة للأدوية والعربية للأدوية شركات غير هامة يمكن التخلص منها، فى حين أنه بعد أن تتم الخصخصة(بعد عمر طويل) وتتفرغ الحكومة لمهمتها الأساسية فى نظام الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق أو «السوء» كما يقال، فإن الصحة العامة هى مهمة الحكومة الباقية. والصحة العامة لا شك تقوم على وجود مستشفيات جيدة تستوعب جميع المرضى، كما تبيع لهؤلاء المرضى الدواء الرخيص. فكيف إذن والحكومة سوف تستمر مسئولة عن الصحة العامة تضحى الآن بثلاث من شركات الأدوية،وبالنسبة لشركات بيع السلع الاستهلاكية والأدوات المنزلية والملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والأثاث والسلع المعمرة وعددها سبع شركات و ٥٠٠ فرع موزعة فى جميع أنحاء الجمهورية، والذى سوف يختار من بيع هذه الشركات وفروعها فى الأقاليم هى الصناعة المصرية وجميع شركات الإنتاج فى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها.

فقد قامت هذه الشركات الصناعية وهى مطمئنة تمام الاطمئنان أن منافذ بيع منتجاتها كثيرة ومنتشرة فى جميع المدن الكبرى والمتوسطة وأنها مخصصة بالتوزيع فقط وأنها تتعامل مع الإنتاج المصرى بحماس ورغبة شديدة فى تسويق أقصى كمية إنتاج تستطيعها. وفجأة تجد هذه المشروعات الصناعية أن منافذ البيع قد آلت إلى القطاع الخاص أو إلى بعض الأجانب مما سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية التوزيع القائمة حاليا. ولا شك أن الأجنبى الذى يملك متجرا من هذه المتاجر سوف تكون الأولوية فى التسويق والتوزيع لديه للصناعات الأجنبية الواردة ونستطيع أن نتخيل- كما نشرت الصحف- أن محلات لافاييت الفرنسية التى أبدت رغبتها فى شراء(صيدناوى ـ الخازندار) أمامها الإنتاج الفرنسى من السجاد والموكيت وغيره

وأمامها إنتاج (النساجون الشرقيون) وغيره من الشركات المصرية. فلأى إنتاج سوف يتحمس؟ وكذلك الحال فى سائر فروع الإنتاج المنزلى والكهربى وغيره.

إذن الذى سوف يدفع ثمن بيع هذه الشركات ومنافذها هو القطاع الخاص أو هو الرأسمالية المصرية، وربما هذا هو الذى حدا ببعض أصحاب المشروعات الصناعية إلى التفكير فى إنشاء شركة جديدة تشترى إحدى شركات بيع الموارد الاستهلاكية. وحتى مع النجاح فى ذلك سوف يضيق مجال التسويق وسوف تضحى هذه الشركة الجديدة بمنافذ متعددة، وسوف يكون ذلك على حساب الصناعة المصرية التى تفخر بأنها تحمل شعار (صنع فى مصر) والتى سوف تحمل شعارا جديدا وهو (ضرب فى مصر). وهذه هى التجربة القاسية الأولى التى تمر بها الصناعة المصرية الآن وسوف يقضى عليها تماما عندما ينفذ الجات وتفتح مصر أبوابها وشبابيكها لاستقبال الصناعات الأجنبية بعد أن تنتهى فترة السماح التى منحت للدول النامية.

ملاحظة أخرى لابد أن نقف أمامها طويلا وهى ما أعلن عن بيع شركة (الألومنيوم) وهى صرح صناعى واقتصادى لابد أن تعيد الحكومة النظر فى بيعها أو بيع بعض أسهمها فى البورصة ولا يوجد فى مصر أكبر من هذا الصرح الصناعى الذى حقق أرباحا سنوية تبلغ ١١٠ ملايين جنيه ويستوعب الآلاف من العمال. وعندما يعلن أن شركة الألومنيوم قد حققت خسائر لم نسأل العارفين ببواطن الأمور فيقال لنا أن الشركة تعد مشروع الدرفلة الذى سوف يتكلف مليارا من الجنيهات، وأن الشركة سوف تمول المشروع تمويلا ذاتيا ثم يأتى من يعتبر أن المليار جنيه مصروفات للشركة فيعلن أنها خاسرة وتصبح المسألة مؤامرة واضحة للحصول على صرح صناعى ضخم أو على جزء منه وإهدار حق الشعب المصرى فى الحصول على أرباح هذه الشركة العملاقة وعلى إنتاجها فى نفس الوقت..

أما الفنادق المعروضة للبيع فلها شأن آخر!

.. فى كل شركة من شركات الفنادق تجد الآن إدارات الاستثمار بها تبحث عن ملفات كل وحدة مباعة لتبدأ سلسلة أخرى من عمليات التقييم بالاشتراك مع بنوك وبيوت خبرة والشركة القابضة، وهذا هو ثانى تقييم للوحدات المراد بيعها بعد التقييم الأول الذى لم تستفد منه الشركات بعد فشل مرحلة البيع السابقة وضياع أموال

الحملات الإعلانية لبيع الوحدات وكذلك تقدم مستثمرين بعروض أقل من التقييم بالنصف، وحصل كل بنك حسب (العقد) الموقع مع الشركة المالكة على ربع مليون جنيه.. والآن يتكرر نفس السيناريو. ويعلم المسئولون مسبقا أن السوق ليست مهيأة حاليا لعمليات البيع والشراء..ومع ذلك يعرضون خطة تشمل ٣٦ فندقا و ٢٢ شركة سياحية وأراضى فضاء.

خسرت شركة الفنادق المصرية مليون جنيه تكلفة حملة إعلانية لبيع فندق شبرد فى العامين الماضيين. ولم يبع حيث تقدم مستثمران، ولم يصلا بثمن الفندق ولو حتى إلى النصف .. ولم يتم بيعه ورغم ذلك يتم عرض ١٦ فندقا من أصول الشركة الآن للبيع أهمها (شبرد) الذى تديره شركة هلتان لمدة ٢٥ سنة ومعظمها يئن تحت وطأة الأحكام القضائية مع المستثمرين أو مغلق بقرار من وزير السياحة مثل فندق النيل (وينا) الذى خربته شركة (وينا) الأجنبية لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك صدر للشركة المالكة تحكيم يقضى بتسليم الفندق لها وطرد الشركة الأجنبية وتعويضها بمبلغ (١,٥) مليون جنيه ثمن تخريبها الفندق.. وسحب النائب المالى مبلغ مليون ونصف المليون من البنك ليسلمها إلى مندوب الشركة (نابل الفرارجى) ولكنه رفض وطلب تحويلها إلى الخارج وهدد بتدخل السفيرين الأمريكى والبريطانى. هذا الفندق (النيل) ـ الذى يريدون بيعه ومشكلة العمالة لم تحل حتى الآن ـ يحتاج ـ كما أشار النائب المالى ـ إلى ٢٥ مليون جنيه لإصلاحه كى يتم بيعه كذلك، أعلنوا الآن عن بيع فندق سان ستيفانو وهو فندق مغلق أيضا بقرار من وزير السياحة السابق بعد أن فقد مستواه الخدمى بسبب النزاع مع المستثمرين الخليجيين الذين كانوا يديرونه والفندق يحتاج إلى ملايين الجنيهات لإصلاحه.

كذلك أعلنوا عن بيع فندق الأقصر وحاله نفس حال فندق النيل حيث إنه أيضا يخضع لسيطرة شركة وينا الانجليزية وصادر تحكيم لصالح الشركة المصرية المالكة ولم ينفذ حتى الآن.. برغم أن الشركة الأجنبية ستقبض مبلغ ٣ ملايين جنيه، فأى منطق هذا يجعل المسئولين يعرضون هذه الوحدات للبيع فى الوقت الحالى والظروف لاتسمح؟!

شركة ايجوث تمتلك أضخم الفنادق فى مصر وسبق لها عرض بعض الوحدات للبيع ومع ذلك خسرت أموال الإعلانات ونفقات البنوك.. وباعت أخيرا لفندق (شيرالون القاهرة) بثمن ٤٧,٥ مليون دولار لشركة استثمارية ليبية، بعد مفاوضات ومداولات ومنازعات استمرت أكثر من عام ونصف العام.. والآن يتم عرض البواخر الاربع العائمة مرة أخرى بعد عرضها ٥ مرات سابقة، ولم يتقدم لأى منها عرض واحد، وهى(توت وآتون، آنى حتب وايزيس) وتعرض ايضا الشركة الآن ثلاث قطع أراضى فضاء للبيع مرة أخرى ولم يتقدم أى مشتر لها بثمن معقول.

وفى تصريحات متعددة على لسان المسئولين فى الحكومة وفى قطاع الأعمال يضربون المثل بما تم خصخصته من شركات القطاع العام وهى ثلاث شركات: البيبسى كولا والكوكا كولا والمراجل البخارية. وتقول التصريحات إن هذه الشركات الثلاث لم تستغن عن عامل واحد وأن إنتاجها قد زاد وأن أرباحها قد زادت أيضا. وقد أثير جدل حول عمال شركة البيبسى كولا وأعلن على لسان ممثل المشترين للشركة أن عدد العمال قد تضاعف، وجاء هذا التصريح ليدحض القول بأن الشركة استغنت عن بعض عمالها القدامى. وقد علق مختص على هذه الأرقام التى أعلنها ممثل المشترين بأن هذه الأرقام تشمل عمال شركة البيبسى كولا القدامى وكذلك عمال شركة (شويبس) التى اشتراها المشترون قبل البيبسى كولا من بنك المهندس. وبذلك تكون شركة البيبسى كولا لم تعين عمالا زيادة عما ورثته من القطاعين العام والخاص. هذا عن شركة البيبسى كولا أما شركة الكوكا كولا، فقد حققت خسائر تبلغ ٢٥ مليون جنيه فى أول عام لها فى ظل المشترين الجدد رغم أنها حققت أرباحا تبلغ ٢٠ مليون جنيه فى آخر عام قضته فى ظل القطاع العام. أما سبب الخسائر فهو زيادة مستحقات الشركة الأم عن استخدام المادة المصدرة للشركة المحلية وبذلك تحقق الشركة الأم أرباحا، فى نفس الوقت الذى تحقق فيه الشركة المباعة خسائر، وبذلك لا أرباح للعمال ولا ضرائب على الأرباح التجارية.

وأهم وأخطر من هذا ما يشاع عن أن الشركة تحت شعار تجديد المصانع سوف تقيم مصانع بمعدات جديدة على أرض صحراوية والتى أصدرت الدولة قانونا يتيح للشركات الاستثمارية أن تحصل على الأرض الصحراوية التى تريدها مجانا أو بسعر

رمزى. وفى نفس الوقت تقوم الشركة ببيع الأراضى التى تقوم عليها المصانع القديمة والتى أصبحت داخل المدن وارتفع ثمن المتر فيها إلى آلاف الجنيهات. فهل المتاجرة فى الأراضى والإغداق على الشركات العالمية الكبرى هو هدف من أهداف الخصخصة، وموضوع العمالة فى الشركات والمؤسسات المعروضة للبيع والتى أكد جميع المسئولين أن عاملا واحدا لن يمس فى عمله أو فى رزقه.

وقد قدر مسئول فى الحكومة عدد العمال فى قطاع الأعمال كله بـ ٩٠٠ ألف عامل، فى الوقت الذى يزيد فيه عدد العاملين فى الحكومة على أربعة ملايين وأن الحكومة لن تترك عاملا يفصل بل إنها على استعداد لاستيعاب الزيادة التى يرفضها المشترون، كما قالت بعض المصادر الحكومية أن شركة(سونى) اليابانية قد طلبت شراء شركة النصر للتليفزيون ، وسونى هى التى أقامتها وأنشأتها فى الخمسينيات وقد أعلنت الشركة أنها سوف تصرف لجميع العمال مرتباتهم بشرط أن يتركوا العمل فى الشركة وهذا معناه ببساطة أن الشركة الجديدة سوف تمنح العمال إعانة اجتماعية أو (حسنة) بالتعبير المصرى أو أن الهدف إعادة نظام (التكايا) الذى انتهى من مصر منذ مئات السنين. هل قيام العامل بالعمل هو مجرد الحصول على الأجر أم أنه قيام الإنسان بوظيفته الأساسية فى الحياة وهو العمل؟

هناك مَن يقولون أن الحكومة تتحدث عن مشكلة العمالة (بقلب جامد) لأنها تعلم أن إيقاف التعيينات فى قطاع الأعمال يعنى أن الـ ٩٠٠ ألف عامل يخرج منهم إلى المعاش حوالى ١٥٠ ألفا كل عام، معنى ذلك أنه فى خلال ست سنوات يخرج جميع عمال القطاع العام على المعاش وتنتهى مشكلتهم تماما.

الشركة الثالثة فى ترتيب بيع الشركات المصرية هى شركة المراجل البخارية، فقد بدأت إجراءات بيع هذه الشركة منذ سنوات وتقدم مستثمرون من عدة دول لشرائها وقام أحد بيوت الخبرة الأجنبية ولجنة من الشركة القابضة للصناعات الهندسية بعملية التقييم والتى جاء فيها أن ثمن الشركة يتراوح بين ١٦ و ٢٢ مليون دولار. ولكن المسئولين فى الشركة القابضة لم يتمسكوا بالحد الأقصى واستقر الثمن على ١٧ مليون دولار أى ٥٦ مليون جنيه، رغم أن الشركة تقع على مساحة ٣١ فدانا فى موقع متميز يصل ثمن المتر فيه إلى ١٠٠ جنيه أى أن سعر الأرض فقط يبلغ ١٠٠ مليون

جنيه هذا ثمن المبانى والآلات وغيرها من الأصول الثابتة. وقد بيعت الشركة وعليها ديون للبنوك الوطنية والشركة القابضة، وبعد سداد الديون بقى من ثمن البيع ٧٣٤ ألف جنيه وهو صافى ثمن البيع، وحاول العمال فى ظل إدارة الشركة الجديدة التى يتولاها مستثمرون يابانيون وأوروبيون ومدير باكستانى وقد تغير اسم الشركة من شركة المراجل البخارية إلى شركة(بابكوك آند ديكلوكس) وتقدم الإدارة الآن إغراءات للعمال وخاصة السيدات، ليحصل العامل أو العاملة على مبلغ ١٥ ألف جنيه فى مقابل ترك وظيفته.

وهذا هو (النجاح) الذى يدعون أن الشركات الثلاث قد حققته، وهذا هوطريق التصرف فى العمالة الذى سوف يزيد من البطالة فى مصر أو يعيد نظام (التكايا). وفى هذه المرة تكايا أوروبية أو يابانية ولكنها مع ذلك تظل تكايا. ربما هذه هى الوصفة السحرية التى وضعت للعمال المصريين وربما كان المطلوب هو إصابتهم بالشلل حتى لا يطوروا هذه الأمة.

وتبقى ملاحظة هامة هى ما يتصل بالاستقلال الاقتصادى تأكيدا للاستقلال الوطنى بل أصبح الاقتصاد هو المبدأ الأول الذى يتحقق فيه الاستقلال أوتتحقق فيه التبعية.

وهناك فى العالم اليوم اتجاهات تنكر تماما حتى الدول النامية فى الحديث عن الاستقلال الاقتصادى أو عن التبعية الاقتصادية باعتبار أن العالم الآن فى جميع أنشطته وخاصة الاقتصادية والسياسية يتجه إلى ما يمكن أن نسميه الأممية وأنه لا مجال فى العالم الآن للقول بالتبعية بل هى المشاركة التى تقوم بين الدول.

صحيح يتجه العالم إلى إلغاء الحدود الاقتصادية بين الدول ويتجه إلى أن يكون العالم سوقا واحدة. ورغم ذلك كله فلابد أن نعى أن الدول الكبرى والغنية تضع عشرات وسائل الحماية لإنتاجها، وإذا كانت قد خضعت لقواعد الجات من إلغاء الحماية وإلغاء الرسوم الجمركية، إلا أن الاتهام بالإغراق أو الاحتكار ما زال قائما ولابد أن ندرك نحن هنا فى مصر أنه مؤخرا وقفت الحكومة الأمريكية فى مواجهة مصر لأن تجارها نجحوا فى زيادة تصدير عدد من القمصان إلى الأسواق الأمريكية، كما تثارهذه الأيام مشكلة بين الاتحاد الأوروبى ومصر حيث يتهم الاتحاد مصر بإغراق الأسواق الأوروبية بمنسوجات غير مطابقة للمواصفات، وتعقد هذه الأيام

فى سويسرا شبه محاكمة لصناعة النسيج المصرى. يجب ألا نخدع بالشعارات البراقة التى ترفعها الهيئات الاقتصادية العالمية والتى سوف تكون ضحيتها الدول الفقيرة والتى يسمونها النامية.

وبعد ذلك لابد من سؤال إذا كان هذا هو الوضع فى مصر وفى العالم ماذا تفعل الحكومة فى موضوع الخصخصة وهو حجر الزاوية فى الإصلاح الهيكلى الذى يفرضه صندوق النقد الدولى.

لقد اعترفت الحكومة المصرية بالقطاع العام واستثنت شركات كثيرة من عملية الخصخصة مثل قناة السويس والمصانع الحربية وشركات النسيج الكبرى وغيرها. وما المانع أن تضاف إلى هذه الشركات شركات إنتاج أخرى وشركات منتجات هامة وحيوية وتخصخص باقى الشركات ليظل القطاع العام مكملا للقطاع الخاص ومساندا للتنمية فى مصر. وهذه الشركات يمكن إصلاحها وإدارتها على أسس اقتصادية دون التضحية بالجانب الاجتماعي، أما الشركات التى سوف تباع فالمطلوب من القطاع الخاص المصرى أن يتقدم للشراء وأتصور أن القطاع العام المصرى يقول للقطاع الخاص المصرى ما قاله الشاعر العربى القديم:

وإن كنت مأكولا فكن أنت آكلى

وإلا فأدركنى ولما أمــزق

■ من يشترى القطاع العام؟

تحدثنا عما جاء فى بيان مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٩٦ والذى يعتبر سببا هاما فى عملية الخصخصة الواسعة التى تتصدى لها الحكومة الآن، وأقصد بذلك خسائر القطاع العام التى بلغت على لسان وزير الإعلام صفوت الشريف ٢,٥ مليار جنيه مصرى، وقلنا أن القطاع العام هو ركيزة الاقتصاد المصرى لأكثر من ثلاثين عاما، وهو الذى حمى مصر فى ظل الهزيمة المروعة فى عام ١٩٦٧، وهو أيضاً القاعدة الاقتصادية الصلبة التى مكنت مصر من تحقيق الانتصار الباهر فى حرب ١٩٧٣ ولايعنى ذلك أن القطاع العام لم يعان من فساد الإدارة فى بعض الشركات ولايعنى أيضاً أن جميع شركاته كانت تحقق أرباحا، أو على الأقل كانت تقوم بتوفير مواد الإنتاج للطبقات محدودة الدخل كجزء من رسالة الثورة الاجتماعية.

ويمضي واضح أنه كان هناك فساد في القطاع العام وكانت هناك عمالة متضخمة وكانت هناك خسائر، ولكن كي نصل إلى السبب في هذه النتائج وهل هي كافية للتخلص من القطاع العام نعود إلى بداية نشأة القطاع العام، ونرى هل كان وجود القطاع العام ضرورة فرضتها ظروف معينة، أم أنها كانت فكرا مسبقا وحقيقة جوهرية جاءت بها ثورة يوليو في عام ١٩٥٢؟

الواقع يقول في وضوح أن ثورة يوليو لم تنطلق من أيديولوجية معينة بل كانت عملا وطنيا لم يسبقه التفكير في أكثر من أهداف أجمع الشعب عليها ويمكن اعتبارها عناوين أو أهدافا لخطة سياسية واقتصادية واجتماعية، وفكر قادة يوليو لم يمتد لأكثر من هذه الأهداف الواسعة والعريضة مثل القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الإقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، إقامة جيش وطني، إقامة عدالة اجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية صحيحة

وقد قضت الثورة سنوات أربع منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حتى استطاعت أن تقتنع بعدم جدوى جميع محاولاتها أن يقوم القطاع الخاص أو أن تقوم الرأسمالية المصرية بواجبها نحو شعبها، فتضع أموالها في مشروعات التنمية التي أعلنتها ثورة يوليو في الخطة الخمسية الأولى ولكن لكي ندرك مسلسل الأحداث نعود إلى البداية فنقول:

كانت ثروات مصر في عهد محمد علي ملكا للدولة، فقد كان يملك جميع الأراضي ويملك أيضا جميع المصانع التي أنشأها كبداية لتصنيع مصر وكجزء من إقامة الدولة الحديثة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. وفي ظل الاحتلال البريطاني لمصر ظهر الإقطاع عندما اقتطع المحتلون وذيولهم في ذلك السلطان أو الملك مساحات شاسعة من الأراضي لأسر من الأعيان وذلك لخلق طبقة تتصل مصالحها بوجود الانجليز وبوجود العرش، وقد تحقق لهما ذلك فنشأ الإقطاع ثم على يديه نشأت الرأسمالية المصرية، وكانت منذ مولدها في حجر الاحتلال البريطاني وفي ظل العرش الفاسد، فأصبحت ومنذ وجودها أسيرة هذين الأخطبوطين الكبيرين اللذين تقاسما حكم مصر.

وجاءت الحرب العالمية الأولى فدفعت بالرأسمالية المصرية دفعة كبيرة إلى الأمام منذ زاد الطلب على القطن المصرى، فارتفع سعر القطن طويل التيلة من ٣٨ دولارا أمريكيا عام ١٩١٦ إلى ٩٠ دولارا أمريكيا عام ١٩١٨، وأدى ذلك إلى تضخم رؤوس الأموال التى جعلت أصحابها يستثمرونها فى مجال الصناعة.

ومن أهم ملامح تطور الرأسمالية المصرية بين الحربين الأولى والثانية انشاء أول بنك وطنى وهو بنك مصر على يد طلعت حرب سنة ١٩٢٠، وكان الهدف من البنك فى أول الأمر تشجيع رؤوس الأموال المصرية على التراكم ثم وسع البنك دائرة عمله فاشترك فى إنشاء عدد كبير من شركات التجارة، كما صدرت فى عام ١٩٣٠ بعض قوانين الحماية الجمركية لحماية الصناعة المصرية الناشئة من المنافسة الأجنبية. ثم وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات وتسببت فى زعزعة الاقتصاد المصرى المعتمد على القطن، ودفع ذلك كبار ملاك الأراضى من زارعى القطن وكبار تجاره إلى استثمار رؤوس أموالهم فى الصناعة. وساعدهم على ذلك دخول أموال فرنسية وانجليزية لاستثمارها فى الصناعة فى مصر فأتاحت لرأس المال المصرى فرصة اقتسام الأرباح مع الأجانب مع عدم وقوع الخسائر - إذا وقعت- عليهم وحدهم، كما أن اندلاع الحرب العالمية الثانية تسبب فى نمو الرأسمالية المصرية.

وأقام الحلفاء فى القاهرة مركز الشرق الأوسط لتموين قواتهم ووجد التجار المصريون فى التعامل مع هذا المركز فرصة مواتية لتحقيق الأرباح.

كما أن وقف استيراد مصر للكثير من السلع بالإضافة إلى احتياجات السوق العالمية للمواد الخام أدى إلى ازدهار الرأسمالية المصرية ونموها.

ومع ذلك كله ظلت الرأسمالية المصرية وثيقة الصلة بالزراعة وبالإقطاع، فقد كان شريف صبرى خال الملك السابق فاروق وهو أحد كبار ملاك الأراضى فى مصر هو فى نفس الوقت رئيس لمجلس إدارة شركات (المصرية للأسمدة والصناعة الكيماوية، والنيل للتأمين) كما كان عضوا فى مجالس إدارات البنك الأهلى المصرى وشركة قناة السويس وثلاث شركات أخرى وكان النبيل سليمان داود، وهو أحد كبار ملاك الأراضى، نائبا لرئيس شركة مصر للطيران، وفى نفس الوقت كان كبار رجال المال

واكبر الرأسماليين يستثمرون أرباحهم فى شراء الأراضى وفى توسيع ضياعهم وتفاتيشهم.

والخاصية الأولى للرأسمالية المصرية هى الارتباط الوثيق بينها وبين الزراعة وملكية الأرض.

أما الخاصية الثانية فقد كانت تتمثل فى الارتباط الوثيق بين الرأسمالية المحلية ورأس المال الأجنبى.

كان بين الرأسماليين المصريين عدد كبير من المتمصرين الذين لم يكونوا مصريين إلا على الأوراق فقط، فقد وفد هؤلاء من الخارج واستوطنوا مصر وحصلوا على الجنسية المصرية ثم قاموا بدور خطير فى الاقتصاد المصرى ومن هؤلاء صيدناوى وخورى وعدس وبباوى ونايف عماد، وهؤلاء كانوا رأسماليين كبارا وكانوا- فى نفس الوقت- ملاكا كباراً للأراضى أيضا.

ونمت الصلات بين الرأسمالية المصرية وبين العناصر الأجنبية فى اتجاه تبعية تطور الرأسمالية المصرية لرأس المال العالمى. وعلى سبيل المثال كان القطن المصرى يوجه لتلبية احتياجات أصحاب المصانع فى لانكشير بانجلترا ولذلك أصبح اعتماد الاقتصاد المصرى على الأسواق العالمية للقطن وكان لذلك تأثير حاسم على الاقتصاد الوطنى بأسره.

وبالرغم من أن بنك مصر كان هدفه منذ أنشأه طلعت حرب أن يكون بنكا للمصريين إلا أنه فقد خاصيته فى عام ١٩٤٧، وبعد أن تركه طلعت حرب وبعد أن غادر الحياة أيضا، عقد بنك مصر اتفاقية مع شركة (براد فورد دايزر) قام بموجبها بمشاركتها فى إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى وشركة صباغى البيضا (بيضا دايزر) وقد حصل البنك على ٥ر١٢ ألف سهم من أسهم شركة (بيضا دايزر) البالغ مجموعها ٢ر٢٠ ألف سهم. وكانت شركة مصر للتأمين قد قامت بالاشتراك مع الشركة الانجليزية (بورنج) التى كانت تملك ٢٩٪ من رأس المال حتى عام ١٩٥٢. وتأسست شركة مصر للنقل والملاحة بالاشتراك مع الشركة الانجليزية (كوكس آند كينجر)، وشارك رأس المال الانجليزى فى شركة مصر للطيران وشارك رأس المال الأمريكى فى شركة مصر للحرير الصناعى.

وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد أسفر الرأسماليون المصريون عن وجههم، ولعبت الاحتكارات دورها فى التلاعب بقوت الشعب وبالعناصر الرئيسية لغذائه. وشهدت مصر مرحلة من أخطر المراحل التى مرت بها فى تاريخها الحديث. اشتد الفقر وزاد غنى طبقات الملاك وأصحاب رؤوس الأموال. وبدأت الحركة الوطنية تنمو وتنتشر، وشهدت السنوات السابقة لثورة يوليو إضرابات فى محيط العمال بل امتدت الثورة على الظلم ولأول مرة فى التاريخ إلى الفلاحين، وهاجموا قصور الملاك فى كفور نجم وبهوت (أملاك الأمير محمد على ولى العهد وعائلة البدراوى) وكذلك فى أبو الغيط وميت فضالة.

ولم يلبث أن افتضح النظام كله وظهرت خيانته فى فضيحة الأسلحة الفاسدة وانتشرت الرشوة حتى عرف أن الرأسمالى الكبير أحمد عبود دفع للملك مليونا من الجنيهات حتى يعهد برئاسة الحكومة إلى حسين سرى باشا. وعرفت فضيحة المتأخرات من ضرائب شركة السكر التى يملكها أحمد عبود، وبلغ النظام أوج فساده وتفسخه بتدبير حريق القاهرة للتخلص من حكومة الوفد، بعد أن أعلنت الأحكام العرفية. وكانت ثورة يوليو بمجرد استيلائها على السلطة قد أدركت أن العامل الحاسم فى تثبيت مواقعها ودعم نفوذها وضمان استقرارها هو قدرتها على حل المشاكل المستعصية التى كانت السبب الرئيسى فى الإطاحة بالنظام السابق، كان أمام الثورة القضية الوطنية والأزمة الاقتصادية والتدهور فى مستوى المعيشة والغلاء والبطالة وتحكم رأس المال والاحتكارات فى أرزاق العباد.

والغريب أن الثورة لجأت إلى الأسلوب التقليدى فى التنمية وركزت سياستها الاقتصادية على تصفية الإقطاع وضرب نفوذ كبار الملاك، وفى الناحية الأخرى بدأت فى تشجيع رأس المال المحلى لتوجيه مدخراته للتنمية الصناعية، فعدلت من الرسوم الجمركية وزادتها على السلع والمنتجات الصناعية المستوردة التى يمكن أن تنافس المنتجات المصرية، وألغت وخفضت الرسوم على الموارد الأولية والمعدات اللازمة للصناعة، وأعفت الشركات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية لمدة سبع سنوات ودخلت حكومة الثورة المجال الصناعى، ليست كمنافسة للقطاع الخاص بل مكملة لنشاطه. وهكذا ساهمت فى تأسيس شركة الحديد والصلب مع طرح أسهمها

للاكتتاب العام، وكذا شركة عربات السكك الحديدية والقومية للأسمنت وشركة الصناعات الكيماوية (كيما) وغيرها من الشركات

وحاولت حكومة الثورة أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر، لأنها تصورت أنه يمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تشترك في التنمية الاقتصادية إذا وفرت لها ضمانات الربح والتأمين ضد الأخطار غير التجارية لذلك أصدرت قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في ٣٠ مارس ١٩٥٣، عدلت بمقتضاه النص الذي كانت حكومة الوفد قد أدخلته لتضمن نسبة ٥١٪ على الأقل لرأس المال المصري في أي مشروع اقتصادي وحكومة الثورة هي التي سمحت لرأس المال الأجنبي بنصيب يزيد على النصف في المشروعات الاقتصادية، ثم أضافت السود الخاصة لتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج، كما وقعت حكومة الثورة عدة عقود مع شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن البترول في مناطق شاسعة من الصحراء الغربية.

ورغم كل التيسيرات والتنازلات التي قدمت للاحتكارات الأجنبية فقد أحجمت من استثمار أموالها في مصر واتبعت سياسة الابتزاز، لاتقبل بديلا عن السيطرة الكاملة، مقابل الوعد (بتدفق) رؤوس الأموال، ولم يقتصر الأمر على هذا الموقف السلبي، بل تآمرت الاحتكارات الغربية كلها لتخريب الاقتصاد الوطني بمزاولة ضغوط اقتصادية شديدة من الخارج (في مجال التجارة الخارجية خاصة) وفي داخل البلاد استخدمت بنوكها وشركات التأمين الواقعة تحت سيطرتها للتأثير في سياسة الائتمان لتصعيد الأزمة خاصة بعد رفض مصر دخول الأحلاف العسكرية

أما الرأسمالية المصرية فقد لجأت إلى حجب أموالها وتجميد نشاطها الإنتاجي أو مزاولته في أضيق الحدود، وفي مجالات تحقق لها دورة سريعة لرأس المال وعائدا أكبر، حيث يصعب حصر ثرواتها وأرباحها ولتوفر لها السيولة التي تضمن لها الاختفاء حينما تحس بالخطر لذلك تجنبت الدخول في مشروعات ثابتة مستقرة لعدم اطمئنانها إلى القيادة الجديدة واتجاهاتها، وقد انخفض رأس المال الجديد المستثمر في الشركات المساهمة وزادت الودائع في البنوك

كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التى تأسست منذ يناير ١٩٥٤ حتى العدوان الثلاثى فى خريف ١٩٥٦ لم يتجاوز ٣٧ر٧ مليون جنيه، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧ر٣ مليون جنيه والبنك الصناعى بمبلغ ٢ر٣ مليون جنيه، أى ما يزيد على النصف.

وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت فى القطاع الخاص، وساهمت البنوك التجارية فى حجب أموالها عن التصنيع، فرفعت احتياطيها القانونى ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية من أرصدتها،وكانت الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة من جانب الشركات تحول إلى أصول إضافية فى نفس المشروع القائم كجزء من عملية التمويل الذاتى دون أن تتجه إلى خطوط الإنتاج المرغوب فيها من وجهة نظر صالح الاقتصاد القومى وتنميته.

واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضا للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان، وهكذا استنفدت ثورة يوليو جميع الوسائل والسبل لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام فى التنمية على أساس تخطيط جزئى وقدمت كل ما تصورته من إغراءات وضمانات وعمليات تشجيع مستمرة دون أن تلقى أية استجابة من الرأسمالية المصرية أو الأجنبية.

ومن أهم العوامل التى ساعدت ثورة يوليو على حسم موقفها، رفض أمريكا تمويل السد العالى وإعلان ذلك بطريقة فيها الإساءة والإذلال لشعب مصر وكان الرد هو تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثى وكان رد مصر على العدوان هو تمصير ممتلكات الأعداء كالانجليز والفرنسيين ثم البلجيكيين وغيرهم..

بدأت الثورة منذ عام ١٩٥٧ فى إعداد الخطة الخمسية الأولى وكانت جميع الشواهد تشير إلى فشل هذه الخطة كما جاء فى تقرير البنك الأهلى أثناء إعداد الخطة عام ١٩٥٧ لأن خطة السنوات الخمس لاتعدو أن تكون خطة بغير موارد، فإن اكتتاب الأفراد والبنوك جميعاً فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ لم يتجاوز ٤ر١ مليون جنيه فقط، أى ما يوازى ١٣٪ من مجموع الاستثمارات، ورغم ذلك لم تتدخل الدولة إلا على استحياء فعدلت قانون الشركات فى يناير ١٩٥٩ لتخصيص ٥٪ من الأرباح الصافية للشركات لشراء سندات حكومية.

وفى يونيو ١٩٥٩ أكد جمال عبدالناصر التزام الثورة بمضاعفة الدخل القومى فى أقل من عشر سنوات.

وفى ١٩ يوليو أصدر القوانين الخاصة بالبدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، وأعلن أن الحكومة على أتم الاستعداد للتعاون مع رأس المال الخاص وأن (توفر له السبل بكل وسيلة ما دام يحقق مصلحة عامة للمجتمع).

ورغم ذلك فقد قابلت الرأسمالية المصرية والأجنبية الأمر بلا مبالاة، ووجدت الثورة نفسها فى مأزق يهددها ويهدد مصر وكان لابد من التسليم بالفشل أو البحث عن مخرج، وفى عام ١٩٦٠ بدأت تأميم مجموعة بنك مصر ثم البنك الأهلى وبدأت تصفية الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد المصرى

ثم جاءت قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ للخروج من الطريق المسدود نحو التنمية وكخطوة ضرورية لإنقاذ الثورة وبالتالى لإنقاذ مصر.

وواضح من هذه الجولة أن الثورة اضطرت للسير فى هذا الطريق اضطرارا، بل إنه من أهم ما يوجه للثورة أنها ظلت سنوات طويلة تغازل الرأسمالية المصرية والأجنبية حوالى تسع سنوات، كما ظلت حوالى أربع سنوات تغازل أمريكا. قال الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه المحاولات لكسب أمريكا قال بالحرف الواحد: (لقد أريق ماء وجهنا لأمريكا).

كما قال فى ورقة أكتوبر التى قدمها للشعب المصرى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٤ وبعد نصر أكتوبر (إن القطاع العام يظل الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية فى تشكيل اقتصادنا القومى، إنه الضمان الرئيسى لأن تظل القرارات الاقتصادية الهامة قرارات مصرية تعبر بالفعل عن استقلال مصر الاقتصادى).

لقد احتاجت عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط إلى وجود قطاع عام بل إلى وجود قطاع عام قوى وقادر وهو ضمان حقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية.

ومنذ نشأة القطاع العام وهو يتلقى الضربات تلو الضربات سواء من الداخل أو من الخارج، وعندما وقعت الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ أوشك بعض الكتاب أن يكتبوا أن أحد أسباب الهزيمة هو القطاع العام، وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر ورغم

دور القطاع العام فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذى أشاد به السادات مرارا وحتى بعد ورقة أكتوبر ١٩٧٤، إلا أن التخلص من القطاع العام أصبح هدفا سياسيا، قبل أن يكون هدفا اقتصاديا. ويمكن اعتبار سياسة الانفتاح وقوانينها أول محاولة جادة للتخلص من القطاع العام، ومنذ دخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أزمة الاقتصاد المصرى فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ وقد أصبح واضحا أن تصفية القطاع العام صارت أول مطالب هذه الهيئات الدولية بالإضافة إلى أن ذلك أصبح محورا من محاور السياسة الأمريكية قبل مصر. وعندما وقعت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ هبطت المناداة بالقضاء على القطاع العام فترة ثم عادت حتى وصلنا إلى توقيع إعلان المبادىء بين الحكومة المصرية وصندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩٩١. وبه تم الاتفاق صراحة على سياسة الخصخصة والقضاء على القطاع العام كأساس للإصلاح الاقتصادى.

القطاع العام إذن وجد لكى يقود عملية التنمية فى مصر، ونتساءل الآن إذا كان قد تقرر بيعه فمن الذى سوف يشتريه؟ هل القطاع الخاص المصرى أو الرأسمالية المصرية قادرة على شراء القطاع العام؟ والقدرة هنا تعنى توافر المال اللازم ثم توافر الإرادة وسلطة اتخاذ القرار.

إن الكثيرين من المتخصصين يؤكدون أن الرأسمالية المصرية لا تملك ما يكفى لكى تشترى القطاع العام كله أو حتى نصفه، وانتقال ملكية القطاع العام المصرى إلى القطاع الخاص المصرى هى أخف الأضرار، وإذا كان القطاع العام قد استنفد أغراضه وهناك تحفظات كثيرة على هذه الآراء فلمن يباع؟

منذ فترة شاهدت فى التليفزيون الإسرائيلى رجل أعمال مصريا أجرى معه المذيع الإسرائيلى حديثا بمناسبة وصوله إلى إسرائيل بوصفه سكرتير جمعية رجال الأعمال المصريين للإعداد لاجتماع مجموعة من رجال الأعمال المصريين مع رجال أعمال إسرائيليين فى مدينة أشدود فى فلسطين المحتلة، وقد أعلن السيد السكرتير المصرى أن بعثة رجال الأعمال المصريين تبلغ ٣٥ عضوا وأنهم يمهدون لتوقيع اتفاقية تعاون بين ٥٠٠ من رجال الأعمال المصريين و ٥٠٠من رجال الأعمال الإسرائيليين للقيام بمشروعات مشتركة، وقد دهشت لأنى أعرف تماما أن رجال الأعمال المصريين ليس لديهم عنصر المغامرة وأنهم لا يتحركون إلا بضمان الربح، وقد فسر السكرتير

المصرى الأمر عندما قال أن بعض مؤسسات التمويل العالمية أعلنت استعدادها لتمويل مشروعات مصرية إسرائيلية مشتركة

ومن أجل هذه (الرشوة) الواضحة تحرك رجال الأعمال المصريون. إننا نقول في صراحة أن القطاع العام عانى من سوء الإدارة فى بعض الشركات ومن خسائر فى شركات أخرى، ولكنه فى الأغلب الأعم قام بواجبه وبما هو مؤهل له. وفى مقابل هذا هل كان القطاع الخاص المصرى سليما منذ نشأته، نقيا نظيفا فى كل مراحل حياته؟ أقول للسادة أصحاب القطاع الخاص (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر)

فإذا كان القطاع العام فى ظروف كثيرة قد أجبر على الخسارة لأنه يبيع بسعر اجتماعى ويقوم بدعم الطبقات الكادحة، كما أنه يتحمل أعباء عمالة زائدة حتى لا يلقى خريج جامعى بلا عمل فامتص البطالة. وإذا كان قد امتلأ ببطالة مقنعة تعنى الأقل كان يلبى حاجاتها المعيشية الأساسية، أما انحراف القطاع الخاص فكان من أجل أن تثرى مجموعة محدودة من الناس، والقطاع الخاص هو الذى يضحى بمصالح الجماهير كى يحقق ربحا خاصا لأصحابه، وإذا كان القطاع العام يدفع حق الدولة من الضرائب التى بلغت سبعة مليارات جنيه سنويا، ويسدد التأمينات الاجتماعية التى تعمل فى الاستثمارات، فإن القطاع الخاص هو المتهرب فى أحوال كثيرة من الضرائب ومن التأمينات الاجتماعية، والقطاع الخاص - لأنه ملك لأفراد- لا يملك من يحاسبه ولا يجد من يردعه ولا يجد من يقول له إن هذا مالك حقا ولكنه -فى النهاية- مسخر لصالح شعب مصر.

لقد وقع الاقتصاد المصرى فى يد المغامرين الأجانب الذين وفدوا إلى مصر فى عهد الخديوى إسماعيل ونهبوا ثروات هذا البلد ونزحوها إلى الخارج، وقد وصف المراقبون الأجانب ما حدث بأنه (نهب مصر) وإذا كان الذى حدث فى عهد الخديوى إسماعيل (نهب مصر الأول) فقد وقع نهب مصر الثانى على يد القطاع الخاص فى عهد الانفتاح، وتحت اسمه وأمام الدولة والقانون هربت الملايين إلى الخارج وسرقت أموال المصريين علانية، بيعت لهم الأغذية الفاسدة وانتشرت المخدرات على يد بعض هؤلاء، وقدر المختصون الأموال التى خرجت من مصر فى عهد الانفتاح بمائة مليار جنيه، وكان هذا هو النهب الثانى لمصر نرجو من الحكومة وهى تتأهب لعمليات الخصخصة أن تدقق وأن تبيع بأعلى سعر حتى لا يتحقق ما يشير إليه الكثيرون من أن ما يجرى الآن هو النهب الثالث لمصر

■ وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء والقدر:

وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء هو تعبير قانوني، أو بمعنى أصح تصرف يلجأ إليه النيابة العامة، عندما لا تريد أن تشغل نفسها بالبحث في الموضوع، والوصول إلى صاحب الحق أو المدعى بهذا الحق، أو أنها تجد أن البحث ليس من عملها بل هو وظيفة القاضي، لذلك ودفعا للشر المحتمل فإنها تأمر ببقاء الحال على ما هو عليه وتنصح المتضرر أن يلجأ للقضاء، وبقاء الحال على ما هو عليه ليس دائما أفضل الحلول، وليس الحال القائم دائما هو أفضل الحلول بل إن النزاع على ما هو قائم يعني بالضرورة أن هناك صاحب حق يضيع أو -على الأقل- في سبيله إلى الضياع وأنه لجأ إلى السلطات كي يحصل على حقه، فإذا به يواجه بهذه الحكمة التي قد تسعد من يستمتع بغير حقه وتتعس من يبحث عن حقه الضائع أو المعتدى عليه وإذا كانت المسألة عند النزاع المدني يحسمها القضاء، فإن القضاء لا يصلح دائما في كل الأمور، وكلٌ ميسر لما خلق له.

وفي حالتنا هذه، في حالة ذهاب وزير وحضور وزير آخر فالمسألة تخرج عن ولاية القضاء لأنها من أعمال السيادة، والسيادة ليست خاضعة دائما للإشراف القضائي، وفي مثل هذه الحالة فاللجوء دائما للقضاء والقدر، وهو قوة لاراد لها ولاقدرة له بمواجهتها فإنها من أعمال السيادة الكونية وسبحانه وتعالى وإذا كان الأمر كذلك فلا مناص من الحديث على ضوء ما هو قائم فعلا، بل علينا أن نعتبره- ولدينا الحق كل الحق- أنه دائم وأبدى حتى نستطيع أن نتحدث في راحة كبيرة عن اليوم وعن الغد، فما يحدث اليوم يصنع الغد دون شك.

وأبدأ حديثي بموضوع أصبح من كلاسيكيات الفولكلور الإداري المصري، وهو ذلك الذي أسموه فترة بالثورة الإدارية وتعددت فيه النظريات مثل الإدارة بالأهداف، بمعنى أن تحدد الهدف قبل أن تنشيء الوظيفة ثم الإدارة بالأكتاف كأن يخبط الموظف زميله كتفًا، كي يزيحه عن منصبه الرياسي المأمول، ومثل الإدارة بالتدريب وإعادة التدريب والتسليك والتوليع وعشرات النظريات التي ذهبت أدراج الرياح، وبقيت الإدارة المصرية تتمتع بالعراقة وبالقداسة التي اكتسبتها منذ سبعة آلاف عام والتي وضع أسسها (مينا) الذي ضم ووحد القطرين البحري والقبلي

وصميم الإدارة المصرية. صحيح أنه دخلت عليها منذ ذلك العهد تحسينات كثيرة من حيث المظهر العام فتداولنا كلمات لها رنين موسيقي في بعض الأحيان وغير موسيقي في أحيان أخرى مثل وكالة الوزارة والمصلحة والإدارة والقلم والهيئة والمؤسسة والقطاع وغير ذلك من كلمات كانت تستتبعها تنقلات وترقيات وعلى رأي العربي القديم عندما قال (ما أكثر أسماءك وأقل نفعك)

المهم هل يمكن أن ندخل القرن الواحد والعشرين بهذه الكتل من الأوراق والأرشيفات التي تنوء بحملها مصالحنا الحكومية، بدءا من القرية في أقاصي الوجه البحري والصعيد إلى القاهرة، حيث الإدارة والوزارة والسطافة والوجاهة المظهرية فقط. هل يمكن أن تظل آلاف القضايا وفيها مصالح الملايين وحياة الآلاف في ملفات رهنا بعود كبريت يذهب بهذه المصالح أدراج الرياح ولا أريد أن أتوقف كثيرا عند إعلان تنشره الصحف يعلن عن فقد عشرات القضايا أين؟ الله أعلم هل تمكن أن نحتفظ بتاريخ المصالح وتاريخ مصر ووثائقها في أوراق بالية تأكلها العثة ويعيش فيها الفئران، وهناك مخترعات اسمها الكمبيوتر وغيرها؟ هل يمكن أن تحدث الإدارة المصرية وأرجو الا نستخدم بعد ذلك كلمة (ثورة)؟ فواضح أنها ثقيلة على آذان كثيرين وخاصة من المسئولين، وما دمنا معجبين بكلمة (إصلاح) وجرسها وسمعت في مجال الاقتصاد، فلماذا لا نجربها في مجال الإدارة؟ فنقول نحن في حاجة إلى (إصلاح إداري) وكفاية ثورات، ومنها الثورة الإدارية

هل يمكن أن ندخل القرن الواحد والعشرين بهذه الجحافل من الموظفين الذين لا يفعلون شيئا لأنهم لا يعرفون شيئا ولا يفهمون شيئا ولم يتعلموا شيئا لا في المدرسة ولا في الجامعة ولا في جامعة الهواء وهوتليفزيوننا الجليل؟ وأبادر فأقول إني لا أدعو إلى الاستغناء عنهم ولكني أدعو لإعادة تكوينهم وهم مستعدون دون شك أن يعاد تدريبهم لعمل يصلحون له بدلا من بطالة مقنعة تعرقل وتعوق وتذهب بمصالح الملايين. لقد تغير اسم وزارة العمل، فبعد أن كانت وزارة العمل والتدريب أصبحت وزارة العمل والتشغيل، فهل معنى ذلك أن الوزارة أنهت مهمتها في التدريب وانتقلت إلى مسئولية جديدة هي التشغيل؟ أم أن ما حدث من قبيل (الزحلقة)، زحلقة مشكلة البطالة إلى إحدى الوزارات حتى يمكن إيجاد مسئول

يحاسب عندما تتضاعف البطالة وعندما يعجز هذا الوزير عن حلها وهى سوف تتضاعف بفضل جناب الإصلاح الاقتصادى المجل؟

إن إعادة تدريب النسبة الغالبة من العاملين وتحديث الإدارة فى وسائلها وطرقها هو بمثابة البنية الأساسية للإصلاح الإدارى فى مصر ولا نجاح للاستثمار ولا إنعاش للاقتصاد ولا قضاء على البطالة إلا إذا وضعت كل هذه المشاكل فى يد جهاز يستطيع أن يتعامل معها بفهم وبمسئولية وبقدرة على تحريك الأمور لا أزعم أن الجهاز الإدارى يستطيع أن يتصدى لهذه المشاكل ويستطيع أن يحلها، ولكنه كما قلت هو البنية الأساسية لأى إصلاح فى المجتمع

إن أهم ما تتحدث عنه الحكومة الجديدة هو مجموعة القوانين التى طال انتظارها والتى تدحرجت من دورة إلى دورة فى مجلس الشعب والتى أقسم مسئولون كثيرون من قبل على سرعة تقديمها وإقرارها والخلاص منها وأول هذه القوانين التى كثر الحديث عنها والتى ترددت الحكومة فى تقديمها والتى نوقشت مرات ومرات، وإن كان الأمر لم يخرج عن مناقشة المكاتب وهى فى نظرى ليست كافية، أقصد قانون الإسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر ولا أستطيع أن أسبق الحوادث فأدلى برأيى فى موضوع تعرض للتعديل والتبديل، وأرجو ألا يدخل هذا القانون الهام والخطير مجلس الشعب ويخرج كما خرجت قوانين هامة أخرى، دون أن يعطى أعضاء المجلس والناس خارج المجلس فرصة لمناقشته، فأنا واثق أنه ومنذ اليوم وقبل الدورة البرلمانية التى سوف تبدأ سيوجد تحت يد رئيس المجلس الدكتور فتحى سرور طلب موقع عليه من أربعين عضوا يطلب قفل باب المناقشة ودون تاريخ وليس على سيادته إلا أن يضع التاريخ ثم يقطع سبيل المناقشة بصوت جهورى قائلا

ـ جاءنى الآن طلب موقع من أربعين عضوا ولست وحدى الذى يزعم أن قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وبعد أن تأخر إلى هذا الوقت من أهم وأخطر ما يواجه المجتمع وفى هذه الظروف التى يمر بها الآن

تعلن الحكومة وهى سعيدة أنها سوف تقدم إلى المجلس فى دورته القادمة قانون منع الإغراق وقانون الغش التجارى. وربما ليس لهذه القوانين شعبية قانون الإسكان ولكن هذين القانونين ضروريان لحماية الصناعة المصرية ما دمنا قد توكلنا على الله

وقمنا بتحرير التجارة الخارجية. وتحرير التجارة الخارجية ليس تحريرا من القيود بالنسبة لأصحاب البلد من المصريين كما ذكرت من قبل فى هذا المكان، ولكنه تحرير من القيود التى كانت مفروضة على الأجانب لحماية المصريين وحماية صناعتهم الوطنية وأسواقهم التجارية، ولكن حسب تعليمات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وجميع الهيئات الدولية تم تحرير التجارة والنزول بالحد الأقصى من الجمارك إلى ٨٠٪ وسوف تنزل إلى ٥٠٪، كل ذلك من أجل سواد عيون الصندوق حتى نستطيع أن نشارك فى تحريك الكساد فى الدولة الغنية بالذات وحتى نستطيع أن نساهم فى إنعاش اقتصادها، وعندما ينتعش اقتصاد الدول الغنية سوف ينتعش بالتالى اقتصاد الدول الفقيرة والمثل المصرى يقول: (من جاور السعيد يسعد)

المهم أن الصناعة المصرية فى حاجة إلى حماية وقد سبقتها دول كثيرة فى وضع أسس هذه الحماية، ومنها القوانين التى أعدتها الحكومة والتى تعلن أنها ستتقدم بها لمجلس الشعب فور بدء الدورة البرلمانية. القانون الأول هو قانون عدم الإغراق والذى يمنع أى شركة أو دولة أو مؤسسة تجارية فى الداخل أو الخارج أن تغرق الأسواق بسلعة معينة كى تنخفض الأسعار، وتضمن تصريف كميات كبيرة من هذه السلعة على حساب سلع أخرى قد تكون سلعا مصرية الجنسية.

والقانون الثانى هو مقاومة ما تلجأ إليه شركات كثيرة خاصة فى دول معروفة مثل تايوان وغيرها، إما فى التلاعب بالفواتير أو التلاعب فى مواصفات السلعة والهدف من ذلك طبعا النزول بالتعريفة الجمركية إلى مستويات ضعيفة تتيح للسلعة أن تباع فى الداخل بسعر قليل كى تضرب سلعة أخرى قد تكون سلعة وطنية أو الغش فى المواصفات التجارية التى يجب أن تحتوى عليها السلع المستوردة. ونحن نتصور أن مجلس الشعب سوف يوافق على هذين القانونين دون شك، ولكن السؤال الذى يجب أن نتوقف عنده من الذى سوف يعمل على تطبيق هذه القوانين؟! ما هى الهيئات أو الأجهزة أو الوزارة المسئولة عن تطبيق هذه القوانين؟ فسوف يكون الرد دون شك الاقتصاد والداخلية والتموين.

ولكن هناك سؤالا ساذجًا أيضا. أليس التهريب ممنوعا بمقتضى القوانين القائمة؟... إذن فمن أين تأتى الملابس المهربة والموجودة فى مئات الشوارع بالقاهرة وعلى الرصيف وليست فى حاجة إلى تحريات أو مباحث أو غيرها.. هل هذه الملابس

وصلت إلى أسواق القاهرة بشكل رسمى أم أنها مهربة؟ هى مهربة قطعا لان استيراد الملابس الجاهزة ما زال ممنوعا حتى اليوم.. إذن لمن الذى سوف يضمن تنفيذ قانون الإغراق أو متى سوف تقوم الأجهزة بمقاومة الإغراق عندما يبدأ أم بعد أن تغرق مالطة؟ ومن الذى سوف يمنع دخول سلعة لأن مواصفاتها غير مطابقة لما يجب أن تكون عليه؟ هل هى نفس الأجهزة التى تدخل مصر عن طريقها كل السلع الممنوعة وفى مقدمتها المخدرات التى قدر ما يستورد منها اليوم بحوالى ٣ مليارات دولار؟!

■ التحرير والتدمير:

لا أعرف من هو العبقرى الذى اختار شهور الصيف موعداً للبدء فى تحرير التجارة الخارجية وإعلان التعريفة الجمركية الجديدة. ربما كان هذا الاختيار مرتبطا بموسم الأوكازيونات. تصور هذا العبقرى الاقتصادى أو الاقتصادى العبقرى أن التعريفة الجمركية الجديدة التى سوف ترفع أسعار بعض السلع، يمكن للتخفيضات التى يمنحها الأوكازيون أن تمتص هذه الزيادة، وربما كان الموعد مرتبطا بالميزانية الجديدة، وربما بالمحادثات التى تمت مع صندوق النقد والبنك الدوليين. المهم أن هذا هو ماحدث، فأما إذا كان مقصودا فقد كان هناك قصر نظر واضح. وإذا كان مفروضا فالحظ قد لعب دورا سلبيا.

المهم أن الأوكازيونات قد بدأت ووصلت نسبة التخفيضات إلى ٦٠،٥٠٪ وازدحمت شوارع وسط القاهرة بالخلق وأصبح الزحام لايطاق ولكن للفرجة فقط تحولت المتاجر بقدرة قادر إلى معارض للمشاهدة وهز الرؤوس ومصمصة الشفاه، بعد أن كانت حوانيت للبيع والشراء وسبحان مغير الأحوال، زحام شديد ولابيع ولاشراء وكما يقول المثل العربى الفصيح: (أسمع قعقعة ولاأرى طحنا) فنحن نرى زحاما ونسمع همهمة ولانرى بيعا ولا شراء.

الكساد يلف كل شىء. والكساد له أسبابه. ومن أطرف ماقرأت أن الحكومة هى التى فرضت الكساد كى تقضى على التضخم، وهذا القول يساوى بالضبط القول العبقرى الذى زعم أن الحكومة تغذى الإرهاب كى تحاربه وتتركه ينتصر عليها مرة وتنتصر عليه مرات لتحمس اللعب وإشعال المنافسة وإدخال السرور على قلوب المتفرجين. المهم أن التعريفة الجمركية الجديدة قد بدأ تنفيذها ولكن المستهلكين الذين

زعمت الحكومة وبعض الصحف أنها صدرت لصالحهم كانوا أذكى ممن حاولوا أن يضحكوا عليهم ولم يستجيبوا حتى للتخفيضات المغرية والمسألة فى الأول والآخر ليست نظريات وليست كلاما كبيرا بكتب وليست مؤتمرات ولا اجتماعات ولكنها حقائق.

فإذا كان لدى الناس المال الذى يتيح لهم شراء مايريدون أقبلوا عليه، وهم فى أحيان كثيرة قد يشترون ماليسوا فى حاجة إليه، وفى أحيان أخرى قد لايهمهم زيادة السعر أو تحريكه بعض الشىء فالحاجة تدفع إلى التضحية أما إذا عز المال فماذا يعمل المواطن حتى فى مواجهة الضرورات؟ يفعل ما يفعله المواطنون الآن إذ يمرون للمشاهدة ثم يرددون بصوت عال أو منخفض (العين بصيرة والإيد قصيرة)

تحدثنا من قبل عن تحرير التجارة الخارجية وقلنا بوضوح أن الدول الغنية لاتستطيع أن تطبق قواعدها على إطلاقها وأنها وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تفرض الحماية على بعض إنتاجها، وكذلك تفعل اليابان ودول السوق الأوروبية وقلنا أنه إذا كانت الدول الغنية تفعل ذلك فمن باب أولى يجب أن تفعله الدول الفقيرة أو النامية. ولكن يبدو أن مثل هذا الكلام يذهب فى الهواء أمام ضغوط البنك الدولى. وفى هذه الكلمات نخرج من حيز النظريات إلى الواقع فى السوق المصرية التى بدأت تتأثر إلى حد كبير بمجرد الإعلان عن السياسة التجارية الجديدة حتى قبل أن تصل السلع التى فتح باب استيرادها وقبل أن نرى المؤسسات والشركات الأجنبية التى أبيح لها العمل فى مصر فى ميدان التجارة.

الغريب أن هذه السياسة معروفة من زمن طويل وكان معروفا أيضا أنها جزء من صفقة البنك الدولى وأنه تجرى حولها المحادثات وعندما تم ذلك كله لم يتحرك أحد ولا أعرف ماذا حدث للناس؟ لأنهم لايتحركون إلا بعد وقوع الواقعة وكبار الاقتصاديين والناس أصحاب السوق، أصحاب المصانع الذين يملأون الدنيا صراخا الآن لم يتحدث واحد منهم ولم يرفع صوته مرة واحدة ضد هذه القرارات وهى فى طور المناقشة أو فى طور الإعداد، ولكن بعد صدورها يبدأ الصراخ عندما تصبح حقيقة واقعة وعندما يكون من العسير أن تتراجع الحكومة عنها، لأنه فى ذلك الوقت تصبح المسألة متصلة بهيبة الحكومة بل بهيبة النظام كله، والموضوع لايجب أن يأخذ هذا المسلك من الجانبين.

فعلى أصحاب المصلحة أن يكونوا حريصين على معرفة مايدور من حولهم وعلى الحكومة ألا تنفرد بمثل هذه السياسات وتعتبرها قرارات إدارية، هى المسئولة عنها. ففى بعض الأحيان تعقد اللجان وتطول المناقشات فى أمر تافه لايقدم ولايؤخر. أما القرارات المصيرية المتصلة بحياة مجتمع بأسره، رؤوس أموال وعمال وعاملون فتنقض فجأة وكأنها القدر الذى لايقدم علامة ولامقدمة لنزوله.

ونعود إلى السوق المصرية فى مواجهة ماحدث، ونبدأ بالصناعة العريقة فى مصر وهى صناعة النسيج.

انتهى العمل بالاتفاقية الدولية التى تنظم تجارة المنسوجات بين دول الجات (١٠٨ دول) بينها مصر. وعقد مؤتمر تحرير التجارة الخارجية فى أورجواى وأصدر اتفاقا جديدا، والاتفاقية القديمة التى انتهت كانت تضمن لمصر حصة محدودة من منتجاتها من الملابس والمنسوجات لتصديرها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية إلا أن الاتفاق الجديد الذى تم فى (أورجواى) حرر تجارة المنسوجات وألغى نظام الحصص وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الجميع وحددت اتفاقية(أورجواى) فترة انتقال مدتها ١٠ سنوات يتم فى نهايتها تحرير كامل لصناعات النسيج.

ولكن هل صناعة المنسوجات فى مصر قادرة على المنافسة الحرة مع إنتاج الدول الأوروبية والأمريكية. إن صناعة الغزل والنسيج الصناعة الرائدة فى مصر تلاقى صعوبات ضخمة وفى مقدمتها نقص خامات القطن وارتفاع أسعارها وزيادة تكلفة التشغيل وأخيرا فتح باب الاستيراد والذى سينقل المنافسة بين المنسوجات المصرية والإنتاج العالمى إلى السوق المحلية. وخلال السنوات العشر الأخيرة أغلقت مصانع نسيج كبيرة أبوابها ووصلت نسبة الغلق فى المحلة الكبرى، قاعدة صناعة النسيج فى مصر إلى ٥٠٪ من مصانعها. وفى دراسة أعدها المعهد القومى للتخطيط عن صناعة المنسوجات فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، اتضح أن مشكلات هذا القطاع بدأت مع الانفتاح الاقتصادى وتمثلت مظاهر الأزمة فى عدم قدرة المنتج المصرى على منافسة المنسوجات المستوردة. ويرجع ذلك إلى عدم توافر استثمارات كافية لتنفيذ خطط الإحلال والتجديد وطرح المنتج المحلى وفقا لأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية أو الاقتصادية وإغراق السوق المحلية بمنسوجات مهربة دون جمارك.

ويقول أصحاب مصانع النسيج بعد فتح الباب أمام الاستيراد أن المنتج المصرى غالى التكلفة بسبب ارتفاع أسعار الخامات ولوازم التشغيل والزيادات الضخمة فى أسعار الكهرباء والتقديرات الجزافية للضرائب، أما المنتج المستورد خاصة من دول شرق آسيا فهو أقل تكلفة وأكثر جودة وأرقى تكنولوجيا كما أن حكومات هذه الدول تدخل لدعم صادراتها ومنها صناعة النسيج.

ولقد تلقت صناعة السجاد والموكيت ضربة قاضية، فإن الإنتاج المصرى من الموكيت والسجاد يغطى السوق المحلية تماما ويسمح بفائض للتصدير يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج وفتح باب استيراد السجاد والموكيت سيؤدى إلى إغراق السوق المصرية بالمستورد وتحويل الإنتاج المصرى إلى راكد فى المخازن.

ولايمكن للصناعة المحلية منافسة المستورد من حيث الأسعار لأنه مهما انخفضت التكلفة المحلية لن تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية لأن التكنولوجيا المتقدمة تؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج.

وتؤكد تقارير الشركات الهندسية والغرف التجارية أن قطاع السلع المعمرة يعانى من ركود شديد حيث تشير التقارير إلى أن مخزون الشركات الهندسية وصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه لسلع لمبات الفلورسنت والمكانس الكهربائية والبوتاجازات والسخانات، وزيادة من فتح باب الاستيراد أمام السلع الأجنبية أضيفت ٥٪ ضريبة مبيعات، ولقد تسبب ركود السوق الواضح إلى تقديم الشركات لهذه السلع بالتقسيط المريح ومن ذلك يتضح أن المنافسة لن تكون فى صالح الإنتاج المصرى.

والمشكلة فى الصناعات الغذائية المستوردة أنها تحظى بدعم كبير من الدول المنتجة لها بحيث لا يستطيع الإنتاج المحلى منافستها فالسوق الأوربية تقدم دعما لهذه الصناعات يصل إلى ١٥٠ مليار دولار فى العام.

وعلى سبيل المثال فسعر طن الجبن الأبيض (فيتا) فى الخليج ١٧٠٠ دولار وفى مصر ١٢٠٠ بينما يباع فى أوروبا بـ ٢٢٠٠ دولار. وهناك مثل آخر من اللبن الفرنسى حيث يباع لتر اللبن فى مصر بسعر ٢,٥٠ جنيه فى حين يتم بيعه فى فرنسا بمبلغ يساوى ٣,٥٠ جنيه. هذا عدا أجور الشحن والنقل والتخليص والجمارك التى تصل إلى ٣٠٪ ويمكن أن تصل إلى ٥٠٪.

وسياسة الدول الأوربية بالنسبة لهذه السلع إغراق أسواق دول العالم الثالث وتقديم الدعم الذى أشرنا إليه لصالح زراعها ومنتجيها ويتوقعون أن يستحوذ الإنتاج المحلى بنسبة ٢٥٪.

وتعرض قطاع الطباعة لزيادة التعريفة الجمركية على الورق من ٥ إلى ١٥ وهذا يعنى زيادة الأعباء على الطباعة بنسبة ١٠٪ على الأقل بخلاف الرسوم الأخرى التى تدفع للحكومة.

هذه القرارات فى صالح بيروت على حساب المطابع المصرية بالإضافة إلى تأثيرها على أولياء الأمور نتيجة رفع أسعار الكراس والكتاب المدرسى وتأثيرها الثقافى فى نفس الوقت.

الحكومة تطبع ٩٠٪ من المطبوعات والقطاع الخاص ١٠٪، فمعنى ذلك أن الحكومة ستدفع للحكومة.

وتشير بيانات غرفة الطباعة إلى إغلاق ٦٤٠ مطبعة من ١٥٠٠ خلال العام الماضى بسبب ضريبة المبيعات.

ومحاربة الكتاب ورفع سعره يتم فى الوقت الذى تقود السيدة/ حرم رئيس الجمهورية معركة هى معركة دفع الأطفال إلى القراءة. وفى الوقت الذى ينادى فيه جميع المخلصين لهذا البلد أن الكتاب هو الوسيلة الأولى فى محاربة الأفكار المنحرفة بعيدا عن الوقوع فى براثن التيارات الضارة بالوطن.

هذه أمثلة قليلة من كثير ولكنها تعبر بوضوح عما يجرى فى السوق المصرية الآن نتيجة لسياسة تحرر التجارة التى هى ركن هام من أركان النظام الاقتصادى الجديد اقتصاد السوق.

وفى مواجهة هذه السياسة الجديدة تبرز مكامن الخطر الذى يزداد ويشتد إذا لم تقف الحكومة بحسم أمام سياسة الإغراق، وكان لابد أن يصدر قانون الإغراق مع التعريفة الجمركية الجديدة ومع رفع رسوم المبيعات، وهذا القانون يعطى الحكومة حق مواجهة الإغراق السلعى عن طريق الأسعار المنخفضة والمدعمة، وقد قرأت أن القانون يناقش الآن فى وزارة الاقتصاد وعليها أن تسرع بإصداره.

هناك خطر آخر وهو التهريب وهو ما كان يقع فى ظل النظام القديم وهو سيقع فى ظل كل نظام. ورغم أن منافذ التهريب محدودة ومعروفة إلا أننا لم ننجح حتى الآن فى منع تهريب عدة مليارات من المخدرات كل عام وهى السموم التى تمتص شبابنا واقتصادنا كل يوم، كما أنه فى فتح الباب أمام الاستيراد هناك أيضا خطر تزوير الفواتير وغش البضائع خاصة تلك التى ترد من شرق اسيا وتحمل ماركات عالمية وهى مظنة التزوير والتزييف

بعد كل هذه الاحتياطات المطلوبة والتى نرجو أن تكون حاسمة إلا أننا مازلنا نتساءل: هل يمكن أن تنجو الصناعة الوطنية من التدمير كنتيجة لهذه السياسة الجديدة؟ إن فتح الاستيراد سوف يستنفد مواردنا من النقد الأجنبى وسوف تكون لهذه السياسة آثارها السلبية على الجنيه المصرى وسوف تزيد معدلات العجز فى الميزان التجارى المصرى وسوف يلجأ القطاع الخاص إلى الائتمان الخارجى لتمويل وارداته المتزايدة.

■ بين عاطف صدقي وكمال الجنزوري:

لنتفق مبدئياً على أن ما حدث فى الحكومة المصرية فى بداية عام ١٩٩٦ ليس تغيراً كما كان متوقعاً أو كما كان مطلوباً من كثيرين أو كما كانت تقود إليه الظروف والتغيرات بل حدث تعديل. وفارق كبير بين التغيير والتعديل وربما يبدو من المعنى الظاهرى للكلمة أن التغيير يعنى تغييرا فى السياسات وفى الأساليب، أى أنه ببساطة تغيير فى الاستراتيجيات، وفى التكنيك فى نفس الوقت، أما التعديل فكما يبدو أيضاً من المعنى الظاهرى هو مجرد تعديل فى المسار أو فى الأساليب مع ثبات الهدف والغاية. وأظن دون محاولة إجهاد الفكر أن الذى يبدو حتى الآن من شخصيات المسئولين الذين تجددت الثقة بهم أو أولئك الذين جىء بهم أو الذين تحملوا مسئوليات جديدة. ويبدو ذلك واضحاً من خطاب التكليف الذى وجهه رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء الجديد ومن بيان الأخير فى مجلس الشعب ومن بيانات أجهزة الإعلام المتعاقبة بعد الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء والذى ما زال أسبوعياً حتى الآن.

الذين أرضاهم التعديل والذين أسخطهم والذين ساءهم أن يترك د. عاطف صدقى منصب رئيس الوزراء بعد تسع سنوات كاملة والذين أسعدهم ذلك، جميع هؤلاء وهم متناقضون فى طموحاتهم وفى آمالهم وفى حكمهم على ما تم، يتفقون جميعاً فى شىء واحد هو شخص رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزورى

ليس هناك أدنى شك فى إخلاصه وفى تفهمه للأمور وفى قدرته على التنفيذ وفى نزاهته وفى استقلال رأيه وفى عدم انتمائه إلى مجموعة أو شلة، وهو رغم طول قيامه بمسئوليات كبيرة منذ كان محافظاً للوادى الجديد قبل عشرين عاماً لم يتهم ولو بالباطل باستغلال النفوذ سواء منه أو ممن يتصل به بقرابة أو صلة ما.

وإن كان أقوى ما يوجه للدكتور الجنزورى هو: ماذا يمكن أن يفعل مما كان عاجزاً عن فعله وهو النائب الأول لرئيس الوزراء لسنين طويلة وهو مسئول التخطيط وهو رئيس مجموعة التفاهم مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ماذا يمكن أن يضيف الدكتور الجنزورى إلى العمل الوطنى ولم يكن قادراً على إضافته خلال توليه مسئولياته القديمة؟ هل لابد أن يكون رئيساً للوزراء حتى يعمل بجد أكثر وبحرص أكثر وبمسئولية أكبر؟ هل كان وجود د. عاطف صدقى حائلاً دون قيامه هو بتحقيق إنجازات أكثر فى الميادين التى كان مسئولاً عنها مسئولية مباشرة؟ وإذا كان د. عاطف صدقى كان معوقاً له بحكم رئاسته لمجلس الوزراء ألم يكن ذلك يدفعه لأن يكافح ويناضل من أجل تنفيذ ما يراه صالحاً للوطن حتى لو دفعته الظروف إلى ترك منصبه بإرادته.

لا أريد أن أستطرد طويلاً فى هذا الاتجاه فلا أعتقد أن وصف مسئول كبير (بالطيبة) هو من قبيل المدح بل إنى أراه ذماً فى صيغة المدح، فالطيبة كما يفهمها المصرى هى مزيج من اللامبالاة وترك الأمور تسير على أعنتها، وفيها قدر كبير من الصهينة والطناش، وهذه كلها أوصاف يجب أن ينأى عنها المسئولون خاصة فى ظروف كالظروف التى تمر بها مصر والتى تحتاج إلى يد قوية عادلة تقف مع الضعيف حتى ينال حقه وتقف فى طريق القوى حتى يترك حق غيره وتسد الشارع أمام الغنى حتى لا يأكل الفقير، وكله وارد اليوم فى مجتمعنا الرشيد.

فى تصريحات الدكتور الجنزورى الأولى أنه يرفض سفر المسئولين إلى الخارج ترشيداً لنفقات الحكومة، كما أنه يرفض الإعلانات فى الصحف التى تحمل التهانى للمسئولين والتى تدفع نفقاتها الخزانة العامة، ويبدو أن البيروقراطية المصرية أرادت أن تستعرض عضلاتها أمام رئيس الوزراء الجديد أو أنها قامت (بذبح القطة) أمامه قبل أن يذبحها هو، فلأول مرة فى تاريخ الحكومات المصرية التى يزيد عمرها الآن على ١١٥ سنة، تصدر بعض صحفنا القومية ملاحق خاصة تحمل التهانى للوزراء الجدد وللوزراء الذين تجدد تعيينهم وعلى رأس هؤلاء جميعاً السيد رئيس مجلس الوزراء الذى أعلن رفضه لهذا الأسلوب فى إنفاق الأموال فيما لا ينفع بل يضر ضرراً بالغاً، وهو نموذج للتسيب وإهدار المال العام، ولابد أن يعلم جميع الذين تلقوا هذه التهانى أن التهنئة ليست شخصية لهم بقدر ما هى موجهة إلى الكرسى أو المنصب بصرف النظر عمن يحتله، ولو كان قد خرج أحد الذين بقوا فحصلوا على التهانى، لكانت التهنئة جاهزة لسلفه أما هو فمع ألف سلامة.

وقبل أن نتجه بحديثنا إلى رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزورى لابد أن نوجه بكلامنا إلى رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقى الذى طوى من عمر الزمان تسع سنوات على قمة السلطة فى مصر ثم ذهب وكما قال الشاعر

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وابتداء أنا لا أنتظر ولا أتوقع رداً ولا تعليقاً من الدكتور عاطف صدقى، فهكذا اختار لنفسه وبنفسه ولطالما خاطبته كرئيس للوزراء ولم يكن خطابى طلباً لمصلحة خاصة ولا كان تمسحاً فى منصبه الكبير ولكنه لم يأمر أحد سكرتيريه بأن يكتب جواباً لما يوجه إليه من سؤال أو اقتراح أو نقد.

هكذا شاء الدكتور عاطف لنفسه، حتى هذا لم يغضبنى منه، فإنى أيقنت منذ سنوات طوال أن لكل إنسان فى مصر وظيفة لا يجب أن يخرج عنها، فعلى الكاتب أن يكتب ولا ينتظر أن يحفل أحد المسئولين بما يكتب أو أن يكون له صدى عند أصغر مسئول فى الدولة. وقد خاطبت رؤساء أحياء وموظفين صغارا ولكن كانت

القدوة تحتم عليهم الا يهتموا ومنذ ذلك الحين، وقد أصبح يقيناً لدى ان من يكتب يكتب ومن ينفذ ينفذ وكلٌ ميسر لما خلق له.

ونعود للدكتور عاطف صدقى الذى رأس الحكومة المصرية فى فترة أو عدة فترات من تاريخها الحديث، والإجراءات التى تمت فى عهده سوف يكون لها تأثير على مصر . الحياة والناس والسياسة والثقافة لسنوات طويلة قادمة، فعاطف صدقى هو قائد المجموعة التى حولت المجتمع المصرى من اقتصاديات التخطيط والاتجاهات الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق التى تندفع فيها الحكومة اندفاعاً شديداً، وهو أيضاً مهندس الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١ ، والمنصب الذى شغله عاطف صدقى لمدة تسع سنوات سبقه إليه جميع زعماء مصر منذ نوبار وسعد زغلول وعدلى يكن وثروت ورشدى إلى جمال عبدالناصر وأنور السادات.

ولا أعتقد أن رئيساً سابقاً لوزراء مصر خرج من الوزارة لكى يقبل منصباً حكومياً باستثناء د.على لطفى الذى عين رئيساً لمجلس الشورى، لا أدرى كيف قبل الدكتور عاطف صدقى منصب رئيس المجالس القومية المتخصصة؟ هل من أجل المرتب؟ لا أعتقد، فإن معاش رئيس وزراء مصر وإن كنت لا أعرف قيمته أتصور أنه ليس بالقليل، كما أنى كنت أتخيل أن المنصب الوحيد الذى يمكن أن يرحب به الدكتور عاطف صدقى هو عودته أستاذاً غير متفرغ فى جامعة القاهرة، وهو صحيح موظف حكومى ولكن أستاذ الجامعة بصفته وبطبيعته اكبر من أى منصب مهماً كان كبيراً وكنت أتصور أن يفعل الدكتور عاطف صدقى ما يفعله رؤساء الحكومات فى الدول الأجنبية وهو أن يكتب مذكراته لهذا الجيل والأجيال القادمة، خاصة وكما قلت لقد كان رئيساً للوزراء فى فترة من أخطر فترات التاريخ المصرى الحديث، ولو أعلن الدكتور عاطف عن استعداده لكتابة مذكراته لدرت عليه هذه المذكرات التى ـ حتماً ـ سوف تترجم إلى لغات أجنبية كثيرة، وتقدم كنموذج لما فعلته مصر فى تغيير نظامها الاقتصادى والسياسى، أتصور أن هذه المذكرات يمكن أن تدر على الدكتور عاطف دخلاً يزيد عما يمكن أن يحصل عليه من وظيفته الجديدة لمدة عشر سنوات على الأقل.

واقترح على الدكتور عاطف أن يقدم لنا كتابا عن (حتمية الحل الرأسمالي) الذي امن به ونفذه بعد أن قدم لطلبته في السبعينيات (حتمية الحل الاشتراكي) مع زميله الدكتور أحمد الغندور.

قد يعتبر البعض هذا الكلام تدخلاً في الشئون الداخلية للدكتور عاطف صدقي. ولكن الدكتور عاطف وعندما تحمل مسئولية الحكومة المصرية وحتى الآن ما زال شخصية عامة من حقنا جميعاً أن نناقش تفاصيل حياته فيما يتصل منها بالقضايا العامة.

وفي النهاية لابد أن نلاحظ أن أول المؤمنين بالخصخصة لم يخصخص نفسه بل سلمها للحكومة وأكد المثل الذي نحاول أن نخرجه من عقول شبابنا والذي قال به أجدادنا وهو «إن فاتك الميرى اتمرغ في ترابه»

وهنا نصل إلى السؤال الذي طُرِح وما زال يُطرح منذ كانت مفاجأة خروج الدكتور عاطف صدقي من رئاسة الوزارة وتعيين نائبه الأول الدكتور كمال الجنزوري بدلاً منه والسؤال هو: لماذا؟ لماذا خرج الدكتور عاطف وجاء الدكتور كمال؟!

كتب كلام كثير وكل ما قيل حتى الآن لا يعدو تخمينات واستنتاجات. وأعتقد أننا سوف نتجه نفس الاتجاه مع فارق واحد هو أن ما تم من أمور منذ أن تولى المسئولية الدكتور كمال الجنزوري قد يشير إلى أسباب هذا التغيير أو على الأقل بعض الأسباب الجوهرية فيها بشكل أكثر تحديداً.

قبل ثورة يوليو كانت الحياة السياسية في مصر تسير على النمط الغربي من ديمقراطية تعددية الأحزاب ومجالس تشريعية منتخبة والذي حول هذه الديمقراطية إلى مجرد واجهة ارتكبت في ظلها وتحت رايتها أبشع الجرائم السياسية وأوضح الخيانات وأرخص صور ابتذال الحكم والتحكم فيه. الذي جعل من هذه الديمقراطية التي بدأت بداية شعبية مستندة إلى دستور جيد. الذي قضى على ذلك كله هو الاحتلال البريطاني الذي كان يمنح القوة والبركات للملك الذي يطيح بأية حكومة مهما كانت مستندة إلى أغلبية شعبية ومهما كانت وليدة انتخابات حرة وكان في

استطاعة الملك أن يمنح بركاته والحكومة إلى حزب يختاره بل في بعض الأحيان أنشئت أحزاب كي تتولى الحكم أو كي تسند بأغلبيتها التي تجيء دائما بعد دعوة للانتخابات، تسند رئيسها صانع الحرب وصنيعة الملك والاحتلال.

إذن ماهي القوى التي أفرغت الديمقراطية من مضمونها وجعلت منها ثوبا فضفاضا وشعارا زائفا ظلت الحياة السياسية تعيش في ظله أكثر من نصف قرن من الزمان، ومع كل هذه العيوب إلا أن خروج حزب ومجيء حزب كان أمرا معروفا تكتب فيه الصحف وتتناوله الأحزاب بالتعليق أو بالقبول أو الرفض، كان في الحياة السياسية وتبادل المناصب الحكومية شيء من العلانية التي كانت تجعل الشعب مشاركا على الأقل بالمعرفة في أمور الحكم التي هي اختصاص الحكام أولا وأخيرا.

ومنذ ثورة ٢٣ يوليو وقيام مجلس قيادة الثورة ثم اعتناق سياسة الحزب الواحد أصبحت أمور الحكم قاصرة على الحكام وأصبحت السرية هي السمة السائدة للقرارات العليا، وأصبح الشعب لا يعرف لماذا خرج هذا الوزير ولماذا جاء الآخر ولماذا تغيرت الحكومة، صحيح كان هناك بدلا من المعرفة اليقينية سيل من الشائعات والاستنتاجات، ولكنها أيضا وفي ظل رقابة الصحف أصبحت تتناقلها المجالس ولا تعرف طريقها إلى النشر، وعندما تطور الحال وأخذنا بالنظام التعددي وأصبحت الانتخابات تجرى بين أحزاب زادت مؤخرا على العشرة أحزاب، ظلت هذه الحاسة موجودة وهي عدم الاعتراف بحق الشعب في أن يعرف لماذا يذهب هذا الوزير ولماذا جاء هذا الوزير وأصبحت التعديلات الحكومية أو الوزارية مثل الموت يأتي فجأة وبلا مقدمات، وإذا كانت الحكومات الديمقراطية لا تحتفظ بالسرية إلا فيما يتعلق بإعلان الحرب أو القرارات الاقتصادية الهامة التي يمكن أن يؤدي إعلانها أو تسرب أخبارها، إلى مشاكل اقتصادية قد تفيد البعض وقد تهوى بمصالح أخرى. أما فيما عدا ذلك فكله مباح، ربما لأن نظامنا التعددي ما زال في أولى خطواته وما زالت السرية طابعاً للتفكير مع أن العلانية ركن هام في أي نظام ديمقراطي، ومثلها في ذلك مثل الزواج الذي يشترط لشرعيته الإعلام به والإعلان عنه والذي يعبر عنه بإشهار الزواج.

على العموم فى ظل هذه الظروف ترك الناس نهبا للشائعات او للاستناجات وهذه الشائعات قد تظلم بريئا وقد تضفى البطولة على من لا يستحق ولكنها ايضا اصبحت كالحظوظ قد ينالها من لا يستحق ويفتقدها أكثر الناس استحقاقا لها

من هذا المنطلق كان سؤالنا لماذا خرج عاطف صدقى؟ ولماذا جاء كمال الجنزورى؟ وليس البحث عن جواب هذا السؤال او حتى إطلاق هذا السؤال فيه شيء من الفضول، وليس محاولة لمسك السيرة وقضاء الوقت فى حديث شيق يدعى انه يحل أسرارا ولكن الواقع يقول أن شيئا كثيرا يمكن أن يصل إليه الإنسان إذا عرف الأسباب الحقيقية لهذا التغيير المفاجىء ، والأسباب هى الكاشفة عن السياسات الحاضرة والمستقبلية. وعلى ضوء هذه السياسات، يمكن لمن يريد أن يحدد موقفا محددا ليطمئن قلبه إذا عارض فإنه يعارض من منطلق موضوعى وإذا أيد كان ذلك تأكيدا للاقتناع بسياسة معينة وأهداف واضحة على الأقل فى نظر الذى يؤيدها

ولنبدأ المسألة منذ بدايتها المنطقية فنقول دون أن ندخل فى متاهات كثيرة أن أهم ما يجتازه مجتمعنا اليوم هو ما يسمى (بالإصلاح الاقتصادى) وهو بوضوح اكثر تنفيذ سياسة التكيف الهيكلى للاقتصاد المصرى تبعا (للروشتة) التى وضعها لمصر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتى جاءت فى خطاب النوايا الموقع بين الحكومة المصرية والصندوق والبنك الدوليين فى عام ١٩٩١، وهذا الخطاب الذى وقعه د. عاطف صدقى فى عام ١٩٩١ هو خطة وبرنامج الحكومة خلال السنوات المنقضية منذ التوقيع وسوف يظل برنامجها لسنوات طويلة مقبلة. وإذا كان خطاب النوايا لا ينشر إلا أن الإجراءات التى تمت والتى تتم معروفة وحتى إذا كانت الحكومة المصرية تعتبر بعض هذه الاتفاقيات سرا من الأسرار فإن الصحف العالمية والعربية تنشر تفاصيل مفصلة عن أحوال الاقتصاد المصرى لا يتاح للصحف المصرية أن تعرف الكثير منها بشكل رسمى أو شبه رسمى.

ورغم أن (روشتة) الصندوق والبنك الدوليين ليست هى أفضل الوسائل لإنقاذ الاقتصاد المصرى.

وقد عدد الدكتور رمزى زكى فى كتابه الهام (الليبرالية المتوحشة) الأهداف الرئيسية لسياسة التكيف الهيكلى حيث قال:

إننا إذا تأملنا بعمق فى الأصول الفكرية والمبادىء الجوهرية التى ارتكزت عليها ليبرالية التكيف ـ انطلاقا من وثائقها الأساسية ـ فإنه من الممكن استخلاص أهداف رئيسية لها، تصب جميعها فى خدمة رأس المال الدولى فى سعيه الدءوب نحو زيادة متوسط معدل الربح فى البلاد التى خضعت لتلك الليبرالية وهذه الأهداف هى:

١ ـ خلق جيش احتياطى متزايد من البطالة فى بلاد العالم الثالث لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسية.

٢ ـ إضعاف قوة الدولة وتدخلها فى إدارة النظام الاقتصادى وابتعادها كلية عن آليات السوق ليسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية، أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قوى بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التى لا تتمتع بها أصلا فى بلادها الأم.

٣ ـ إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها، وبالذات لتجارة الاستيراد، لكى تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية من زيادة تصديرها إلى أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها الإنتاجية المحلية.

٤ ـ توفير رصيد كاف من العملات الأجنبية التى تلزم لتمويل أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسيات التى ستفد إلى هذه البلاد من تمويل فاتورة وارداتها (بعد فتح الباب على مصراعيه للاستيراد) فضلا عن تمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية (بعد انتهاء فترة إعادة جدولتها).

ترسم ليبرالية التكيف لتوفير هذا الرصيد طريقين أساسيين، أولهما هو تحويل بنيان الإنتاج المحلى نحو التصدير، وثانيهما أن يسعى البنك المركزى لتكوين أكبر قدر ممكن من الاحتياطات النقدية، وتثبيت سعر الصرف (بعد تخفيضه) إلى مستوى يقبل به الدائنون والمنظمات الدولية.

ورغم ذلك كله فقد سارت الحكومة المصرية فى تنفيذ متطلبات الصندوق والبنك الدوليين، واتخذت إجراءات قاسية دفعت الجماهير المصرية ثمنها الفادح خاصة الطبقات الكادحة محدودة الدخل، وزادت البطالة وارتفعت الأسعار وتدنى مستوى

المعيشة، ورغم ذلك كله فقد سار الدكتور عاطف صدقى فى الشوط بحماس شديد، إلا أن أهم ما تتضمنه (الروشته) لم يجد من حكومة عاطف صدقى الاستجابة السريعة وهو موضوع الخصخصة الذى يبدو كبند واحد من بنود خطاب النوايا ولكنه فى حقيقته جوهر سياسة الصندوق الإصلاحية وركنها الركين

وليس من المصادفات البحتة أن يصدر البنك الدولى تقريراً يتهم فيه الاقتصاد المصرى بالتقصير فى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها بين الحكومة المصرية والبنك فى مايو ١٩٩١ وليس من المصادفة البحتة أن تتكرر المحادثات بين خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مع الخبراء المصريين فى مصر وفى أمريكا وفى غيرها دون الوصول إلى نتيجة، وأن يصر الصندوق والبنك على موقفهما إصرارا غريبا

إن الصندوق والبنك يضغطان بشدة لرفع سعر الكهرباء بنسبة ١٤٠٪ وخفض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٢٥٪ وبالإسراع فى بيع ٣١٧ شركة من شركات قطاع الأعمال فى أقل وقت ولو بأبخس الأثمان، إن هذه الثروة القومية الهائلة يرغب البنك والصندوق وترغب الإدارة الأمريكية أن تلقى بها مصر إلى الأجانب من الأمريكيين أو من الإسرائيليين بأرخص الأسعار، إن جهد الشعب المصرى وعرقه خلال ثلاثين عاما معروض للبيع بالمزاد وبالتراب، بشرط أن يكون صاحب التراب هذا هو خواجة أمريكى أو إسرائيلى، ويعجز البنك ويعجز الصندوق وتعجز الإدارة الأمريكية عن تقديم مبرر مقنع أو معقول أو مقبول للتفريط فى ثروة الشعب المصرى بهذه السرعة الهائلة وفتح أبواب مصر وتقديم اقتصادها لقمة سائغة فى يد المغامرين من الأجانب.

يصر الصندوق ويصر البنك على تخفيض سعر الجنيه المصرى رغم معارضة الحكومة المصرية ورغم معارضة جمعيات رجال الأعمال المصريين، ورغم إعلان السيد رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بتخفيض الجنيه، إلا أن الصندوق والبنك لازالا يأملان فى أن يصلا إلى هذه النتيجة.

وخلال العام الذي صدر فيه التقرير لم يحدث تقدم فى موضوع الخصخصة وإن كان هناك إصرار من الحكومة المصرية وما زال على عدم تخفيض قيمة الجنيه

المصرى، ولا شك أن هناك مراوغة واضحة من الصندوق وقد تأجلت الاجتماعات المقررة مع الحكومة المصرية عدة مرات

فهل موقف الصندوق وبالتالى البنك الدولى خلف هذا التغيير الحكومى؟ ربما وهناك من الإجراءات التى اتخذها الدكتور الجنزورى ما يشير إلى احتمال حل الأزمة وإعادة الحياة إلى العلاقات بين صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية. ولا أتصور أنه يمكن أن يوافق الدكتور الجنزورى على مطلب الصندوق بتخفيض قيمة الجنيه المصرى وإن كان من غير المستبعد أن تتخذ من الإجراءات ما يؤدى إلى هذا الخفض بصورة غير مباشرة، أما مشكلة الخصخصة فأعتقد أن السياسة الجديدة للحكومة المصرية والتى أعلنت أنها سوف تطرح هذا العام شركات وبنوكا للبيع تقدر قيمتها السوقية بحوالى ٢٧ مليار جنيه، منها ٢٠ مليار جنيه للشركات فقط و٧ مليارات للبنوك فى حين أن الحكومة المصرية حققت فى خلال ٣ سنوات ٥٠٦ مليارات جنيه من بيع ثلاث شركات هى الكوكا كولا والبيبسى كولا والمراجل البخارية ونسب من أسهم ١٦ شركة فى البورصة ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك؟!

■ روشتة الصندوق:

كان مجلس الوزراء قد أصدر برئاسة الدكتور كمال الجنزورى عددا من القرارات الهامة فى إطار مناقشته لتقرير مجموعة العمل الوزارية الخاصة بتوسيع قاعدة الملكية وتنفيذ برنامج الخصخصة، وأكد الجنزورى أننا نتعامل مع قضية توسيع قاعدة الملكية والخصخصة باعتبارها قضية وطنية تمثل مصلحة عامة وتمثل أساسا لبناء اقتصادى سليم وصحيح قادر على أن يؤدى دوره فى توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والقيام بواجب الدولة حيال المواطنين فى مجالات التعليم والصحة والعدالة والأمن والاهتمام بالشباب والرياضة والثقافة والتوعية الدينية.

وأكد الجنزورى أن قضية الاحتفاظ بشركة أو طرحها للمشاركة ليست قضية فكرية أو أيديولوجية بل هى قضية تصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من الإهدار باستمرار تراكم الخسائر ونزيف أعباء القروض والديون المحملة على كاهل شركات القطاع العام بما يؤثر على قدرة الموازنة فى القيام بمسئولياتها



وأضاف وزير الإعلام أن مجلس الوزراء أكد المبادئ الأتية في مجال الخصخصة:

- أن الشركات التي تطرح للبيع أو المشاركة يتم ذلك بعد تقييم دقيق وصحيح حفاظاً على المال العام.
- الحفاظ الكامل على حقوق العمل والعاملين
- أن الدولة تحتفظ بشركات قطاع الأعمال العام المنتجة للسلع الكبرى الاقتصادية التي ترتبط بالأمن القومي المصري

كما أكد مجلس الوزراء عدة أهداف وسياسات

- سرعة تحريك الاستثمارات للمشروعات القائمة في مختلف الأنشطة والقطاعات السلعية والخدمية.
- الارتفاع بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة لتحقيق عوائد حقيقية من الاستثمارات القومية.
- زيادة حجم الاستثمارات الجديدة في المشروعات الإنتاجية سواء سلعية أو خدمية والعمل على جذب الخبرات والاستثمارات الوطنية والعربية
- توسيع قاعدة الملكية في مختلف الشركات المشتركة والعامة وفتح أوعية ومجالات جديدة لجذب المدخرات القومية.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة فاعليتها بما يتيح مزيداً من فرص الادخار في المجتمع.
- إتاحة فرص عمل جديدة منتجة.
- المحافظة على حقوق المساهمين العاملين.

وقال صفوت الشريف وزير الإعلام أنه في هذا الإطار قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولا - بالنسبة للشركات المشتركة:

- طرح مساهمات شركات وبنوك القطاع العام في الشركات والبنوك المشتركة والخاصة للبيع، وفي المرحلة الأولى والتي ستتم فوراً، سيتم طرح أسهم الشركات والبنوك التي لاتتجاوز الملكية العامة فيها ٤٩٪ من رؤوس أموالها

* تكليف الشركات والبنوك العامة المساهمة بوضع البرامج التنفيذية لعملية طرح الأسهم للبيع وتقديمها إلى مجلس الوزراء لمتابعة التنفيذ، على أن يتم وضع البرامج التنفيذية للمراحل التالية فى ضوء ما يتم بالنسبة للمرحلة الاولى

* تقييم أسهم الشركات والبنوك المشتركة والخاصة غير المتداولة فى البورصة خلال شهر على الأكثر لطرحها للبيع ، أما الشركات غير المقيدة فى البورصة ولم تقيم بعد فيتم تقييمها خلال مدة أقصاها ٣ شهور.

* تشكيل لجنة وزارية لإدارة عملية البيع من وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة بمجلس الوزراء ووزير المالية ووزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة ووزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى ووزير القوى العاملة على أن يضم للجنة الوزير المختص فيما يتعلق بالشركات التابعة له ومحافظ البنك المركزى فيما يتعلق بالبنوك ويحضر هذه اللجان رئيس هيئة سوق المال.

ثانيا - بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام:

* وافق المجلس على بيع شرائح إضافية من الشركات السابق طرح أسهمها فى السوق وعددها ١٦ شركة بقطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والكيماوية وغير المعدنية بما لايتجاوز ٥١٪.

* طرح شرائح شركات لم يسبق طرح أسهمها فى السوق وعددها ٤٢ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥٠٪. وتتدرج هذه الشركات فى قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والهندسية والمعدنية وغير المعدنية والمقاولات والإسكان.

* طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع فى قطاعى الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية.

* بيع ٣٦ فندقا مملوكا للقطاع العام و٢٧ فندقا مبنيا و٩ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية مثل ماريوت وكتراكت ومينا هاوس ومنيل بالاس وونتر بالاس وفلسطين.

• طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع مثل صيدناوى وعمر أفندى وبنزايون وجاتينيو وهانو وشيكوريل والأزياء الحديثة عدس ربحولي

• يعرض وزير قطاع الأعمال العام البرنامج التنفيذى على مجلس الوزراء

• تنظر ذات اللجنة الوزارية بنفس التشكيل إدارة عملية البيع وتعرض على مجلس الوزراء تباعاً تقارير متابعة عن تنفيذ البرنامج

وأضاف صفوت الشريف وزير الإعلام أن تقرير مجموعة العمل الوزارية أشار إلى أن شركات قطاع الأعمال العام ٣١٤ شركة، تم التصرف طبقا لبرنامج الخصخصة فى ٢٤ شركة ليتبقى ٢٩٠ شركة رأس مالها ٨٨ مليار جنيه، وأن الشركات التى طرحت للبيع أو المشاركة احتفظت بجميع العمالة وأضافت إليها فرص عمل جديدة، كما زادت أجور العمال والعاملين وحققت نسب أرباح وتطوراً فى المنتجات.

أما الـ ٢٩٠ شركة فتبلغ ديونها المتراكمة ٧١ مليار جنيه وأن بينها ٩٠ شركة خاسرة وأن العام الأخير كانت الخسائر ٢٫٥ مليار جنيه

وأول ما نقف أمامه فى قرارات مجلس الوزراء هو قول الدكتور الجنزورى (إن قضية الاحتفاظ بشركة أو طرحها للمشاركة ليست قضية فكرية أو أيديولوجية بل هى قضية تصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من الإهدار باستمرار وتراكم الخسائر.. الخ).

وغريب حقا أن يأتى هذا النفى واستبعاد الأساس الفكرى والأيديولوجى من أستاذ أكاديمى يعرف تماما أن أى نشاط إنسانى فى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة يتم فى إطار أيديولوجى وينطلق من فكر معين ، ولا أعرف هل استخدم الدكتور الجنزورى هذه التعبيرات تأثرا بما يكتب فى الصحف هذه الأيام؟ أم أن ما يكتبه بعض الكتاب هو تأثر بكلام رئيس الوزراء؟ وفى الحقيقة هذا القول ليس جديدا فقد بدأنا نقرأه ونسمعه منذ أوائل التسعينيات ومنذ بدأت عملية الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى طبقا (لروشتة) صندوق النقد الدولى، وإذا نحينا ما يحدث فى مصر جانبا فماذا أسمى ما يجرى فى أى دولة فى العالم غربه وشرقه، لقد

كان الرئيس الأمريكي ريجان يوصف بأنه (أيديولوجي) وأنه مقاتل من أجل الرأسمالية، وهو الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر دائن في العالم لأكبر مدين. وكان بوش يوصف بأنه أيديولوجي برجماتي أي عملي أو واقعي. وكانت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية توصف بأنها أيديولوجية متعصبة والأيديولوجيات في تاريخ العالم كثيرة ومتعددة ولم تكن في يوم من الأيام وقفا على الشيوعية أو الاشتراكية أو الأفكار اليسارية. فالنازية أيديولوجية وكذلك الفاشية. ولايوجد في أي قاموس في أي لغة من لغات العالم ما يفيد أن الأيديولوجية وقف على الشيوعية أو الاشتراكية أو أن لها أية صلة بهما

وكيف إذن تسير أمور أي مجتمع من المجتمعات. لقد عاشت مصر في السبعينيات والثمانينيات تهرب من تحديد هويتها السياسية أو الاقتصادية. وعاشت في فترة اللاحرب واللاسلم في علاقتها بإسرائيل. فقد أصبحت أيديولوجية مصر هي النفي فقط. فإذا سئل مسئول. هل مصر اشتراكية؟ أجاب بالنفي وإذا سئل هل هي رأسمالية؟ أجاب بالنفي. كانت مصر في ذلك الحين يمكن اعتبار أيديولوجيتها (ما ليس كذلك) وكان هذا كله هروبا من الاعتراف صراحة أننا ندخل مسرعين في طريق اقتصاديات السوق استجابة لما رأته المؤسسات الدولية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم الجات، ومن خلف هؤلاء جميعا الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الأول والأساسي لهذه المؤسسات ذات الواجهات العالمية

الأيديولوجية أو القضايا الفكرية ليست عيبا وحدها ولكن العيب كل العيب في اختيار إحداها طريقة للتنمية والرخاء.

والمجتمع الذي لايسير وفقا لأيديولوجية محددة ودون أفكار مدروسة هو مجتمع عشوائي متخبط في حركته ولا يمكن أن يسير متقدما للأمام تحت أي ظرف من الظروف وإذا كان من يقصد بالأيديولوجية الاشتراكية أو الشيوعية ومن الكتاب من يتحدث عنها صراحة ويعتبر أن دخول مصر عالم السوق وآلياته هو قرار حتمي ونتيجة طبيعية لسقوط الشيوعية والاشتراكية في العالم.

إذا كان هذا هو المراد فهو قول مرفوض أيضا، أولا لأنه لم يعد في العالم نظامان فقط هما الرأسمالية والشيوعية والذي سقط هو بعض أفكار النظامين. وإذا كانت

الشيوعية قد سقطت فى أوروبا فهى مازالت تعيش فى آسيا وتجربة الصين ونجاحها مازالا يشيران إلى أن الخطأ الأول فى التطبيق مع الاعتراف صراحة أن الصين قد أدخلت تغييرات كثيرة فى أيديولوجيتها ويكفى أنها استعارت من الغرب فكرة السوق ولكنها ظلت تحتفظ للقطاع العام - أى الدولة - بقيادة التنمية فى المجتمع مع فتح أبوابها على مصاريعها للاستثمارات الأجنبية

وفى المقابل لم تنجح الرأسمالية نجاحا باهرا بحيث نعتبرها النموذج الوحيد للتطور والتقدم والرخاء فالولايات المتحدة الأمريكية وكما قلنا تحولت على يد غلاة الرأسماليين من أكبر دولة دائنة فى العالم إلى أكبر دولة مدينة، وها هى فرنسا وانجلترا ودول كثيرة فى أوروبا تعانى مشاكل اقتصادية تماثل وفى أحيان كثيرة تزيد عما تعانيه دول لاتعد من الدول الغنية وليست طليعة المجتمع الرأسمالى فى العالم لقد أصبحت فى العالم أيديولوجية ثالثة تعمل بها دول كثيرة فى أوروبا وفى آسيا، ونحن فى تجربتنا لابد أن نعى تاريخنا وظروف شعبنا، لابد أن نضع خطواتنا محسوبة بعد دراسة موقفنا من العالم.

وفى هذا المجال يخطئ الذين يريدون تطبيق تجربة ناجحة فى أى مجتمع آخر والمقارنة بين مصر مثلا وكوريا أو تايوان مقارنة ظالمة، ففى الوقت الذى وقفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أمام التجربة المصرية وفى مواجهة ثورة ٢٣ يوليو حتى ضربتها عسكريا فى ٦٧ ثم ضربتها اقتصاديا فى السبعينيات والثمانينيات، وقفت الولايات المتحدة بأموالها وأسواقها فى خدمة تايوان وكوريا فقد اعتبرتها خط الدفاع الأول ضد الشيوعية فى الوقت الذى اعتبرت فيه أن مصر كذبا وخطأ تدور فى فلك الشيوعية العالمية. إذن فليس معنى أن يترك مجتمع طريق الاشتراكية فلابد أن يتركه ليسير فى طريق الرأسمالية فهناك طريق ثالث يتناسب أكثر ما يتناسب مع دول نامية كثيرة وفى مقدمتها مصر.

وإنهاء لموضوع الأيديولوجية والنظريات الفكرية نسأل ونجيب ، نسأل هل رفض نظرية الإصلاح الهيكلى معناه أننا نطالب بالعودة إلى أسلوب التنمية طبقا للأفكار التى كانت سائدة فى مصر فى الخمسينيات والستينيات؟ ونقول إجابة عن هذا السؤال

وفى صراحة ووضوح إن أى إنسان يعى ما يجرى فى العالم لايمكن أن يفكر فى هذه العودة، إننا وفى بساطة شديدة نقف مع مبدأين هامين لايمكن لشعب مستقل الإرادة يعى حركة التاريخ أن يضحى بهما، وهما الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية هذا وأظن أنه لاخلاف على ذلك إطلاقا وإن كانت جميع الأيديولوجيات تزعم أنها توفر هذين المبدأين. وإذا كان الأمر كذلك ولنقف فى أمانة مع أنفسنا لنبين فى وضوح شديد أن الطريق الذى نسير فيه الآن يضحى بالمبدأين الخطيرين اللذين لايتنازل عنهما شعب من الشعوب إذا كان حقا يملك إرادته ويملك مقدراته ويصنع غده بنفسه.

يقول الدكتور الجنزورى بعد ذلك فى بيانه أن السبب الرئيسى للخصخصة هو تصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من الإهدار وتراكم الخسائر ونزيف أعباء الديون والقروض المحملة على كاهل شركات القطاع العام، بما يؤثر على قدرة الموازنة فى القيام بمسئولياتها، وهذا يعنى فى بساطة شديدة أن التخلى عن القطاع العام أو بمعنى أوضح بيع القطاع العام هو محاولة للتخلص من خسائره التى بلغت كما جاء على لسان وزير الإعلام وهو يعلن قرارات مجلس الوزراء ٥ر٢ مليار جنيه فى العام الأخير.

وهنا نقف لنسأل: منذ متى بدأت خسائر القطاع العام تصل إلى هذه الأرقام الفلكية، لقد ظل القطاع العام هو الركيزة الأساسية للشعب المصرى طوال ثلاثة أحقاب على الأقل ومنذ نشأته الواسعة فى الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، والقطاع العام هو الذى حمى شعب مصر من المجاعة فى أوقات عصيبة كثيرة، كما حماها السد العالى من التصحر والعطش والذى مازالت بعض الأقلام تسميه (كارثة وطنية)، نعم القطاع العام هو الذى حمى الشعب المصرى من كارثة محققة عندما وقعت مأساة الهزيمة العسكرية فى يونيو ٦٧، والقطاع العام هو الذى هيأ لمصر أن تحقق نصرها الكبير فى أكتوبر ١٩٧٣. وعلى الساخطين على القطاع العام والمهاجمين له أن يتخيلوا حرب أكتوبر فى ظل اقتصاد تحركه الهيئات الدولية وهو ذيل للاقتصاد العالمى واحتياجات جنوده الذين يقاتلون على الجبهة فى يد استثمارات أجنبية مهما كانت جنسية أصحابها وأن لقمة عيش الشعب المصرى تقع بين فكى الاحتكارات الأجنبية فى ظل ظروف الحرب.

ولبسأل كل منهم نفسه فى صدق. هل كان يمكن أن تقوم حرب أكتوبر وأن تسترد مصر كرامتها وكرامة العرب وأن تذيق إسرائيل مرارة الهزيمة لو كان الاقتصاد المصرى قد وصل إلى ما يريدون تحقيقه الآن، وتم بيع القطاع العام والدخول فى ذيل الاقتصاد العالمى والخضوع تماما للمؤسسات المالية الأمريكية التى تحمل لافتات دولية؟ هل يمكن أن يحدث هذا وأسمع واحدا يقول أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، وانه لم يكن مفروضا أن تسير مصر فى هذا الطريق إلا بعد ان تحقق السلام ولا أريد أن أطيل فى الرد على هذه الأقوال فليس هناك فى العالم من يحق له أن يقول أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب لأنه لايعرف ذلك إلا الله سبحانه وتعالى

وهل يمكن أن نقتنع فعلا أن السلام قد تحقق وإسرائيل تحتفظ بهذه القلعة النووية والرئيس الأمريكى كلينتون يفخر بأنه قد جعل منها أقوى ترسانة أسلحة فى تاريخها القصير.

إسرائيل نفسها لم تستبعد احتمالات الحرب التى مازالت قائمة حتى اليوم والغد، نحن لانسعى إليها ولكنها ودائما كانت تفرض علينا فهل نحن على استعداد لكى نضع أمتنا وجيشنا بين فكى إسرائيل وأمريكا فى اى موقف وفى أى زمان فى الحاضر وفى المستقبل؟ أشك فى ذلك كثيرا وعودة إلى خسائر القطاع العام الذى وفر للدولة وحتى نهاية الثمانينيات أرباحا وصلت إلى ٣ مليارات جنيه ثم تحولت الارباح إلى خسائر، وصلت فى العام الأخير إلى ٢٫٥ مليار جنيه وفى وضوح لقد تحولت الأرباح إلى خسائر فى ظل نظام قطاع الأعمال وطبقا للقانون ٢٠٣ الصادر فى عام ١٩٩١، والذى رفعت بمقتضاه مسئولية ١٤ وزيرا عن القطاع العام ليصبح هناك وزير واحد ويلقى بالمسئولية والواجبات على كاهل مجالس إدارة وجمعيات عمومية لشركات لفقت تلفيقا، الا تتضح الآن أبعاد المؤامرة؟

لقد تم تخريب القطاع العام فى ظل قطاع الأعمال وتحت بصره واعتقد أنه ترك ليخرب عمدا وحتى يكون هناك المبرر أمام الشعب لبيعه والتخلص من اعبائه، وهى مؤامرة ساذجة جدا ومكشوفة وهى تحدث على مستوى الأفراد كل يوم، عندما يخرب أحد ملاك العمارات عمارة يملكها حتى يستطيع أن يحصل على قرار بالهدم من السلطات المختصة كى يقيم بدلا منها بناية جديدة بمواصفات أخرى.

لقد كان في استطاعة الحكومة أن توقف نزيف خسائر القطاع العام إذا أرادت وطوال هذه السنوات الخمس أو الست ولكنها سعدت بأن بلغت الديون هذا الحجم حتى تقدم مبررا لهدمه أو لبيعه كما يحدث الآن

وحين جاء نائب الرئيس الأمريكي يحمل معه استعجال قرار الهدم حتى يصدره الجهات المختصة، وبعد أن سلم الاستعجال إلى المسئولين في الحكومة المصرية لم يجد في القاهرة مكانا يذهب إليه إلا شارع المعز لدين الله حيث مساجد ومساكن المماليك القدامى ليعلنهم بوصول المماليك الجدد القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية . ومن إسرائيل

٢

الفقراء والأغنياء

- الباشوات والفهلوة والعنف
- باشوات الزمن الردىء
- الخصخصة والفهلوة
- إفقار مصر
- الفقر والعنف
- البطالة والعنف
- العشوائيات والعنف

■ باشوات الزمن الردىء:

حكم الباشوات مصر قرنا ونصف قرن من الزمان. فالباشا لقب تركى حمله الكثيرون من الحكام الأتراك خارج تركيا أو فى مستعمراتها. وحمل بعض الولاة على مصر لقب الباشا والبك. البعض من الأتراك والبعض من المماليك ولكن عندما تولى محمد على الكبير حكم مصر استقر الحكم لأسرة محمد على وكان يحمل لقب باشا من سلطان تركيا أو الباب العالى وظل حاكم مصر يحمل لقب باشا إلى أن تولى الحكم إسماعيل بن إبراهيم ونجح بالرشاوى الباهظة التى دفعها أن يحمل لقب خديوى وأصبح إسماعيل أول خديوى فى تاريخ مصر وظل لقب حاكم مصر (خديوى) أيام توفيق وعباس حلمى الثانى وفى عهد حسين كامل وعندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر تغير لقب الحاكم من خديوى إلى (السلطان)، فكان هذا إيذانا بقطع صلة مصر بتركيا وتبعيتها المباشرة لانجلترا. فالانجليز يحبون السلاطين وخلف فؤاد حسين كامل.

وكما نجح إسماعيل فى تغيير التسمية من باشا فقط إلى خديوى نجح فؤاد فى أن يغير لقب حاكم مصر من السلطان إلى الملك وأصبح فؤاد ملكا ثم تبعه فى الحكم واللقب ابنه فاروق ثم على الورق ابن فاروق أحمد فؤاد الثانى، حتى كانت ثورة يوليو فألغت أول ما ألغت الألقاب واختفى لقب الباشا والبك والأفندى وحل محل الجميع لقب السيد الذى ظل معمولا به رسميا إلى اليوم.

ومع ذلك لم تمت الألقاب تماما منذ إلغائها فى أول الثورة، فقد عز على أبناء الباشوات السابقين وأحفادهم وأقاربهم أن يضحوا بلقب الباشا عندما يموت صاحبه وصاحبهم، كذلك فقد واصل لقب الباشا حياته فى صفحة الوفيات، واحتراما

للقانون الذي يحرم هذا اللقب لا مانع من وضعه بين قوسين وكأنهم [illegible]
معلهش ما كان زمان.

ولكن اللقب لم يمت تماما ففي الوقت الذي اختفى فيه حتى من صفحة الوفيات بدأ يظهر من جديد وكأنما الناس في بلدنا في احتياج شديد إلى لقب (الباشا)، وكأنه علامة على أيام العز الغابر منذ بداية الثورة. وقد تسلل إلينا حديثا لقب الملك أو باشا الكل مختفيا وقتا طويلا ولم يكن يجرؤ أحد على استخدامه في حديث مع أي إنسان محترم ولكن البك معلهش. لكن لماذا لم يقنع الناس بلقب السيد فقط في أول تشكيل وزاري بعد الثورة شكله أول واحد لم يكن باشا، بعد إقالة حكومة علي ماهر باشا كان محمد نجيب، وحماه لقب لواء من أن يكون السيد، ولكن مسئولي في مجلس قيادة الثورة وجدوا أن لقب السيد بالنسبة للوزير ضعيف، فرأوا تدعيمه بلقب المحترم وصدر قرار تشكيل حكومة نجيب يحوي السيد المحترم فتحي رضوان وغيره كثيرا وهكذا.

وفي أول تعديل لهذه الوزارة بالذات رفعت الثورة لقب المحترم واكتفت بلقب السيد، ربما لأنها اكتشفت أنه ليس بالضرورة أن كل الوزراء محترمين أو أن الوزارة نفسها لم تعد محترمة. المهم أنه منذ إلغاء الألقاب رسميا وبعضها موجود شعبيا، ظل لقب البك يستخدم على نطاق واسع وانقلب لقب الأفندي الذي كان لقبا رسميا يضاف في المراسيم الملكية كرتبة الملازم واليوزباشي حتى العميد ويوقع عليها جلالة الملك شخصيا وكان لقبا محترما، أصبح في عهد الثورة لقبا للسخرية- نعم يا أفندي شوف الأفندي عاوز إيه.. مش ناقصينك يا أفندي. وبلغت السخرية من لقب الأفندي مداها عندما أطلق الرئيس السادات لقب (الأفندية بتوع مصر) على بعض المثقفين الذين كانوا يعارضون سياسته.

ومع احتفاظ الشعب بلقب البك إلا أنه أضاف له ألقابا، بعضها كان معروفا قبل الثورة ولكن اتسع استخدامه مثل (الحاج)، فإنه في الماضي كان مقصورا على من يحجون إلى بيت الله الحرام، أما الآن فكل كبير في السن حتى ولو لم يذهب إلى بنها العسل (أقرب العواصم إلى القاهرة) فإنه حاج، واستخدم هذا اللقب في السينما المصرية أسوأ استخدام عندما كان يتضح في نهاية الفيلم أن هذا (الحاج) هو كبير

مهربى المخدرات أو أنه هو القاتل الذى لاتصل إليه الشرطة. واعتقد أن الشرطة المصرية بما عرف عنها من شجاعة قد عدلت عن هذا السلوك الآن بعد أن أصبح للحجاج ظهر يستندون إليه.

واستخدم أيضا لقب (المعلم) ولم يكن المقصود به هو ذلك المدرس [illegible] الغلبان الذى قصده أحمد شوقى عندما قال.

قم للمعلم وفّه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

وقفز اللقب (المعلم) قفزة كبيرة عندما التصق فجأة باسم المهندس عثمان أحمد عثمان فاصبح اللقب المحبب إليه والمحبب للمحبين إليه هو (المعلم) وكان المقصود طبعا بالمعلم أنه الرجل الذى يعرف من أين تؤكل الكتف

وربما لاستخدام عثمان لهذا اللقب كف العامة عن استخدامه على الشيوع، لأنه ليس هناك معلم إلا عثمان وليس هناك من يطاوله فى «المعلمة» وهنا ظهر لقب (معلمة) وكأنه دلع المعلم ثم ظهر لقب (هندسة) ويستخدمه الحرفيون بكثرة حتى عندما ينادون متعلما أو مثقفا. واخد بالك (ياهندزة)

أخيرا وبعد اختفاء طويل مثير وغير مفهوم فى نفس الوقت عاد لقب باشا إلى الوجود، وأصبح الآن يستخدم على أوسع نطاق وإذا كانت الثورة قد ألغت لقب الباشا وفى مصر عدة مئات من الباشوات، فإننا الآن ننعم بوجود عدة آلاف من الباشوات وربما يزيدون على المليون. وأصحاب اللقب لم يطالبوا به ولاحتى الورثة ولم يدخل إلغاؤه فى قائمة الكوارث التى أنزلتها ثورة يوليو بالشعب المصرى، ولكن الجماهير هى التى أعادتها وكأنما هى- أى الجماهير- لاتستغنى عنه وكأن الناس يرفضون أن يقتنعوا أنهم كلهم فى مستوى واحد وأنهم جميعا أولاد حواء وآدم وأنهم جاءوا جميعا إلى هذه الحياة وهم عرايا وسوف يغادرونها وهم عرايا وأنه ليس للكفن جيوب وكأنه.. إلى آخر قائمة طويلة عريضة تريد أن تقنع الناس أنهم واحد وأنه لافضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى والعمل الصالح. الناس يصرون على ضرورة وجود الرتب والألقاب وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم عندما قال.

وليس بمصر مفخرة سوى الألقاب والرتب

وإذا كانت هناك امثال وحكم تريد أن تقنع الناس بأنهم سواء، ولاكبير ولا صغير إلا أن هناك أيضا عشرات الأمثلة والحكم التى تؤكد أن الناس طبقات وأنه لابد أن يكون هناك سيد وخادم أو كبير وصغير (اللى مالوش كبير يشترى له كبير) ولايوجد من ذلك فى التعبير عن شدة حاجة العبد إلى سيد أو الصغير إلى كبير حتى أصبح من مسئولية الصغير أن يشترى بحر ماله كبيراً أوان يشترى الخادم من عرق جبينه له سيدا،(اللى مانطلعش فى العالي) ومع أنها طلعت فى العالى جدا إلا أن المثل مازال يؤكد ذلك. اما المثل الذى قصد لقب الباشا مباشرة فإنه يقول (إذا سمع من الخشب ماشة ينفع م الفلاح باشا) وطبعا المقارنة واضحة جدا بأن الماشة التى تمسك النار لايمكن أن تصنع من الخشب الذى تأكله النار وهذا مستحيل. وأيضا مستحيل فى نظر صاحب المثل أن يصبح الفلاح باشا

ومع ذلك فقد أصبح الفلاحون باشوات بالكوم ونعود إلى بداية الحديث فنقول إن الأمر إذا كان فريداً مع بدايات القرن التاسع عشر ومع حكم أسرة محمد على فى استخدام لقب باشا على نطاق واسع، ذلك لأن منح هذا اللقب قد انتقل صاحب الحق فيه من تركيا إلى القاهرة ولم يعد وقفا على الباب العالى أو السلطان فقط، بل اصبح جزءا من سلطة الباشا فى مصر ثم الخديوى والسلطان فالملك

ولذلك كثر استخدامه ولكن اجتمعت له شروط غير مكتوبة ولكنها محفوظة عند أصحاب السلطة فى منحه له ثمنا، يستحق هذا اللقب الكبير من يؤدى خدمة كبيرة لصاحب العرش أو يتبرع له بمبلغ كبير من المال وإما أن يكون ذا حظوة عند حاشية الحاكم وأتباعه.

ومع التقدم فى الحضارة والتوسع فى العلم والتطور فى السياسة وقطع الطريق فى سبيل تحقيق الحرية والاستقلال حظى به كثيرون من المثقفين والمتعلمين والزعماء والسياسيين، فالذين بنوا نهضة مصر الحديثة مجموعة من الباشوات والذين قادوا الثورات هم أيضا باشوات فأحمد عرابى باشا ومحمود سامى البارودى باشا ومصطفى كامل باشا وسعد زغلول باشا وطلعت حرب باشا وعلى إبراهيم باشا وأحمد عبود باشا ولطفى السيد باشا ومصطفى مشرفة باشا وعشرات غيرهم من أهل العلم والثقافة، وإن كان غيرهم قد وقفت بهم الرتب عند البك ولم يجاوزوها

إلى الباشا لأسباب معروفة ومشهورة، فقاسم أمين بك وطه حسين بك وأحمد أمين بك وعلى عبدالرازق بك

وفى الصحافة كان هناك جبرائيل تقلا باشا أما رئيس التحرير فكان أنطون بك الجميل. فى الشعر أحمد شوقى بك وحافظ إبراهيم بك أما الذى حمل من الشعراء لقب باشا فحمله بصفته العسكرية والسياسية لابصفته شاعرا وهو أحد قادة الثورة العرابية محمود باشا سامى البارودى وفى الفنون يوسف بك وهبى ومصطفى بك رضا.

وإذا كان قادة النهضة المصرية الحديثة من الباشوات فعملاء الإنجليز أيضا من الباشوات ورجال السراى من الباشوات ومجرمو الإقطاع من الباشوات فهناك من الباشوات من اعتبر وجود الانجليز بمصر (زواجا كاثوليكيا لايجوز فسخه) وهناك البك الذى سلم الإنجليز خطة عرابى فى معركته الكبرى بالتل الكبير فألحق الهزيمة به. وهناك من الإقطاعيين من كان يملك مرفأ على البحر ترسو فيه السفن محملة بالمخدرات ولاتستطيع قوة أو سلطة أن تقترب من هذا الميناء الخاص

وهناك من الباشوات الإقطاعيين من جلدوا الفلاحين حتى ماتوا من الجوع والعطش إن أعظم شيء فعله فى هذا البلد باشوات أيضا

لذلك كان (الباشا) أكثر من بطل فى الأدب والفن فى مصر فالسينما المصرية ومنذ نشأتها فى العشرينيات وحتى بداية الثورة فى الخمسينيات جعلت من الباشا بطلا فى أغلب الأفلام، فهو إما إنسان طيب أو خبيث وهو فى جميع الحالات يعارض فى زواج ابنته من ابن الفلاح، حتى لو كان قد تخرج من الكلية الحربية وأصبح ضابطا. وهو يرفض زواج ابنه أيضا من الفلاحة ابنة الجناينى أو ناظر الزراعة ومن أهم الباشوات فى السينما المصرية: زكى رستم وسليمان نجيب وسراج منير، وكان من قبلهم عبدالخالق المسيرى وزكى عبدالحميد ومنسى فهمى وقدمت السينما المصرية فيلما بعنوان (بنت الباشا المدير)، ومدير المديرية فى ذلك الوقت هو حاكم الإقليم، أى المحافظ فى هذه الايام وللمحافظ ينادونه الآن بالوزير المحافظ أما شمامها فالباشا المحافظ تماما مثل الباشا المدير.

وفى العسكرية كان اللواء يحمل لقب باشا أتوماتيكيا والعميد يحمل لقب بك

حتى أن حكمدار العاصمة الانجليزى أيام الاستعمار البريطاني. كان يرندى الطربوش ويحمل لقب باشا (اللواء راسل باشا) وكان يليه فى الشهرة فى البوليس وحتى قيام الثورة حكمدار الإسكندرية (اللواء يسرى قمحه باشا) أما فى الجيش المصرى فكان عدد كبير من اللواءات وعدد أقل حصل على رتبة فريق، ولم تكن رتبة المشير قد ظهرت بعد،إذ أنها ظهرت فى عهد الثورة وأول من حصل عليها عبدالحكيم عامر وثانى من حمل لقب مشير فى العالم العربى هو (المشير عبدالله السلال) أول رئيس لجمهورية اليمن.

والحديث عن باشوات زمان يطول ويطول، ولكنا نقفز إلى الزمن الصعب الذى نعيشه ولقد عاد لقب الباشا يطل برأسه من جديد ليس بقرار وزارى ولا جمهورى. ولم يتقدم أحد حتى الآن من أعضاء مجلس الشعب الموقرين بطلب إعادة اللقب المحذوف، كما طالب البعض فعلا بعودة العلم الأخضر وربما لعودة اللقب دون قرار رسمى وبقرار شعبى صرف وبناء على طلب وإلحاح غير الباشوات أصبح حقيقة واقعة ليست فى حاجة إلى قرار ولكن من هم باشوات هذا الزمن الصعب؟

خرج من دائرة الباشوات أصحاب العلم والمعرفة والأساتذة الأفاضل وأصحاب الألقاب العلمية. هؤلاء خرجوا جميعا حتى إذا حمل أحدهم لقب الباشا الآن حمله بصفته الإدارية لا بصفته العلمية وأصبح اللقب قاصرا على فئتي أصحاب السلطة أى كبار العاملين بالدولة ابتداء من رئيس مجلس الوزراء حتى شاغلى درجة رئيس قطاع أو ماكان يسمى فى زمننا الغابر وكيل الوزارة .وفى بعض الأحيان يتدحرج اللقب ليصل إلى بعض مديرى العموم. أما الفئة الأخرى التى تحمل اللقب عن جدارة فهم الأغنياء، وهم كانوا يحملون هذا اللقب فى الزمن الغابر ولكن كما قلنا إما بالميراث أو الرشوة أما الآن فمناظر أخرى وحيثيات مختلفة ومفردات جديدة كالخنزيرة والتمساحة وأخيرا البودرة، وهذا أحدث لقب أطلقه الشعب المصرى على السيارة التى تزيد عن الأنواع المألوفة والتى يعد أصحابها فى مصر على أصابع اليدين.

لقد كشف الشعب المصرى عن مصدر هذه السيارة وهى (البودرة)، وهو التعبير المهذب عن الكوكايين والهيروين وباشوات هذا الزمن الآثم يصلون للباشوية بطرق معروفة وهناك وسائل محفوظة ومدروسة ومنفذة تماما.

وهنا أنبه عن أنى لا أتحدث عن قلة قليلة من رجال الأعمال الذين يكدون ويعرقون ويصنعون وهؤلاء معروفون تماما لاتخطئهم العين ولا البصيرة ولكنى أتحدث عما عداهم من باشوات وهم يظهرون كثيرا فى أجهزة الإعلام والتليفزيون بل هم ربما شديدو الاهتمام بأجهزة الإعلام

هؤلاء ظهروا مع عصر الانفتاح وجاءوا بالأغذية الفاسدة أطنانا وجاءوا بالمراكب محملة بالأفيون بدلا من الزيت وتاجروا فى كل شىء يقتل شعب مصر وخاصة الأطفال والنساء وتجار الأدوية المسمومة وتجار المواد التى انتهت صلاحيتها وتجار المبانى المغشوشة هؤلاء جميعا صاروا ومازالوا باشوات العدد القليل جدا جدا منهم ذهب إلى المحكمة ولكن القاعدة العريضة مازالت سليمة والحمد لله بعضهم إلى هؤلاء باشوات الآثار وهؤلاء رغم أنهم يتاجرون فى سلعة ثقافية إلا أن أغلبهم وليس جميعهم من الجهلة الذين لايعرفون قيمة الأثر الذى يسرقونه ويبيعونه ويقف على قمة باشوات الزمن الأخير باشوات البودرة وهى التطور الطبيعى للحشيش والأفيون فى عهد التكنولوجيا المعاصرة.

هؤلاء باشوات الزمن الردىء حمى الله الكنانة منهم ومن شرورهم ومن باشوياتهم، إنه سميع مجيب.

■ الخصخصة والفهلوة:

الفهلوة صفة من صفات المصريين أوبعضهم على الأقل ربما اكتسبها هذا البعض من كثرة التعامل مع المحتلين، وكانت ظروف الحياة تضطره كثيرا لأن يكذب أو يتظاهر أو يتآمر أو ينافق او يقطع على نفسه عهدا هو أول من يعلم أنه لن يوفيه وربما أقرب العهود الاستعمارية إلى ذاكرتنا هى حملة نابليون التى كتب عنها وعن مقاومة الشعب لها، وسواء أكانت المقاومة جدية لثورة القاهرة الأولى أو الثانية إلا أن قصصا كثيرة وردت فى كتب كثيرة عن دور الفهلوية فى اصطياد العساكر الفرنساوية والضحك عليهم والسخرية منهم وسرقتهم فى أغلب الأحوال

وعندما ذهب الفرنسيون وجاء الانجليز ورأينا النشاط الفهلوى يتسع بعد اتساع نطاق جنود الاحتلال وتنوعهم أيام الحرب العالمية الثانية وانتشارهم فى أنحاء القطر، وعندما اختفى المحتلون الانجليز والفرنسيون. لم تختف الفهلوة ولم يختف الفهلوية.

بل ارتدوا يعملون فى الداخل وأصبحت طوائف المصريين أنفسها هى هدف هؤلاء الفهلوية لسمعنا عن الفهلوى الذى باع لصعيدى الترام وسمعنا عن الكونستابل الذى باع لأحد العمد بالأرياف نقطة البوليس باعتبارها مشروعا استثماريا يدر دخلا كبيرا مما يدفع فيها من مخالفات.

وفى الأربعينيات زار القاهرة رئيس أركان حرب أحد الجيوش العربية وأثناء سيره فى ميدان باب الخلق شاهد جمعا من الناس يلتفون حول شاب يلعب (الثلاث ورقات) وفى حوالى الساعة فقد الجنرال العربى الكبير ثروته التى حملها معه إلى القاهرة، وعندما ذهب يشكو لم يكن يعرف إلا أنه كان فى باب الناس (يقصد باب الخلق) وطبعا ذهبت فلوس الجنرال مع فهلوى صغير السن.. الغريب حقا أن القانون عندما عدد طرق النصب والاحتيال أسمى أهم طريقة (بالأمريكانية) وهو نوع أيضا من الفهلوة معناه أن تعمل العملة وتطلع منها كالشعرة من العجين.

المهم أننا طوال حياتنا نعرف هذا الصنف من الناس ولا نضيق به كثيرا، بل لقد تعودنا أن نردد أحداثهم بشىء كثير من الإعجاب لشدة ذكائهم من ناحية ولشدة غفلة ضحاياهم من ناحية أخرى، وكانت حوادث النصب والاحتيال محدودة، وكلما تطور الناس قلت فرصة وقوعهم فى أحابيل الأذكياء من الفهلوية. وفجأة انفتحت الأبواب أمام هذه الطائفة من الناس على مصاريعها منذ عرفنا الانفتاح الاقتصادى، وهنا تحولت عمليات النصب المحدودة إلى عمليات غير محدودة، وأصبح الضحايا بالعشرات والمئات ثم بالآلاف. بعد عام واحد من صدور قانون الانفتاح الاقتصادى، أرسل الرئيس الراحل أنور السادات خطابا إلى مجلس الشعب يقول فيه (لاحظت بكل أسف- وأكرر بكل أسف- أن هناك ثروات تتراكم ويجىء تراكمها فى معظم الأحيان من أعمال طفيلية. وأريد هنا أن أقول بصراحة أننى لست ضد أن يكسب أحد بجهده مايستحق، ولكنى على درجة اليقين ضد أن يكسب على حساب غيره من الناس أو استغلالا لظروف الناس وأريد أن ألفت النظر بوضوح إلى أننا لسنا مجتمعا لأصحاب الملايين وإنما نحن مجتمع للعاملين

إن هذا المجتمع لن يعود مهما حدث إلى الحالة التى كان فيها قبل الثورة.. يوم أن كان نصف فى المائة فقط من السكان يحصلون وحدهم على نصف الدخل القومى، ذلك فساد لا أقبل به. وذلك إفساد لايقبل الشعب به وسوف أقاومه وسوف يقاوم

الشعب معى.. أقول ذلك لكى أحذر، فلن أسمح ولن يسمح الشعب معى بأعمال سمسرة طفيلية وبأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالمتاجرة بالتهريب فى السوق السوداء ولا بتلاعب بأقوات الشعب ومتاجرة فى مصالحه).

ورغم تحذير الرئيس السادات ورغم تهديده إلا أن المسألة استمرت باستغلال كل ماحذر منه بل جاوزتها إلى جرائم حقيقية ارتكبت ضد الشعب بالتلاعب فى طعامه وتقديم أغذية؛ إما فاسدة انتهت مدة صلاحيتها وإما لأنها لم تعد أصلا طعاما للآدميين. وأثرى أناس كثيرون وبيعت ذمم الموظفين كبارا وصغارا وجدبت الفوضى الضاربة فى الأطناب مقامرين وأفاقين ونصابين من الأجانب جاءوا إلى مصر يحملون مشروعات وهمية أو يحملون أفكارا براقة، ويبحثون عن أصحاب الأموال ونشأت فئة من السماسرة مهمتها فتح الأبواب البيروقراطية المغلقة داخل هيئة الاستثمار أو غيرها من الهيئات التى كان يتحتم على المستثمر أن يطوف بها ليحصل على موافقتها أولا.

وللأسف كان بعض هؤلاء السماسرة من كبار العاملين فى مؤسسات الدولة المنوط بها تشجيع الاستثمار، ومنهم من قبض ومنهم من ترك وظيفته الحكومية ليلتحق بالمشروع الاستثمارى الذى شارك فى تمهيد الطريق له والحصول له على عشرات التوقيعات. فى ذلك الوقت شاعت كلمة كان لها صدى (اللى ما يتغنيش الأيام دى مش حيتغنى أبدا).

وكان السباق المحموم نحو الغنى السريع، قرأنا عن عمليات النصب على البنوك للحصول على ملايين الجنيهات كقروض وتقديم ضمانات وهمية من عقارات غير موجودة أو مجوهرات زائفة أو ذهب مغشوش، وسمعنا عن المرأة الحديدية وسمعنا عن عمليات نصب بدأت فى حوارى ووصلت إلى قمة الأرستقراطية الجديدة، فى مجتمع اختلط فيه كل شىء بكل شىء، أصبحت فى البنوك أو- على الأصح- فى بعضها، طائفة مستعدة أن تقدم كل شىء وتوقع على كل شىء وتقبض ثم تذهب إلى المدالة، وبفلت البعض لأنه كان أكثر ذكاء فوضب الأوراق بحيث لايمكن الوصول إليه وتجريمه، ودخل آخرون السجن ولكن على حلم الخروج بعد السنوات المحكوم بها عليه والتمتع بالمال المسروق والمحفوظ فى مكان أمين.

وفى أغلب الأحيان كان السارق أو النصاب أوالمعتدى على المال العام يعلم تما

سوف يحدث له قبل أن يحدث، فيجد نفسه ثم يسافر إلى الخارج حاملا ما لم يكن قد نجح في تحويله إلى الخارج. ولابد أن نلاحظ أن من أبلغوه بالقرار المتخذ ضده والذين يسهلون له السفر إلى الخارج قبل صدور قرار يمنعه من السفر أو حتى بعد صدور هذا القرار، لايمكن القول بأن هؤلاء من صغار الموظفين حتى لو كان بعضهم صغار فلابد أن يكون بينهم كبير من كبار. يتحملون مسئولية إصدار قرارات هامة وخطيرة كقرارات السفر إلى الخارج. بل إن بعض هؤلاء المحترفين النصابين ودع في مطار القاهرة وداعا شبه رسمي. وغادر من قاعة كبار الزوار ولم ينقص طقوس وداعه ليكون من زوار البلد الرسميين غير حرس الشرف والموسيقى العسكرية

وفجأة تذكر المجتمع المصري بعض الأمثال المركونة في ذاكرته التي لم يكن يستخدمها كثيرا، ولكنه أخرجها فجأة ليستعين بها على التغيير الذي طرأ على قيم الناس والتي يشاهدها كل يوم ولايمكن أن يحفظها (اللي معاه قرش يساوي قرش) (الغني يخبط على الباب ويسأل أخويا عندكم وإن تقه يدخل بلا إحم ولا دستور) إذن أصبحت قيمة الإنسان لابسلوكه ولاسمعته ولاماضيه ولاقيمه وإنما بما يحمله من قرش. وأصبح المال هو الذي يأتي بالمال. وبدأت القيم التي تربى عليها المجتمع منذ سنوات وسنوات بدأت تندثر بدأت مجموعة الصفات الإنسانية التي كانت تغرس فينا ونحن أطفال ابتداء من حكايات جدتي إلى حديث الأطفال في الراديو إلى القصة الصغيرة في المكتبة. بدأت كل هذه القيم تتراجع وبدأ المجتمع يغير من سلوكه تبعا لتغير قيمه.

ورغم أن الرئيس السادات وبعد ٤ سنوات من بدء سياسة الانفتاح عاد يحذر مرة أخرى من أعمال السمسرة والدخول الطفيلية والإثراء غير المشروع غير أن أحدا لم يعط باله إلى كل هذه التحذيرات بل ظهرت على سطح الحياة الاقتصادية في مصر أخطر مايمكن أن يبرزه مثل هذا الطقس. ظهرت شركات توظيف الأموال وانتشرت انتشارا سرطانيا لتجميع أموال المواطنين خاصة العائدين بالدولارات من الخارج أو الذين أثروا حديثا من قطعة أرض باعوها بأضعاف ثمنها وحاروا أين يستثمرون مامعهم من مال، كانت الثقة مفقودة تماما في أجهزة الادخار الحكومية وكانت نسبة الأرباح التي تدفعها هذه الشركات التي كانت جميعها تعمل وقد خلقت طقسا دينيا تعمل في وسطه، إما ببعض أعمال الخير أو بسلوك العاملين فيها

المهم أن أغلبها استخدم الطرق التى أسماها القانون الطريقة الامريكانية استخدمت جميع الوسائل من مقابلات تليفزيونية وصحفية مع كبار المسئولين وأصحاب القرار إلى زيارات لهم فى مواقعهم والثناء على جهودهم من أجل الاقتصاد المصرى. والغريب أن الناس العاديين إذا سمعوا مسئولا يلقى خطابا ويعطى وعودا، تشككوا فى نصف كلامه. وإذا شاهدوه يصافح أحد هؤلاء اقتنعوا بهذا الذى يصافح المسئول، واعتقدوا أنه رجل واصل وأنه على أحسن الصلات بكبار المسئولين فتزداد الثقة فيه.

وهكذا وقع الاقتصاد المصرى فى أكبر عملية فهلوة عرفها تاريخ الاقتصاد، لافى مصر وحدها بل فى جميع أنحاء العالم... والغريب أنه قبل صدور القانون الذى أوقف شر هذه الشركات، قبل صدور هذا القانون بعام كامل صدر قانون آخر وهكذا وبكل جرأة قام المسئولون فى الجهاز التشريعى بإفراغه من ضمونه عندما أضيفت له مادة أنه لاينطبق على الشركات القائمة وأصبح وكأنه مجرد سطور غبية على ورقة بيضاء، وذلك من أجل عيون المسئولين فى الجهاز التشريعى والذين لأسباب خاصة ومعروفة جدا غيروا القانون حتى لايمس شعرة واحدة من رأس القائمين على السلب والنهب والنصب.

وبعد عام كامل عندما صدر القانون كانت المأساة التى مازالت آلاف الأسر المصرية تعيش فى أثرها حتى هذه اللحظة.. ولاأريد أن أتوقف أمام شركات توظيف الأموال فأخبارها معروفة تتناقلها الصحف كل يوم حتى محاولة العاملين بإحدى هذه الشركات الخاضعة لمؤسسات الدولة والعاجزة عن سداد جزء للمستحقين، حتى العاملين بهذه الشركة لم يجدوا رادعا من أن يضاربوا بأموال المودعين وأن يضبطوا ويحقق معهم منذ أيام.

لنترك عمليات الفهلوة التى سادت مع الانفتاح والتى بلغت ذروتها فى قصة توظيف أموال المواطنين ولنقفز مرة واحدة إلى الإصلاح الاقتصادى الذى كان من المسير أن يبدأ خطواته الأولى قبل تنظيف الساحة، إن لم يكن بالكامل فعلى الأقل التخلص من كتل النصب والاحتيال إذا كان القضاء عليها قضاء مبرما أصبح مستحيلا. إذن فقد أمكن البدء فى الإصلاح الاقتصادى والسير به خطوات ثم

وصولنا إلى أخطر مرحلة من وجهة نظرى يقف أمامها الإصلاح الاقتصادى أو تغيير سياسة مصر الاقتصادية منذ اعتمدناها فى الستينيات، وربما بدأت فى الخمسينات لتتغير اليوم وبوضوح كامل.

وإذا كنت قد استخدمت تعبير الخصخصة السائد هذه الأيام. وربما لحتى أبدو واحدا من الاقتصاديين وأنا لست منهم لسوء حظى. ولذلك أفضل استخدام الكلمات العادية، فأقول محاولة التخلص من جانب كبير من القطاع العام أو تحويله من قطاع عام إلى قطاع خاص وهنا نجد مجموعة من الشركات ستغير رؤساء فى رؤوس أموالها وفى نشاطها وفى أحوالها المادية، وهذا كله يجعل الخصخصة ليست مشروعا يمكن الإقبال عليه والانتهاء منه فى أشهر أو فى سنوات وقبل أن يذهب الخيال بأى قارىء فيتصور أنى أعارض هذا الاتجاه، فأقول بصراحة إنها سياسة استقرت وصدر من أجلها قانون، ونظام طبق وجارى تعديل القانون والنظام مرة ومرات كل الذى أريده أن تتم العملية بأقل الخسائر وبأقل الجروح فأى خسارة هى خسارة للشعب وأى جرح سيصيب المجتمع كله

هناك شركات كبيرة وناجحة واستراتيجية أعلن السيد رئيس الجمهورية أنه لاتفكير فى تنازل الدولة عنها كشركات النسيج الكبيرة فى المحلة وكفر الدوار وسيبا ونحوها، وهناك الحديد والصلب وهناك الألومنيوم. تليها شركات مشتركة أى أن قطاع الأعمال يملك جزءا من رأس مالها. وهذه سيزداد بها رأس المال الخاص إما بواسطة مستثمرين أو بنوك خاصة إذ لا معنى لبيع شركة عامة إلى بنك عام أو زيادة مساهمة بنك عام فى شركة مشتركة. النوع الثالث هو الشركات الخاسرة وهذه الشركات بسبب تصريح للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق أنها سوف تباع وكان السؤال الذى دار ولابد أن يدور فى ذهن أى إنسان أن هذه الشركات لن نجد من يشتريها، فليس هناك غبى سوف يشترى شركة خاسرة. وسأل أحدهم فى إحدى الصحف الدكتور عاطف صدقى هل سمع هذه الشركات بالمهلوة؟ ولا أحد يعتقد أن المهلوة إذا سمعت فى أشياء كثيرة وإذا كانت قد لوثت اقتصادنا مرة من المرات فهى لاتصلح بالقطع فى عملية البيع أو الخصخصة لأن الطرف المشترى ليس ساذجا ولا عبيطا ولا هو الدولة وليس مجبرا ولا استخدام المهلوة [illegible]

إذن للضحك عليه وأعتقد أن الطريقة المثلى للتخلص من مثل هذه الشركات هى دراسة أحوالها شركة شركة على حدة ثم محاولة معالجة مشاكلها وتعويمها قبل الإقدام على بيعها وإلا ظلت باقية فى القطاع العام وبقيت كما يقول المثل الفلاحى :(مايقعد على المداود إلا شر البقر). وقطعا لن يبقى فى حظيرة الحكومة إلا البقر التعبان أو العيان أواللى مافهش فايدة..

لقد أكد رئيس الوزراء أكثر من مرة أنه لامساس بالعمالة وأنا أنبه أنه منذ سنوات وعندما بيع حق استغلال بعض الفنادق أن تتناثر هذا التصريح على لسان جميع المسئولين، وعند التطبيق كان مجرد كلام وكان دفاع المستثمرين ماذا أفعل بهذه العمالة الزائدة؟ وماذا أفعل بها؟ إنها عبء تئن تحته أكبر الفنادق. لقد حلت وزارة السياحة المشكلة فى ذلك الوقت على حساب مابقى من الفنادق فى القطاع العام، أما هذه المرة فهذا الحل غير وارد لأنه لايؤثر فى القطاع العام، لذلك يجب التعامل مع الشارين بكل الوضوح ويجب أن يعلموا فى وقت مبكر حجم العمالة الذى سيحملونه مع المشروع وسواء أكان كثيرا أم معقولا فهم ملزمون بحمله هذا إذا أردنا أن يكون لتصريح رئيس الوزراء احترامه، وكلنا نهدف لذلك، ليس فقط لأنه تصريح رئيس الوزراء ولكن لأنه يرتبط بحياة آلاف المواطنين.

إن الفهلوة لاتصلح للخصخصة، وإن صلحت يوما ما، عاملا هاما محركا ومؤثرا فى الاقتصاد القومى.

■ إفقار مصر:

نجح الإرهاب فى قتل الموسم السياحى فى عام ١٩٩٢ كما جاء على لسان المسئولين فى وزارة السياحة، فقد سجلت المواقع السياحية صورة قاتمة أشد القتامة.

وأعلن رئيس هيئة تنشيط السياحة أن الإقبال السياحى انخفض بنسبة ٥٠٪ على الأقل وسجلت المكاتب السياحية إلغاء ٧٥٪ من الرحلات إلى مصر، وسجلت المطارات إلغاء ٧٠٪ من رحلات الطائرات الخاصة (الشارتر) التى كانت تحمل آلاف السياح يوميا إلى مصر، أما الطائرات المصرية فقد حققت خسائر فادحة بعد إلغاء العديد من الرحلات واضطرت المؤسسة الوطنية إلى اختصار الخطوط الدولية وضم

بعض الرحلات بعد أن تبين أن الطائرات العملاقة تعود إلى البلاد وبها راكبان أو ثلاثة، أما البواخر النيلية فقد حققت خسائر كبيرة ومعظمها تم تشغيله أو إغلاقه تماما

وفي الفنادق بدأت الإلغاءات ترتفع بشكل مخيف حتى أن نسبة الاشغال في فنادق القاهرة والأقصر وأسوان ذات الخمسة نجوم أو أربعة نجوم قد وصلت إلى ٣٠٪ فقط.

إذن وبكل الوضوح والصراحة نجح الإرهاب في قتل ذلك الموسم السياحي وإن لم ينجح بالطبع في قتل السياحة ،وواجبنا أن نقف وبنفس الوضوح والصراحة نسأل ونتساءل لماذا نجح الإرهاب في قتل هذا الموسم السياحي في حين أن ما وقع من حوادث لايمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال بما يقع في عواصم عالمية كبرى مازالت مقصد السائحين من كل مكان فلندن العاصمة البريطانية الكبيرة هدف دائم لجيش التحرير الأيرلندي ومنذ سنوات طويلة لا يمر أسبوع واحد دون انفجار يحطم موقعا من مواقع الحكومة أو محلا في أهم شوارع المدينة أو فندقا يقصده السائحون وقد فشلت حكومات إنجليزية متعاقبة في مقاومة هذا الإرهاب الذي لا نقرأ عنه المقالات الطوال والتحذيرات المشددة التي حملتها الصحف اللندنية بعد حادث قتل السائحة الانجليزية في مصر.

وفرنسا وهي اليوم ضحية موجة عاتية وعنيفة من رفض الأجانب وقد أحدث طريقا دمويا ولايمر يوم إلا ونسمع عن حادث أو حوادث لقتل المهاجرين ولم تصرخ صحف باريس بعد وتعلن أن باريس أصبحت مدينة إرهابية، فما زال السياح يتدفقون على الشانزليزيه وسان جرمان وكأن شيئا لم يحدث

والمانيا أكثر الدول نشرا ومبالغة فيما حدث في مصر، تقرأ عن النازية الجديدة وعن قتل النسوة الأتراك والشباب المصري، ولا ذنب لهؤلاء ولا لهذا إلا أنهم أغراب. ولو عاد الألمان إلى ذاكرتهم وشاهدوا بأعين خيالهم ألمانيا وهي خارجة من الحرب العالمية الثانية أكواما من الأنقاض، وتذكر الألمان أن الذين ساعدوهم في إعادة بناء دولتهم لتكون قوة اقتصادية من أكبر القوى الاقتصادية في العالم لتذكروا على الفور أنهم الأجانب، وأنهم الغرباء الذين يضيقون بهم اليوم إلى حد القتل

وأسبانيا وهي دولة سياحية أولى تقع فيها حوادث الانفجارات في قلب مدريد في أهم المواقع، ولكن أحدا لم يصفها بما وصفوا به مصر ولم تنقطع السياحة عن مالقا ولاماربيلا ولامايوركا، فما زالت السياحة تنعم بأكثر من سبعين مليونا كل عام في حين أن الموسم الذي قتلوه في مصر لم يكن يحمل على أكثر تقدير أكثر من أربعة ملايين

هذه المقارنة الواضحة الصريحة تقطع بأن قوى تسيطر على الإعلام العالمي توجه هذا الإعلام في غير صالح مصر، بل توجهه للقضاء لا على موسم سياحي وهذا ماتحقق للأسف، ولكن للقضاء على السياحة نهائيا في مصر، بعد أن أصبحت مصدر الدخل القومي الأول وأنا أكره أن تعلق أمور كثيرة على الصهيونية العالمية وإسرائيل ولكن في هذه المرة لا قوة غيرها تستطيع أن تفعل مافعلت، ولابد ألا يغرينا التظاهر بالسلام والسعي إليه ولا الحديث المتكرر عن مركز مصر وقدرتها على تحريك عمليات السلام ولا التصريح بين الحين والحين على قوة مصر وقدرتها وقياداتها وغير ذلك من ألوان المداهنة التي يجيدها الإسرائيليون أفرادا ودولة فلاشك أن إسرائيل ومنذ وجدت تنظر إلى مصر نظرة خاصة، فمنذ البداية هي في نظرها القوة السياسية الأولى وهي في نظرها القوة الاقتصادية الأولى والقوة الثقافية أيضا

وكانت إسرائيل تعلن على لسان قادتها وبأقلامهم أنه لاسلام في المنطقة إلا إذا هادنت مصر ووضع المشروع الإسرائيلي على أساس تحييد الجيش المصري ثم التطبيع مع مصر وبعد ذلك سيهون شأن العالم العربي فستأتي جميع الدول بعد ذلك دولة بعد دولة تفعل على الأقل مافعلته مصر.

وكانت اتفاقية السلام وتحقق جزء كبير مما كانت تحلم به إسرائيل، ولكن لابد أن نعترف أن إسرائيل كانت ترى فيما حدث خطوة أولى لابد أن تتبعها خطوات وقراءة بنود معاهدة السلام تشير في وضوح إلى خطوات إسرائيل المتعجلة والهامة والتي كانت تضمها الهدف الأساسي من اتفاقية السلام وهي على وجه التحديد التطبيع الاقتصادي والتطبيع الثقافي، ولقد وضعت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل هذين الأمرين في مقدمة التحركات الواجبة على الطرفين بعد الجلاء عن سيناء وتبادل

الصفراء. ولكن وللحقيقة فقط ورغم المحاولات المستميتة التى بذلتها إسرائيل منذ اتفاقية السلام وقبلها وبعدها، لم يتحقق لها أى من هدفين الهدفين لا التطبيع الاقتصادى حدث ولا التطبيع الثقافى تحقق، ولا ... كثيرا أمام بعض الصادرات والواردات فإسرائيل كانت ترى فى الخمسة والسبعين ... هم جموع شعب مصر سوقا لإنتاجها فى كل المجالات ، ابتداء من بيض ... حتى أعقد المعدات والآلات، وهذا رفضه الناس ولم تحققه الحكومة

وفى مجال التطبيع الثقافى ورغم توقيع معاهدة ثقافية فى عام ١٩٨٠، فإن بندا واحدا لم يتحقق منها باستثناء فرقة أو فرقتين ذهبتا إلى هناك منذ عشرة أعوام. ومعرض فاشل أقيم فى القاهرة ولم يره أحد ولا الحديث عن بعض ... العلمية أو علاقات أساتذة جامعيين بغيرهم أو افتتاح المركز الإسرائيلى فى القاهرة كلها مجرد خطوات محسوبة فى ميدان واسع عريض لم تحقق إسرائيل منه شيئا ... ميدان الثقافة التى تقدم للناس كالمسرح والسيما

وإسرائيل الآن تقف فى مواجهة الدول العربية حول مائدة للسلام، والسيناريو الموضوع فى عواصم عالمية يشير إلى أنه يمكن تحقيق هذا السلام بعد عام أو عامين وتشير إسرائيل منذ اليوم بل وتطالب بالتطبيع فى مقابل إيقاف إقامة المستوطنات وإذا حدث هذا وإن بدا أنه لن يحدث وإذا تحقق سيناريو السلام واستطاعت إسرائيل أن تطبع علاقتها بالدول العربية ودخلت المجال الاقتصادى، فلاشك أنها تعرف تماما ومنذ زمن بعيد أن المنافس الوحيد لها فى هذا الميدان هو الإنتاج المصرى الذى هو أقرب فى تكوينه وفى طبيعته وفى ذوقه وفى كل شيء من قلب وعقل أى عربى وأنه - أى الإنتاج المصرى - يَفضُل الإنتاج الإسرائيلى نفسيًا حتى لو تفوق الإنتاج الإسرائيلى تقنيا..

وعلى عادة إسرائيل بحل جميع مشاكلها التى يكون العرب طرفا فيها بالقوة إذن لابد على المدى الطويل من القضاء على الاقتصاد المصرى أو على الأقل إنهاكه حتى لايكون قادرا على صد الإنتاج الإسرائيلى من الأسواق العربية.

ولايتصور إنسان أننا نتحدث في مجال الأحلام وسواء تحقق السلام وتحقق التطبيع بين إسرائيل والدول العربية فهي تخطط للمستقبل بكل احتمالاته حتى ولو كان الاحتمال واحدا على عشرة.

هذا فضلا عن أن إضعاف مصر وإفقار مصر سيجعل من مصر دائما تابعا للغرب، تطلب المساعدات وتعيش على القروض، وهذا بالضبط ماتتمناه إسرائيل ودون شك حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها وإن بدت في أوقات كثيرة أنها تتعامل مع مصر معاملة الندية إلا أنها تضيق دائما بالأنداد وتفضل التعامل مع التوابع أو العملاء وإذا كانت مصر بقيادتها الوطنية ليست مهيأة كي تلعب دور العميل أو التابع فعلى الأقل تحت ضغط ظروفها المادية القاسية قد تقبل معاملة الند في الدرجة الثانية وإن بدا أمام العالم أنها ندية من الدرجة الأولى حفاظا على ماء الوجوه.

إذن فقتل الموسم السياحي هدف تسعى إليه قوى كبيرة وتتحرك بشأنه أجهزة وأجهزة ولكن ماذا نكون قد صنعنا بأنفسنا؟ ماذا يكون قد صنع هؤلاء المجرمون الحمقى الأغبياء بوطنهم؟ هل يدركون حقا ما يعملون؟ هل يعلمون أبعاد المؤامرة التي يبعثونها من رقادها تحت التراب؟ هل يعون الخدمة التي يؤدونها لأعداء هذا الوطن؟ ما الفرق بين عمل كالذي فعلوه والخيانة العظمى السافرة؟ هل قتل الاقتصاد يقل عن التجسس لحساب الأعداء؟ هل تحطيم دشمة مدفع أو محاً للحدود خدمة لأهداف العدو أقل من تحطيم موسم سياحي كان يتدفق على مصر فيه كل يوم ٣٠٠ مليون دولار؟ وحول هذا الهدف الحقير يلتقي الذين يمدون هؤلاء المجرمين بالأموال والسلاح سواء أكان ذلك من إيران أو من أفغانستان وكلها - وللأسف الشديد - دول إسلامية قد نظرنا إليها وهي تثور نظرة حب ودعوات من القلوب لنجاح الثورات التي تصورنا أنها قامت على عمد من الإسلام الشريف وأنها تهدف لمبادئ الإسلام العظيم فإذا بها تنقلب إلى أبشع مايمكن أن يحمله جار لجاره أو صديق لصديق أو دولة لدولة حتى ولو ابتعدت بينهما الفراسخ والأميال.

يلتقي كل هذه الطموحات الشريرة عند هدف واحد هو إفقار مصر تمهيدا عن إضعاف مصر وهذا الموقف ليس جديدا علينا ولكنه يأخذ كل مرة شكلا آخر وطريقا آخر وأناسا آخرين

وكان العالم في الماضي أكثر وضوحا وأكثر صراحة وأكثر شجاعة في تحديد أعدائه

عندما أنشأ محمد على دولة مصر الحديثة وأقامها على العلم ونشر الصناعة وغرس الزراعة وخرج بجيوشه خارج الحدود وحقق الانتصار تلو الانتصار. كان لابد من الوقوف أمامه وتحجيمه وكانت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ووقف العالم كله أمام محمد على يرسم له حدوداً لايتعداها. وقوة لايريد عنها وطموحات لايستطيع تحقيقها، وعاد محمد على يقبع في القلعة يفكر ويفكر حتى أصابه الجنون

وعندما جاء عبدالناصر ليعيد مصر إلى سيرتها الأولى نفيمها من جديد ويدفع فيها روحا جديدة وقفت قوى العالم أمامه وانكسر في حرب جره إليها الأعداء والأصدقاء بعد أن غرسوا جيشه في مكان بعيد حتى لايحف لنجدته وكانت الهزيمة الكبرى التي تعدت عند الملايين الهزيمة العسكرية إلى الهزيمة الداخلية. هزيمة النفس وهذا أقسى ماعانى منه الشعب المصرى بعد ١٩٦٧

واليوم نحن رغم كل المشاكل في طور جديد نسير في طريق الإصلاح الاقتصادي. تحققت خطوات هامة، المكانة العالمية أدت إلى إسقاط جزء كبير من الديون، الشعب إذن على شفا موقف جديد يستطيع أن يرفع رأسه ويتطلع إلى حياة أفضل ولو كان هذا الفضل بضعة مليمات تريد من دخله أو بضعة سنتيمترات يسيرها إلى الأمام.

المهم مهما مكثنا في الإصلاح الاقتصادى ومهما وقفنا مترددين أمام قطاع الأعمال إلا أن شيئا يحدث وعلى الساحة العالمية لاشك أن مصر استعادت مكانتها وأصبحت القوة المؤثرة في المنطقة وخارج المنطقة.

إذن هي ترفع رأسها ولابد أن تضرب هذا الرأس قبل أن يرتفع إلى الحد الذى نعجز فيه أن نضربه دون أن تحدث جلبة أو ضوضاء

وتحركت قوى الشر كلٌ بطريقته ليتحرك في النهاية عصبة أشرار يلقون الموت للأخضر واليابس

ونصور الآن للسياحة ونسأل ماذا نفعل المسئولون عن السياحة لإنقاذ المواسم القادمة. لقد أتى إلى مصر عدد من الفنانين الكبار وفى مقدمتهم المخرج العالمى إليا كازان وقد تبادلت معه الخطابات منذ دعوته لزيارة القاهرة، وكان أمله أن نقوم برحلة نيلية من القاهرة إلى أسوان ووعدته طبعا بأن أحققها له، وبعد حادث إطلاق النار على السفينة التى كانت تحمل السائحين الألمان كتب يقول لى أنه عدل عن زيارة الصعيد وأنه سيكتفى بالقاهرة ويكتفى بزيارة منطقة الأهرام وأبى الهول والآثار الإسلامية والقبطية.

وطبعا وافقت وبعد وصوله إلى القاهرة منذ سنوات ونحن جلوس معا فى استراحة مطار القاهرة سألته عن رحلته إلى الصعيد فاعتذر، وقال فى صراحة أنه قرأ كلاما كثيرا عن الحوادث ضد السياح وأنه يخشى على حياته ولا معنى لذهابه ولم أناقشه كثيرا وبعد أسبوع قضاه فى القاهرة تنقل فيه كثيرا معى أو بدونى عدت أسأله مرحبا هذه المرة، وفى يوم افتتاح مهرجان القاهرة السينمائى كان يجلس بين الوزير الفنان فاروق حسنى وبينى وحدثه الوزير عن الأقصر، ووعده بأن يأمر بفتح معابد مغلقة من أجله. وبعد يومين تحمس للزيارة وأعددتها له واتصلت بالأستاذ صفوت الشريف الذى أمر بإرسال مجموعة تليفزيونية صاحبته وصورته فى الأقصر وفى نهاية المهرجان ألقى الكلمة الدامغة التى نفى فيها وجود إرهاب فى الأقصر وهى الكلمة التى أشار إليها الأستاذ الكبير أنيس منصور وطالب وزارة السياحة بتعميمها على تليفزيونات العالم، ورحلة كازان فى الأقصر وكلمته مسجلة تليفزيونيا وموجودة فى تليفزيون القاهرة لمن يريد أن يستفيد منها.. هذه واحدة.

أما الثانية ففى يوم ٢٢ فبراير من كل عام تحل الشمس متعامدة على تمثال رمسيس داخل معبده بأبى سمبل وقد اعتادت السياحة والآثار الاحتفال بهذه المناسبة ويحضر عدد من السائحين لمشاهدة هذه الظاهرة الفريدة، فلماذا ومنذ اليوم لانحاول أن نصنع من هذا الحدث مهرجانا كبيرا. إن وزارة السياحة بالاشتراك مع وزارة الثقافة يمكنهما إقامة مهرجان كبير ندعى إليه شخصيات عالمية مؤثرة. كتابا وصحفيين وفنانين. وتنقل عدسات التليفزيون تحركهم فى الأقصر وأسوان وأبى سمبل وأعتقد

إن مثل هذه المهرجانات تستطيع أن تبدد الكثير من الأكاذيب التى تنشر حول السياحة وكلها لأغراض سياسية.

لقد قرأت أن السيد وزير السياحة يعقد المؤتمرات الصحفية فى ألمانيا وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، ولابأس من ذلك كله. ولكنى أعتقد أن على وزير السياحة أن يعقد مؤتمرا صحفيا فى الأقصر وفى غيرها من المواقع السياحية حتى يرى القادمون بأعينهم أنه لاشىء مما يتصورونه أو تصوره لهم صحافتهم.

هذا عن السياحة أما ماهو غير السياحة فموضوع آخر.

■ الفقر والعنف:

عندما وقعت فى مصر أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، كنت فى باريس أشارك فى وفد مصرى يوقع اتفاقية ثقافية مع الحكومة الفرنسية، وأتيح لى أن أشهد الصورة من بعيد وأن أقرأ كيف صورت الصحافة الأجنبية هذه الأحداث الخطيرة قالت جريدة «لوموند» اليومية لمراسلها فى القاهرة (أنه شاهد بنفسه أن الذى سيطر على ميدان التحرير عدة آلاف من الصبية الذين تقع أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، وكان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المبانى التى ما زالت فى مرحلة الإنشاء، وأنه شاهد مجموعات من هؤلاء الصبية يحرقون السيارات ويعتدون على ركابها).

وتناولت صحف أخرى الحادث بأخبار كثيرة مثيرة، أعلنت الحكومة فى ذلك الوقت على لسان رئيسها ممدوح سالم أن ما حدث هو مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم قام بها الشيوعيون واليساريون والناصريون للقضاء على ثورة ١٥ مايو، وبالتالى جميع إنجازاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وأن العناصر المتآمرة اتفقت أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد سيد فهمى وزير الداخلية فى ذلك الوقت وجهة نظر رئيس الوزراء وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم، وعندما قالت صحف المعارضة أن ما حدث "انتفاضة وطنية" رد عليهم الرئيس السادات مصححا ومؤكدا أنها "انتفاضة حرامية لا انتفاضة وطنية".

وفى خضم الصراع الكلامى تاه عن الدولة بجميع هيئاتها ومؤسساتها الوقوف أمام هذه الأحداث موقف الدراسة العلمية الواعية حتى تستطيع الحكومة أن تصوب من خطواتها وأن تعرف على الأقل لماذا كان هذا العدد من الصبية يقومون بعمليات التخريب التى لا تناسب أعمارهم أو مستواهم الثقافى، ولم تقف مؤسسة أو مجموعة بحث أمام هذه الظواهر المتعددة ونسى الجميع أن السبب الرئيسى فى كل ما حدث هو رفع أسعار بعض السلع الضرورية وأن الشعب المصرى لايقف صامتا عند ما يمس رزقه أو (أكل عيشه) كما يقول. وعندما رفع حاكم مصر البرديسى قبل محمد على أسعار السلع صاح المصريون جميعا «ايش تاخد من تفليسى يابرديسى» ويشرح الجبرتى أحداث تلك الأيام بما لا يختلف كثيرا عن أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وإذا كانت (الفطرشة) هى أسلوب معالجة الأمر فى الداخل فإنه فى الخارج كان العكس تماما، فقد كتبت مجلة «لو نوفيل أوبزير فاتير» الفرنسية تقول:

«إن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لم يتوقعا انفجارات الغضب التى اجتاحت مصر حين أوصيا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الدقيق والأرز والشاى والبوتاجاز، والذى كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة.

وقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ بالمائة، بينما بقيت الأجور على حالها، فأقل أجر قيمته ١٢ جنيها ، وأجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها، ويلاحظ المراقب للأحداث فى مصر أن الفقر يتزايد بسرعة فائقة، وهذه الجماهير هى التى كان عليها ـ حسب تصور الخبراء الدوليين ـ أن تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد، وهذا التصحيح مهم للغاية، إذا كانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية والتى تبلغ ٥٥ مليار فرنك،وإذا كانت تريد أن يظهر إخوانها العرب، وخاصة السعودية مزيدا من الكرم فى استثماراتهم، إلا أن الاستثمارات العربية وكذلك الغربية مترددة فى الاستثمار فى مثل هذه البئر التى لانهاية لها إن الاستثمارات قليلة رغم سياسة الانفتاح.

لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط إلى انفتاح تام، ألغت القيود الجمركية وأعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة.

وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تضخم طبقة الطفيليين الذين يحصلون من ليبرالو منتجات الترف ومن السوق السوداء

وبينما كان العجز التجارى سنة ١٩٧٤ (٦ مليارات فرنك، أصبح عام ١٩٧٦ (١٤) مليار فرنك وتبدو الحلول المقترحة من صندوق النقد الدولى خادعة للغاية فى مواجهة كل هذه المشاكل، فهى لن توفر إلا مليار فرنك لميزانية الدولة، ولها سياسيا وقع القنابل

وكان السيد عبد المنعم القيسونى قد اقترح نفس هذا الحل عام ١٩٦٥، وطلب منه الرئيس عبد الناصر الاستقالة من منصبه لأنه يقترح سياسة تؤدى فورا إلى وقوع انقلاب.

وكتب «هربرت شترن» - أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الأمريكية - فى مجلة «الشئون الخارجية الأمريكية» يقول

«وصلت إلى القاهرة منذ بضعة أسابيع لأرى شعب الحوض الذى هب تلقائيا فى يناير ١٩٧٧ نتيجة لارتفاع الأسعار الذى فرضته الحكومة على المواد الأساسية وقد بدا البوليس عاجزا، أيا كانت أسباب هذا العجز، مما اضطر الحكومة إلى استدعاء الجيش، واستمرار العنف والإلغاء الفورى لرفع الأسعار يشهدان بضعف الحكومة، وكان هذا صدمة للرئيس السادات وأسرعت الحكومة مبالغة إلى لوم الشيوعيين. كانت الأحداث رد فعل للتشاؤم الزاحف ومما يوضح الصعوبات الاقتصادية التى تعانيها مصر، الخدمات المتهاوية فى القاهرة وقد أنهكها الاستخدام وتعثرت لسوء الإدارة. ومن تحدثت إليهم من المصريين ليس لديهم أمل فى أى تحسين للأحوال،وقال أحدهم أن القاهرة كانت تشبه باريس والإسكندرية تشبه نيس وفى القريب ستشبهان مدينتى بومباى وكلكتا فى الهند»

ورغم ذلك لم يتحرك أحد لدراسة ما يجرى فى مصر وظل الحوار قائما والمبارزة الكلامية قائمة هل هى (انتفاضة شعبية أم انتفاضة حرامية) إلى أن وضع القضاء المصرى العظيم نهاية للمأساة عندما حفظ القضية المتهم فيها أكثر من ٤٥٠ مواطنا مصريا بتهم مختلفة أبسطها التخريب وأغلظها محاولة تعطيل الدستور وقلب نظام الحكم، وقال فى وضوح أن ما حدث رد فعل طبيعى لرفع أسعار السلع الأساسية

عدل عن الإصلاح الاقتصادى بناء على روشتة البنك الدولى وبعد عشر سنوات وفى فبراير من عام ١٩٨٧ وقعت أحداث الأمن المركزى وكانت الشرارة التى ألهبت آلاف الصبية وآلاف المواطنين للانقضاض على المطاعم والملاهى والفنادق فى منطقة أهرامات الجيزة.

ورغم أن فى هذه الأحداث أيضا ظواهر تستحق البحث والتحليل وأن هناك أشياء مشتركة بينهما، فالصبية الذين كانوا بين العاشرة والثانية عشرة فى يناير ١٩٧٧ أصبحوا فى أحداث ١٩٨٧ بين العشرين والثانية والعشرين أي أنهم أيضا ولا أقصد نفس الأشخاص ولكنى أتحدث عن أجيال اشتركوا فى أحداث الأمن المركزى وكعادتنا فى كل نازلة أرجعنا الأحداث إلى تمرد بسبب قرار تنظيمى فى وحدات عسكرية، وأيضا حفظت القضايا وكانت النتيجة الوحيدة أنه خرج وزير الداخلية فى الأحداث الثانية، كما خرج وزير الداخلية فى الأحداث الأولى وأغلقت الملفات ونمنا ملء الجفون وبراءة الأطفال فى أعيننا.

لم يسأل مسئول واحد نفسه أين يعيش هؤلاء الصبية الذين استولوا على ميدان التحرير والذين انقضوا على المطاعم والذين شوهد بعضهم يأكل الأرز بيديه الاثنتين غيرعابىء بهراوات الشرطة وهى تمزق جسده.. أين يعيش هؤلاء؟ يعيشون مع أهلهم فى غرفة واحدة أو فى شقة مشتركة أو فى عشة فى مساكن عشوائية أو فى المقابر. وإذا كان بعضهم يذهب إلى المدرسة، فكم يقضى من الوقت هناك وفى أكثر المدارس كان التعليم على فترة أو فترتين، أى أن الصبى يقضى فى المدرسة ثلاث ساعات على الأكثر ولا يقضى إلا دقائق فى البيت إذا كان الجحر الذى يسكن فيه بيتا أما بقية الليل والنهار ففى الشارع موطنه وسكنه، لذلك كان لابد أن يحس أنه يملك الشارع ولابد أن يسيطر عليه....

ويسير الزمان ونبدأ الآن في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة والدرس الوحيد الذي وعته الحكومة ونفذته بنجاح كبير هو عدم مواجهة الجماهير برفع الأسعار وأخذ الأمور بالتدريج وسياسة إنقاص الكيل والوزن بدلا من رفع السعر، ولكن وبعد أن حققت الحكومة نجاحات في بعض جوانب السياسة الاقتصادية إلى أين وصلنا بالجماهير في حياتها اليومية؟!

وبدأ الإصلاح الاقتصادى فى مصر طبقاً (الروشتة) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بعد توقيع الاتفاق مع الحكومة المصرية عام ١٩٩١ وقطع الإصلاح الاقتصادى شوطاً بعيداً حتى الآن ونجح فى تصحيح بعض المسارات الاقتصادية ولكن السؤال الذى لابد أن نتوقف أمامه طويلاً من الذى دفع فاتورة الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

■ **البطالة والعنف:**

لنقرأ تقريرا كتبه أخصائى اقتصادى سويسرى لا يمكن أن يتهم بالتحيز أو مهاجمة التجربة المصرية لأسباب سياسية أو غير سياسية

يقول التقرير الذى أصدره البنك السويسرى (سويترز لاند بنك)

إن حوالى ٣٠٪ من السكان فى مصر يعيش تحت خط الفقر (دخل العائلة أقل من ٢٥ دولاراً فى الشهر)، وحوالى ٥٠٪ من السكان يعيشون قريباً من خط الفقر (دخل العائلة حوالى ٥٠ دولاراً فى الشهر)، ويضيف التقرير أن خفض الفقر مستحيل عمليا حينما تضيف مصر كل ١٠ شهور مليوناً جديداً لعدد السكان، البالغ حاليا أكثر من ٦٠ مليون نسمة، وحينما يدخل سوق العمل كل عام حوالى نصف مليون شاب وشابة بحثا عن وظائف جديدة فى الوقت الذى يبلغ فيه معدل البطالة ٢٠٪ فى المدن و٥٠٪ فى الريف.

وقال التقرير: منذ فترة أصبحت مصر غير قادرة على إطعام مواطنيها وتستورد حوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من الخارج وتساوى قيمة واردات الأغذية أربعة مليارات فى العام، أى ما يعادل نصف فاتورة إجمالى الواردات.

وجاء فى تقرير أعده البنك الدولى عن مشكلة البطالة فى مصر ودور القطاع الخاص فى إيجاد فرص عمل:

أنه بصرف النظر عن أثر النمو السكانى فى الخدمات التعليمية والصحية وفى الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة، فإن النمو السكانى السريع يعنى ضغطاً أكبر على الأسواق الداخلية فى مصر.

وعلى صعيد استيعاب قوة العمل وقدرة السوق المصرية على ذلك قال التقرير أن نتيجة للنمو السكانى المتسارع سيمثل صغار السن الشريحة الأكبر من هيكل القوى البشرية فى مصر، وهذا يعنى تسارع معدلات نمو قوة العمل فى مصر على نحو أسرع من معدلات نمو السكان بفارق كبير حتى نهاية العقد الحالى.

وأوضح التقرير أن البطالة حالياً تمثل ١٧,٥٪ من حجم قوة العمل فى مصر أى ٢,٨ مليون شخص وتتركز النسبة الكبرى من هذا العدد من العاطلين فى الفئة التى يقل عمرها عن ٢٠ عاماً.

وأشار إلى أنه بينما كان القطاع العام فى مصر يساهم فى خلق فرصة عمل واحدة من بين كل أربع فرص عمل حقيقية حتى نهاية العقد الماضى، فمن المتوقع طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى أن تقتصر مساهمة هذا القطاع على توليد النسبة نفسها فى وقت يزيد القطاع العام حجم مشكلة البطالة بالنظر إلى عمليات خفض العمالة التى تجرى بموجب خطة الإصلاح الاقتصادى، وهذا يعنى خروج باحثين جدد عن فرص عمل من ذلك القطاع.

وقال أن هذا ينقل العبء إلى القطاع الخاص الذى سيكون عليه استيعاب ليس فقط معدل البطالة الطبيعى بل أيضاً البطالة الناجمة عن عمليات الاستغناء وتسريح عمالة القطاع العام.

وأوضح التقرير أن صورة العمالة فى مصر خلال الفترة المقبلة ستكون أكثر تعقيداً لعاملين رئيسيين هما الهجرة الداخلية وعمالة المرأة، فالعامل الأول كان من مصادر تفاقم أزمة العمالة فى مصر منذ السبعينيات. وأوضح التقرير أن سوق العمل للمرأة لا تتعدى ١٠٪ مقارنة بالرجال، فى حين تتعدى نسبة عمل المرأة فى الدول المتقدمة ٤٥٪ وأنه من المنتظر أن تتفاقم هذه المشكلة نتيجة ارتفاع معدلات تعليم الإناث وبالتالى مزاحمة كثير منهن للذكور فى سوق العمل.

ولفت تقرير البنك الدولى الانتباه إلى أن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: كم عدد الأفراد الذين سيكون على القطاع الخاص فى مصر استيعابهم؟

وقال إن الإجابة على ذلك هى أنه وفق أكثر التقديرات تفاؤلاً سيكون على القطاع الخاص فى مصر خلق ٣,٦ مليون وظيفة جديدة حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل مع تثبيت سائر المتغيرات الأخرى.

واوضح التقرير أن ذلك يأتى مع افتراض أن القطاع العام لن يسرح مزيداً من العمال وكذلك ثبات المعدل السنوى للهجرة الداخلية على مستواه خلال العقود الماضية، واخيراً بقاء معدلات عمالة المرأة ثابتة عند معدلاتها الحالية

وانتهى التقرير إلى أن إجمالى فرص العمل التى سيكون على القطاع الخاص إيجادها ٣,٦ مليون فرصة عمل خلال السنوات الثلاث المتبقية حتى عام ٢٠٠٠ وهذه تمثل ستة أضعاف فرص العمل التى أوجدها القطاع الخاص فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦.

وقال أنه فى حالة تحرك المتغيرات الثلاثة السابقة «استمناءات القطاع العام والهجرة الداخلية وعمالة المرأة» وهو ما تفرضه مقتضيات النمو الطبيعى، فإن الصورة ستكون أكثر مأسوية، إذ سيكون مطلوباً من القطاع الخاص تدبير خمسة ملايين فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠

وأريد أن أتوقف أمام نسبة البطالة والتى ذكر التقرير أنها ٢٠٪ وقد جاء فى حديث الرئيس مبارك للأستاذ / إبراهيم نافع والذى نشره الأهرام يومى ٢١و٢٢ يوليو٩٥ عن البطالة قول الرئيس.

موضوع البطالة يأتى فى مقدمة اهتماماتى لأن وجود شاب عاطل يمثل مصدراً للقلق لكل أسرة ولكل شاب او شابة عاطلة ويمثل أيضاً مصدراً للقلق للمجتمع إذ يعطى الفرصة لمنظمات الإجرام لتجنيد البسطاء واستخدامهم فى هدم المجتمع

أريد هنا أن أضع المشكلة فى حجمها الحقيقى، وفقاً للدراسة التى تمت فى العام الماضى الرقم الإجمالى للراغبين فى العمل ولم يحصلوا على عمل وقيدوا أنفسهم طالبين فرص عمل ١,٤١٢,٠٠٠ شخص من حملة المؤهلات إضافة إلى نحو ٢٠٠ الف من غير المؤهلين من إجمالى عدد المواطنين فى سن العمل وهم ١٦,١ مليون أى نسبة العاطلين عن العمل هى ١٠٪ وليست كما يدعى البعض ٢٠٪ من الذكور و٤٠٪ من الإناث.

والشباب المؤهل العاطل أخطر من أى عاطل آخر، فقد فتحت الدراسة مدارك واشعلت أحلامه وتولت أجهزة الإعلام مسئولية مشاهدته لحياة الناس فى مجتمعات أخرى وحياة بعض الناس فى مجتمعه وهو سهل الصيد فى يد من يبحث عن طاقة معطلة يمكن توجيهها فى أى اتجاه..

وإذا قلنا أن البطالة تصل نسبتها كما جاء فى حديث الرئيس ١٠٪ أى أنه هناك مليون ونصف مليون عاطل، النسبة الغالبة بينهم من خريجى الجامعات والمعاهد.

كيف إذن عالجت الحكومة الموقف؟

أقامت الصندوق الاجتماعى لحل مشاكل البطالة والصندوق الاجتماعى أنشئ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٠.

ويسمى الصندوق الذى تموله الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وعدة جهات أخرى مانحة منها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق «أبو ظبى» للإنماء الاقتصادى العربى، هذا بالإضافة إلى بعض حكومات الدول الأوربية وهى: ألمانيا وكندا وفرنسا والدنمارك والنرويج والسويد والنمسا وأيرلندا، وذلك للعمل على حماية الفئات ذات الدخل المحدود من الآثار الجانبية السلبية المترتبة على تنفيذ برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وتشمل هذه الفئات: الخريجين الجدد والشباب المتعطل والعائدين بسبب أزمة الخليج والنساء.. وتتكون موارد الصندوق حالياً من المنح والقروض والتى بلغت ٢٩٣,٣ مليون دولار منحا.

ولكن هل قام الصندوق بتحقيق الهدف الذى أنشئ من أجله أو هل الصندوق مؤهل فعلاً للقيام بهذه الأهداف الكبيرة؟

هل يمكن للصندوق أن يقوم بما كانت تقوم به وزارات وإدارات مختلفة كانت مهمتها تشغيل الخريجين وتقديم الدعم للمواد الغذائية الرئيسية ودون تفصيلات أكثر، رعاية المواطنين غير القادرين على الحياة فى مجتمع تتصاعد فيه الأسعار كل يوم ويقل تحمل الدولة لمسئولياتها فى تقديم الخدمات الاجتماعية بدون مقابل أو بأسعار معقولة.

يقول بعض الخبراء إن هناك تداخلا بين دور الصندوق في مواجهة أزمة البطالة وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي وبين نوعية المشروعات التى دخل الصندوق طرفا رئيسياً في تنفيذها وهناك مؤشرات تدل على تحول موارد الصندوق لدعم اعتمادات الوزارات المختلفة مثل برامج محو الأمية وتطوير مجرى النيل والأسر المنتجة

لاشك أن هذه الأنشطة تحقق فرص عمل مؤقتة للشباب ولكنها أنشطة خاصة بالوزارات والمحافظات ولا يصح أن تكون بين أنشطته ومن أغرب ما حدث اشتراك الصندوق في المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد في سبتمبر ٩٥ فقد قام الصندوق بتدريب ٨٠٠ شاب وفتاة على أعمال العلاقات العامة وتنظيم المؤتمرات وبالقطع هذا يخرج عن اختصاصه.

لاشك أن للصندوق الاجتماعى وظيفة هامة ولكنه لا يمكن أن يكون هو وسيلة الدولة الوحيدة في مقاومة البطالة وحماية أصحاب الدخل المحدود من الآثار الجانبية المترتبة على الإصلاح الاقتصادى.

إن الحكومة إذا تصورت أنها تعالج كل هذا المشاكل بالصندوق الاجتماعى تكون كمن يعالج مرض السرطان بإعطاء المريض قرصاً من الأسبرين

■ العشوائيات والعنف:

يعيش نصف أفراد الشعب المصرى في مساكن لا إنسانية إما في عشش أو مساكن الإيواء أو في القبور أو في مناطق الإسكان العشوائى، شرحها ممدوح الولى في كتابه الهام سكان العشش والعشوائيات.

فإسكان العشش عبارة عن ألواح من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو الجريد أو الصاج أو الطين مقامة في الشوارع أو تأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش في مكان أكثر اتساعاً.

أما مساكن الإيواء فهى إما حجرات مساحتها ثلاثة أمتار مربعة مسقوفة بألواح الاسبستوس المعرج، تأخذ شكل صفوف متراصة، يخصص لكل عدد من الحجرات المستقلة منها دورتا مياه في الوسط ، أو تأخذ شكل حجرة أكثر اتساعاً ملحق بها دورة مياه ومطبخ، وأحياناً تنقسم إلى حجرة وصالة بالإضافة إلى دورة المياه والمطبخ

وبمساحة لا تتجاوز ٣٥ متراً لكل المكونات، أو تأخذ شكل عمارات ذات غرف منفردة.

أما مساكن القبور فهي أحسن حالاً من إسكان العشش، فإسكان المدافن مصنوع من الطوب والأسقف أكثر متانة وهى ذات مساحات أكبر وتدخلها الشمس والمياه والكهرباء، مما يجعلها بيئة صالحة للسكن بشكل أكبر، فى حين لا تتوافر للعشش تلك المميزات، فلا الجدران قوية ولا الأسقف تمنع المطر وكثير منها لا تدخلها الشمس أو المياه أو الكهرباء كما أنها ذات مساحة ضيقة.

والإسكان العشوائى هو ما يبنيه الأهالى بلا تخطيط، حيث الشوارع ضيقة وغير ممهدة، لكن المبانى من الأسمنت المسلح، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج، ولذا فإن إيجاراتها مرتفعة، وبعضها بالتمليك وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الإسكان بعد إخفاق الحل الحكومى.

والإسكان المشترك نمط آخر شائع فى المناطق السكنية القديمة بالمدن ... والمناطق السكنية الجديدة فى أطراف المدن، حيث تقيم كل أسرة فى حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة على أن يستخدم الجميع فى كل طابق دورة مياه واحدة. وفى حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الأرضى ليستخدمها سكان حجرات كل الأدوار

الخصوصية أمر مستباح بين سكان العشش فالتلاصق الشديد لدرجة أن بعضها تحيط به العشش المجاورة من ثلاث جهات كما هو الحال فى مناطق عديدة يجعل كل مايدور داخل إحدى العشش مشاعا لدى العشش المجاورة. والغالب أن معظم العشش تأخذ شكل صفوف ومما يجعل خصوصيتها مستباحة للعشة السابقة والتالية لها، علاوة على المارة، والمسألة لا تحتاج تطفلا أو تلصصاً بين سكان العشش المتجاورة فالفواصل الخشبية أو المصنوعة من الصاج والكرتون تنقل الأصوات خلالها إلى العشش المتجاورة، ووجود فتحات بها تجعل الرؤية ميسورة إضافة إلى أن الكثيرين من السكان قد أصبحت هذه المسائل لديهم أموراً عادية لا تزعجهم كثيراً، فإذا كان الجار يسمع ويرى ويعرف أدق أسرارنا وأوضاعنا، فنحن أيضاً نعرف كل أسراره وأوضاعه ولم يعد هناك الكثير مما يستحق أن نبكى عليه أو أن نحزن من أجله.

صور من التحايل على الحياة تتفنن فيها كل أسرة فلا مانع أن يكون غموس الخبز هو الطرشى فقط، أو السلاطة المصنوعة من الطماطم فى أوقات رخصها والجرجير أو الخس، ولا مانع أن تكون الدقة المصنوعة من الملح هى غموس الخبز لهذا الفصل من البيات أحياناً فى كثير من العشش بلا عشاء بالمرة

مجتمع العشش مرتع لأمراض سوء التغذية خاصة بين النساء والأطفال فماذا يجدى الشاى وحده أو خضر الدرجة الثانية، فالجبن والحلاوة ارتفعت أسعارهما والكشرى بعوض لكن مكوناته ارتفعت أسعارها، ورغم أن كل الدخول تتجه لنفقات الطعام إلا أنها لا تكفى، فلا عجب أن تمتد الأيدى إلى ممتلكات الآخرين وتنزلق أقدام آباء وأمهات أرامل إلى دروب غير شرعية فالجوع كافر

وقد أكد رئيس اللجنة العليا التى شكلها رئيس الجمهورية عام ١٩٩٢ لبحث مشاكل القاهرة الكبرى أنه لا يوجد تقدير دقيق لعدد سكان المقابر وإن كان عددهم يتراوح بين ربع مليون وثلث مليون.

ثلاث سمات لمدينة الموتى بالقاهرة هى: المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات، والجزر السكانية داخل الجبانات وسكان أحواش المقابر والسكان أربعة أقسام أولا الساكنون مهنيا مثل التُربية والخفراء. وثانياً: الذين اضطروا للسكن فيها بسبب الإخلاء الإدارى. وثالثاً: من يؤجرون الأحواش الكبيرة بمقابل. ورابعاً المنحرفون مثل تجار المخدرات.

تصريحات عديدة بالقضاء على ظاهرة سكنى القبور لم تجد أى صدى عملى كان منها التصريح الموقوت لوزير الإسكان بالقضاء على ظاهرة المساكن الجوازية من ساكنى القبور والعشش والخيام وأسفل سلالم العمارات خلال عامين وقد مرت الفترة بلا تغيير.

فى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تأكد لرجال الشرطة وللمحققين أن سكان عشش الترجمان قاموا بدور بارز فى عمليات النهب والسرقة سواء من الأشخاص أو من المحال العامة، وعشش الترجمان منطقة عشوائية قريبة من وسط القاهرة وتقع خلف شارع الصحافة ومن حولها ثلاث مؤسسات صحفية كبيرة، وعندما علم

الرئيس السادات بذلك، اتخذ قرارا بهدم عشش الترجمان ونقل سكانها إلى مدينة السلام شرق القاهرة.

كانت هذه الإشارة كافية لأن تعرف الحكومة أن المناطق العشوائية تلعب دوراً في جميع أحداث الخروج على القانون لأن سكان هذه المناطق هم الذين ضربوا عرض الحائط بجميع القوانين، فهم بذلك جبلوا على مخالفة القانون وعدم الاعتراف به بالإضافة إلى أن عددا كبيراً من سكان المناطق العشوائية يحترف السرقة والخطف والاتجار في المخدرات والزنا وجرائم كثيرة متنوعة.

في عام ١٩٧٧ أيضاً قبض على عدد كبير من المتهمين في قضية التكفير والهجرة في مناطق عشوائية ببولاق الدكرور وعين شمس. وفي عام ١٩٨١ قبض على أحد المتهمين في حادث اغتيال الرئيس السادات في منطقة عشوائية بشرق القاهرة.

وفي عام ١٩٨٦ قبض على المتهمين في تنظيم الناجون من النار في مناطق عشوائية في بولاق الدكرور والقناطر الخيرية والمنوفية.

وفي عام ١٩٨٦ أيضاً قبض على بعض الهاربين من سجن طرة والذين كانوا يقضون مدد العقوبة في قضية اغتيال الرئيس السادات في مناطق عشوائية في الشرابية وحدائق المعادي.

وفي عام ١٩٨٨ وقعت أحداث عنف في عين شمس وفي عام ١٩٩٢ اكتشفت الشرطة والدولة واكتشف العالم أن منطقة المنيرة بامبابة وهي منطقة عشوائية قد أصبحت دولة مستقلة وفرض الإرهابيون عليها نظام حكم يقضي بدفع الإتاوات والخضوع تماماً لهم ولأحكامهم ووصل بهم الأمر أن أنشأوا عيادات طبية وبدأوا يقدمون خدمات اجتماعية للأهالي وعجزت الشرطة عن دخول هذه المناطق في إمبابة وفي جزء من القاهرة الكبرى عدة مرات.

وسارعت عدسات التليفزيون العالمية ونقلت إلى العالم أبشع صور عن الإرهاب في مصر وخضوع مناطق كاملة لسيطرتهم. وبدأت بعض الصحف العالمية تشير إلى أنهم في طريقهم إلى الحكم وكان السند الأساسي لكل هذه الاستنتاجات منطقة إمبابة.

ثم كان القبض على العشرات من أعضاء الجماعات الإرهابية فى حوادث الهجوم على محلات الذهب وفى مقتل الدكتور رفعت المحجوب ومقتل الدكتور فرج فودة ومحاولة اغتيال صفوت الشريف وحوادث انفجار وإلقاء المفرقعات وقذف أتوبيس سياحى كان المتهمون جميعاً فى هذه الحوادث من مناطق عشوائية

عندئذ فقط تنبهت الدولة وقامت الحكومة بحصر المناطق العشوائية، وبعد أن كان الاهتمام قاصراً على الارتقاء بـ ٦٤ منطقة عشوائية بالقاهرة وحدها، أعلن وزير الإدارة المحلية أن الحصر قد أسفر عن وجود ٤٠٤ مناطق عشوائية فى إحدى عشرة محافظة، بعضها يحتاج إلى إزالة والبعض الآخر يحتاج لإعادة تخطيط وبناء. وهذه المحافظات هى: القاهرة الجيزة الإسكندرية القليوبية بنى سويف الفيوم المنيا - أسيوط - أسوان قنا سوهاج

إن سكان العشش والمناطق العشوائية والمقابر وإسطبلات الشرك وكل هذه المواقع يعيشون عيشة لا إنسانية ففى الأغلب ليس هناك ماء ولا كهرباء وجميعها ليس بها صرف صحى ولا دورات مياه حقيقية ولا خصوصية فى حياتهم ولا تغذية كافية ولاإحساس بالآدمية، ولكن بينهم تليفزيون إذا لم يكن يعمل بالكهرباء فبالبطارية وعلى شاشته يشاهدون كيف يعيش الناس فى مصر وفى غير مصر، فى هذه المناطق شباب جامعى وعدد كبير من خريجى الجامعات يشاهدون ويقرأون ويعرفون ويحقدون.

إن شباب هذه المناطق أسهل من يمكن تجنيدهم للخروج على القانون فى جميع الاتجاهات سرقات - مخدرات - قتل - إرهاب.

لقد أعلن محافظ الجيزة أخيراً التخلص من المنطقة العشوائية فى إمبابة وإعادتها إلى مستوى غيرها من المناطق السكانية المنظورة وأعلن أنه أنفق فى هذه المنطقة وحدها مليارا من الجنيهات وحتى لو كان هذا المبلغ غير مبالغ فيه، فالمسألة تستحق والمناطق العشوائية الأخرى فى حاجة إلى علاج سريع ليس فقط لمقاومة الإرهاب ولكن أيضاً لأن من حق شعب هذا الوطن أن يعيش عيشة الآدميين

إن العشوائية ليست مجرد مجموعة من المساكن أقامها أناس خرجوا على كل القوانين وفرضوا خروجهم بالقوة والعنف، ولكن العشوائية أيضاً سلوك في التعامل من المسئولين المتعالين الذين لا يحلون المشاكل ويستسهلون الحلول الجاهزة ويعلقون الأمر في النهاية في رقبة أي كائن من يكون

وإذا كنا ننشد فعلاً أن نحمي هذا المجتمع لأبنائنا فعلينا جميعاً واجب حل مشاكله والقضاء على التربة التي تنمو فيها الأفكار المتطرفة والأحداث المحزنة وعلى نفسها جنت براقش .

واحتاجت مصر منذ فجر التاريخ إلى حكومة قوية مركزية تستطيع أن تفرض وجودها وتنفذ إرادتها على أنحاء البلاد، وإذا كان علماء الجغرافيا يرجعون ذلك إلى طبيعة المجتمع المصري باعتباره مجتمعاً نهرياً لا مجتمعاً مطرياً، يعتمد الناس فيه على ما يمدهم به النهر من مياه هي عصب الحياة للإنسان والحيوان والنبات. ولأن النهر مجرى مائي ينحدر من الجنوب إلى الشمال أعطى لبعض الناس أولوية الحصول على الماء على أناس آخرين بل أعطى بعض الناس سلطة المنح والمنع لبعض الذين يلونهم في طابور مسار النهر، وما زال الفلاحون حتى اليوم يعبرون عن هذه الخاصية بالقول بأن (فلان راكب فلان) أو أن (غيط فلان يركب غيط فلان) أي أن الماء يمر عليه أولاً وفي الكلمة معنى السلطة وسلطة الركوب لا تحتاج إلى تفسير من أجل ذلك احتاج الناس إلى من يقسم بينهم الماء بالعدل والقسطاس واحتاجوا لأن يكون قوياً حتى يرضخ الناس لقراره وإلا أصبح لا ضرورة له إذا لم يكن يملك من القوة ما يستطيع به أن ينفذ قراره ويحقق إرادته.

وفي تاريخ مصر القديم اعتبر أعظم الفراعنة الأول هو مينا وكان إنجازه عظيماً إذ وحد القطرين أو وحد الوجهين البحري والقبلي أو ضم جزءي وادي النيل في دولة واحدة، إذ كان عكس ذلك غير متصور خاصة عند سكان الوجه البحري الذين يعيشون في قلق دائم وليس لهم بالجنوب صلة ما، وإذا كان مينا هو موحد مصر تحت تاج واحد فإن فراعنة كثيرين حاولوا الوصول إلى منابع النيل لا لشراء العطور كما جاء في تاريخ حتشبسوت بل لاكتشاف مصدر الحياة لوطنهم.

ونترك هذا الجانب العلمى الجغرافى والتاريخى لأصحابه لنقول ببساطة أن مصر وطوال تاريخها كانت فى حاجة إلى حكومة مركزية وحكومة قوية فى نفس الوقت، والقوة غير العسف والظلم. فقد عرفت مصر فى تاريخها الطويل حكومات ظالمة قاسية شديدة الظلم والقسوة ولكنها لم تعمر طويلاً سواء أكانت لمستعمرين قادمين من الخارج أو من مواطنين يعيشون فى بلدهم. أقسى ما بليت به مصر هو حكومة ظالمة قاسية، والتاريخ يقول لنا أمثلة كثيرة ويحكى عن قصص ربما وقعت فقط فى أبشع فترات التاريخ فى أجزاء قليلة من العالم منها مصر.

والقوة هى التى تشرع قانوناً يحقق للناس العدالة والمساواة ثم يسرى هذا القانون على جميع رعايا الدولة لا فارق بين وزير وخفير، ولنبعد عن أذهاننا الأفكار الزائفة عن المستبد العادل وعن ديمقراطية نابليون (المسلسلة) أى المقيدة بالسلاسل لنقول فى بساطة أن الديمقراطية والحرية والعدالة ليست فى حاجة إلى نظريات قدر حاجتها إلى التطبيق العملى الذى يحسه الناس.

والذى يلاحظ منذ سنوات طويلة أن القانون أصبح يشرع كى يخالفه الناس لا لكى يطبقوه وأن الحكومة ليست بغافلة فى أحيان كثيرة عن مخالفة القانون لأن بعض الناس من ذوى المناصب يستفيدون من هذه المخالفة، وإذا تعارضت المصالح أو تشابكت العلاقات اكتشف فجأة أن فلانا لم يخالف القانون فى بناء عمارة واحدة بل إنه بنى عدة أبراج لا عدة عمارات وكلها مخالفة وكلها حصلت على موافقة جميع المسئولين اللازمين لمثل هذه الموافقة وأن الأوراق مستوفاة وأنها كلها مخالفة للقانون.

أين كانت الحكومة خلال هذه السنين الطويلة التى ارتكبت فيها هذه المخالفات لا جواب.. بل تنشر الصحف وتعيد وتزيد وتتدخل النيابة، ويكون السجن مصير هذا المخالف الخطير، ثم فجأة يُنسى الموضوع وأتحدى مواطناً عادياً مثلى يعرف مصير هذا الرجل وهل هو فى السجن أم يتمتع ببناء أبراج جديدة يخالف فيها القانون بأوسع مما خالفه فى المرة الأولى وربما قد اتضح أنه برىء أيضاً.

سبق وقلنا حسب تعداد الحكومة أنه هناك فى إحدى عشرة محافظة ٤٠٤ مناطق إسكان عشوائى، وبمراجعة بعض هذه المناطق سنجدها ـ رغم البشاعة التى يعيش فيها

السكان - ننعم بوجود الكهرباء والماء والنفق وسأل أن أول شرط من شروط أي مسكن بالكهرباء والماء أن تكون الدولة قد رخصت بإقامته، أما المساكن العشوائية فإن الدولة لا تعترف بها، ولذلك تحرمها من الكهرباء ومن المياه ولكن بعض المناطق استطاعت أن تقهر هذه الأبجديات بالاستخدام الباطل لما يسمونه الديمقراطية، ففي انتخابات مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية ويرفع أصحاب البطاقات من سكان المناطق العشوائية بطاقاتهم ويطالبون بحقوق المواطن البسيط من الكهرباء والماء، ورغم أن الجميع من مرشحين وتنفيذيين يعرفون أن المطالب خطيئة إلا أن الأصوات هامة وعلى المنفذين الخضوع لمطالب الجماهير، وتحت لافتة تحقيق مصالح الجماهير يتم الاعتراف بالمخالفات القانونية ويتم تدشينها بواسطة السيد المحافظ أو السيد رئيس الحي أو القرية. ألم يكن الأولى أن تزال هذه المناطق وأن يقام الإسكان الشرعي الصحي، ولكن كان لابد أن نفقد مجموعة من خيرة شباب مصر من رجال الشرطة أو من الشباب المضلل باسم الدين والمغرر به والمستخدم وقوداً في معركة مشعلوها وأصحاب المصلحة فيها لا يحملون أي خير لهذا البلد ولا يظهرون على السطح.

وانظر حولك في كل اتجاه واسأل نفسك هل نعيش في ظل مساواة بين مواطنين في أي مصلحة حكومية، ابتداء من التعامل مع الأجهزة الجماهيرية في جميع وزارات الدولة، هل يستطيع إنسان أن يقول أن الرشوة لم تصل حتما إلى المواقع التي ظلت مقدسة طوال قرون؟

هل يمكن لأي إنسان أن يرى أنه قادر على أن يحصل على أي مصلحة عادية دون أن يدفع ثمنها. وهناك عشرات التعبيرات الفجة التي دخلت القاموس المصري حديثاً «وسع مخك.. فين الميه.. دي لازمها دمغة شعبية.. دا راجل سالك. دا راجل مخلّص» (بكسر الميم وفتح الخاء) .. وعشرات التعبيرات التي تدل على أن هناك طرقاً ملتوية للحصول على حقك في هذا المجتمع وأنها أصبحت شبه مشروعة والحكومة التي لا تفرض وجودها على الناس لا تستطيع أن تفرض وجودها على أفرادها.

وعندما يقال أن المصريين يملكون فى مصر إيداعات تبلغ ١٧٠ مليار جنيه، ويملكون خارج مصر إيداعات تصل إلى مائة مليار دولار، لابد لأى إنسان أن يتساءل: هل اتبع أصحاب هذه الأموال المكدسة القانون للحصول عليها، ألا يمكن أن نعتبر أن ثلث أو نصف هذه الأموال جاءت من طريق الخروج على القانون ومن أشخاص ليسوا فى دائرة المشبوهين الذين تطاردهم الشرطة لأنهم سرقوا غسيلاً من فوق حبل أو بضعة جنيهات من صندوق تاجر فقير. أليس الإتجار فى المخدرات خروجاً على القانون؟ وإذا كان رجال الأمن يقدرون أن مصر تستورد من المخدرات ما ثمنه حوالى ٤ مليارات دولار، أليس فى ذلك إدانة واضحة لأجهزة المكافحة جميعها؟ أليس هذا اعترافا صريحا بعجز الحكومة عن تطبيق القوانين التى سنتها لحماية النشء والمحافظة على المال وعلى الصحة العامة.

هناك دول كثيرة فى العالم لا أقول أنها قضت على تهريب المخدرات قضاء تاما، ولكنها حدت منه إلى درجة يمكن اعتبارها انعداما. هل عجزنا عن ذلك وأتحنا لتجار المخدرات أن يملأوا البلاد بكل أنواع السموم اعتباراً من المعلمين ركاب الخنزيرة والشبح إلى الكبار الذين يركبون السيارة الفارهة التى يسمونها (البودرة) كإشارة واضحة لمصدر الحصول عليها، وتجار الأغذية الفاسدة الذين يستوردون أطعمة انقضت فترة صلاحيتها، والذين ضحكوا على البنوك وحصلوا على الملايين. أليس ذلك خروجا على القانون وتسيبا يصل إلى حد الفوضى؟ وقصص كثيرة يتداولها العامة كل يوم عن فلان وعلان وماذا فعل وماذا قام به، ولم يكلف مسئول نفسه مرة واحدة ليوضح للناس الحقيقة حتى ولو كانت قصصها مختلقة من أساسها. هكذا يفعلون فى كل الدول الديمقراطية، إما فى تصريحات رسمية فى الصحف وإما بيانات تلقى فى مجلسى الشعب والشورى.

أن إحساس المواطن بقوة القانون يدفعه دائماً لاحترامه، وإحساس المواطن بأن القانون يستخدم فقط ضد طائفة من الناس يجعل منه شيئاً وضع ليخرق ويعتدى عليه لا ليقدس ويحترم.

عندما بدأت حركة شباب الجماعات الإسلامية فى الجامعات، وقع ذلك تحت عين الحكومة وأمام رجالها، لقد عرف - ولا داعى للتكرار - أن الدولة هى التى بدأت بإنشاء هذه الجماعات وتزويدها بالمال والسلاح لتضرب بهم داخل الجامعة الشيوعيين والناصريين لتحول دون انتشار أفكارهم التى كانت الحكومة تعلم وتروى أن تنحرف عنها كثيراً.

وكما يحدث فى التاريخ وفى الروايات انقلب الذئب على الراعى وكان ما كان. ولابد أن أتوقف أمام هذه الفترة التى تلت وجود هذه الجماعات تماماً. لقد تعرضت الحياة الجامعية فى هذه الفترة لأسوأ ما يمكن أن يحدث فى دار العلم أمام الدولة وأمام جميع الأجهزة دون أن يحاول جهاز واحد أن يتدخل أو يقول كلمة أو يقوم بإجراء لإيقاف هذا العبث.

بدأنا نسمع عن قصص عجيبة، الجماعة طلاب جامعة من الجامعات تمنع حفلاً موسيقياً لأن الموسيقى حرام، وينفذ القرار ويلغى الحفل ولا تصبح الجامعة شيئاً لا عميد الكلية ولا رائد مجموعة الطلبة ولا مدير الجامعة ولا الوزير رئيس المجلس الأعلى للجامعات

وتتكرر هذه الحوادث كل يوم. الموسيقى حرام. التمثيل حرام. الرسم حرام ويضرب الطلبة وتضرب الطالبات.

وأين القانون.. لا قانون إلا ما فرضه هؤلاء

القانون الوحيد الذى أجاده المسئولون فى بلادنا هو (دع الأمور تمر) بل أخطر من ذلك كانت التعليمات: (لا تستفزوهم).

وكان لابد أن يتمادى هؤلاء..

فى أواخر السبعينيات، وكنت ما زلت وكيلاً أول لوزارة الثقافة، حطم شباب الإسلاميين فى المنيا ماكينة عرض الأفلام السينمائية وقافلة الثقافة، لأنها كانت تستعد لكى تعرض فى أحد ميادين المدينة فيلم «قاهر الظلام» إحياء لذكرى ابن المنيا الدكتور طه حسين، والفيلم يصور حياته فى جدية وفى روعة وليس بالفيلم طبعاً ولا ثانية

يمكن أن تخدش الحياء حتى تكون مبرراً أعرج لما حدث، لماذا هذا العدوان؟ لأن السينما حرام، الذى حدث بعد ذلك لا شيء إلا تحقيق لتحديد المتسبب عن التلفيات لأن ماكينات السينما عهدة حكومية

ضرب أستاذ جامعى بسيير مع زوجته لأنه رفض أن تطلع إدارة الكلية على قسيمة الزواج، وهل هناك رجل فى أى بقعة فى مصر يسير وفى جيبه قسيمة زواجه؟! القانون هو القانون.

إذا ضاع القانون فى مجتمع ضاع المجتمع وإذا لم تستطع الدولة أن تفرض سلطان قانونها صنعت كل طائفة لها قانونا.

والتسيب هو الخطوة الأخيرة فى سقوط القانون



الكلاب المسعورة

- كيف تتعامل أمريكا مع مصر؟
- رؤية أمريكية
- خيال المآته
- خيال المآته مرة أخرى
- معونة سواد العيون
- القمصان المصرية

■ رؤية أمريكية:

مصر تتبادل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع أكثر من مائة دولة من دول العالم ولها سفارات ومفوضيات وقنصليات فى عشرات المدن والعواصم وتستقبل كل عام أكثر من وفد أجنبى اقتصادى أو سياسى أو ثقافى أو سياحى او امنى وتخرج من مصر كل شهر عشرات الوفود الذاهبة إلى مختلف دول العالم من أيرلندا شمالا حتى جنوب أفريقيا جنوبا ومن اليابان شرقا حتى أمريكا الشمالية والجنوبية غربا

ومن بين هذه الدول عدد قليل تربطه بمصر روابط هامة، فإذا نحينا الدول العربية وهى قريبة الصلة أو ملتحمتها فى بعض الأحيان مع مصر، وإذا تركنا أيضا بعض الدول الأفريقية التى تربطها بمصر علاقات جوار أو امتداد استراتيجى أو مشاكل مشتركة ونظرنا إلى العالم الخارجى، وجدنا فى مقدمة الدول التى تنفرد بعلاقة خاصة مع مصر الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العلاقة الخاصة قائمة حتى قبل أن تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الدولية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الآن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. قبل هذا التاريخ كانت لمصر علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لا شك أنها زادت توثقا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بوصفه كان فى يوم من الأيام الملاذ والملجأ من العسف الأمريكى أو المنجهية الأمريكية

وقد اجتازت علاقة مصر بالولايات المتحدة أطوارا كثيرة، فأول من جاء بالأمريكان إلى مصر هو الخديوى إسماعيل الذى دعا بعض قادة الجيش الأمريكان لإعداد جيش منظم لمصر.

وبعد الحرب العالمية الثانية ومنذ الأيام الأولى لثورة يوليو اتصل عبد الناصر بالولايات المتحدة وحاول الحصول منها على السلاح، كما حاول أن يوسطها لكى

ضغط على البنك الدولى للإنشاء والتعمير لتمويل السد العالى، وفشل عبد الناصر في المطلبين فلم يحصل من أمريكا على سلاح فاتجه إلى الشرق وكانت صفقة الأسلحة التشيكية فى ١٩٥٥، وفشل أيضا فى العام التالى فى الحصول على قرض لتمويل السد العالى فاتجه إلى تأميم قناة السويس وإلى الاتحاد السوفيتى لتمويل السد.

وبالطبع ساءت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وبلغت قمتها فى عام ١٩٦٧ عندما اشترك الرئيس جونسون فى مؤامرة هجوم إسرائيل على مصر واكتساحها للقوات المصرية ووقوفها على ضفة قناة السويس الشرقية وفى فترة اللاسلم واللاحرب حاول الرئيس السادات أن يلجأ إلى الجانب الأمريكى ليتدخل حتى تقبل إسرائيل إحدى المبادرات التى كان يعلنها بين الحين والحين فتح قناة السويس للملاحة الدولية والجلاء عن سيناء فى مقابل السلام وكان الجانب الأمريكى يقول للوسطاء المصريين صراحة أن القضية نامت ولن يوقظها إلا أصوات المدافع وكانت حرب ١٩٧٣ وجاء كيسنجر ليحقق الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ثم كانت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ ثم كانت كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل، ومنذ ذلك الحين أصبحت مصر من وجهة النظر الأمريكية قاعدة هامة لسياستها فى الشرق الأوسط تحقق حلم دلاس القديم مع الخلاف فى المكان، إذ كان دلاس يفكر فى إيجاد مرسى أمريكى فى الشرق الأوسط غير إسرائيل وكان قد اختار السعودية عندما عارض عبد الناصر حلف بغداد وحلف ايزنهاور ورفض نظرية الفراغ، والآن لأمريكا قوات فى الخليج وتأمين كامل لبتروله، ولها وجود سياسى واقتصادى فى مصر وفى دول عربية كثيرة وهذا هو أكثر مما كانت تحلم به السياسة الأمريكية.

قصدت من هذه المقدمة الطويلة أن أصل إلى القول أن الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها ووجودها وصلتها بأوساط المال فى مصر من قطاع أعمال وقطاع خاص أو مصارف وبنوك وصلتها أيضا بالمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بكل هذه الصلات والمؤهلات، إذا تحدثت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى فهو حديث العارف والفاهم والواعى لأدق التفاصيل. لذلك فقد تلقيت التقرير الذى أصدرته السفارة الأمريكية فى القاهرة عن الاقتصاد المصرى وصدر فى شهر مارس ١٩٩٦ وهو تقرير معلن تلقيته باهتمام شديد ووقفت فيه أمام الملاحظات التالية:

يتحدث التقرير فى بدايته عن الإصلاح الاقتصادى المصرى ثم يحدد ما تنوى الحكومة المصرية اتخاذه من خطوات فى هذا الإصلاح من إزالة العوائق التجارية والإجراءات والتعليمات غير الضرورية وزيادة (الخصخصة) فى القطاع العام الهائل.. وخفض معدل التعريفة الجمركية والحد من الإعفاء الجمركى والتوافق فى تطبيق قياس التحكم والجودة.

التوحيد فى القوانين التى تحكم عملية الاستثمار فى مصر والنظام التجارى وقانون العمل الذى يسمح لأصحاب الأعمال بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

ونتوقف لنسأل: هل حقيقة يتضمن قانون العمل الجديد السماح لأصحاب الأعمال بتسريح العمال لأسباب اقتصادية؟ ومن الذى يحدد الأسباب الاقتصادية؟ إن حماية العمال وهم عصب المجتمع كفلتها جميع القوانين التى صدرت فى مصر فى عهد ثورة يوليو حتى بعد أن تخلينا كثيرا عن بعض إجراءات ثورة يوليو، ولكن وضع مستقبل العامل فى يد صاحب العمل ولأسباب اقتصادية مسألة تحتاج إلى مناقشة طويلة، وذلك يتنافى تماما مع ما لا يكل عن إعلانه رئيس الوزراء والدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال عند الحديث عن الخصخصة ودوام التأكيد أنها لن تمس حقوق العمال.

تحدث التقرير عن موضوع تخفيض الجنيه المصرى فقال

الخلاف الكبير بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى، والخاص بمدى تطبيق نظام الإصلاح الاقتصادى، وقد أصبح هذا الخلاف علنيا فى يوليو ١٩٩٤، عندما أعلن المسئولون فى مصر رفضهم للتوصيات التى أقرها صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة الجنيه المصرى، لدفع الصادرات ولكن المسئولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء أصروا على أن تحديد قيمة الجنيه المصرى يتم بواسطة السوق.

تقول السفارة (وإذا تم تخفيض الجنيه تحت الضغط) فنحن نتوقع أن تتدخل الحكومة المصرية لتدعيم النقد المصرى حتى يثبت الدولار عند ٣,٣٩ جنيه مصرى

وقد أوضحت التقارير البنكية أن البنك المركزى المصرى تدخل مرتين (فى يوليو وديسمبر ١٩٩٤).

ونلاحظ أن السفارة وهى عالمة ببواطن الأمور تتنبأ دون أن تصرح بأن ثمة ضغطا ما سوف يقع على الحكومة المصرية لتخفيض الجنيه وتستدرك السفارة فتقول إذا حدث ذلك فستحاول الحكومة معالجة الأمر فيتدخل البنك المركزى. وهذا كلام جديد فى حاجة إلى دراسة متأنية.

تحدث التقرير عن حقوق الملكية والحماية القانونية لملكية الإبداع وحقوق الطبع والعلامات التجارية.

وقد حدث بعض التقدم فى هذه المنطقة ويعمل الموظفون الأمريكيون على التأكيد على الحاجة إلى الحماية الكلية لحقوق الملكية فى مصر ففى عام ١٩٩٢ عدلت الحكومة المصرية قانون حق المؤلف الصادر فى عام ١٩٥٤ فزادت العقوبات وأضيفت بعض المجالات كالكمبيوتر.

وقد تمت تعديلات أخرى إيجابية عام ١٩٩٤، وهناك مسودة قانون الحماية الإبداعية فى انتظار الوقت للعرض على مجلس الشعب

وفى هذا خبر يقول أن هناك مسودة قانون لحماية الإبداع فى طريقها إلى مجلس الشعب. ومن حقنا أن نسأل كيف ومتى ومن الذى أعد هذا القانون؟ وما هو مضمونه؟ وهل يمكن أن يذهب مشروع قانون إلى مجلس الشعب دون أن يعرف به ويناقشه أصحاب المصلحة الحقيقية فى إصداره؟

ارجو أن نعرف الجواب عن هذه الأسئلة الهامة

ويتحدث التقرير ضمن نقاطه العديدة عن الغلاء وارتفاع الأسعار فيقول: «إن التقارير الحكومية تقول أن الأسعار ارتفعت بمعدل ١١,٤٪ من نوفمبر إلى نوفمبر فى مقابل ١١,١٪ عن نفس الفترة فى السنة السابقة ولكن (يقول التقرير) أن البحوث الميدانية غير الحكومية تشير إلى أن الأسعار زادت إلى حد لا معقول وقد أصبحت تمثل ضغطا كبيرا على أجور العمال.

وهذا الذى قاله التقرير الأمريكى حق لا شك فيه، فمن غير المعقول أن تكون هذه الزيادة المستمرة فى جميع السلع تصل فقط إلى ٤,١١٪ وهذا أثر من الآثار السيئة للإصلاح الاقتصادى، بل إن التقرير يتحدث عن سلعتين ويحدد الزيادة فيهما فيقول ارتفعت أسعار البترول من ٣٦٪ من السعر العالمى فى مايو ١٩٨٩ حتى وصلت إلى ٩٠٪ فى منتصف عام ١٩٩٣، أما أسعار الكهرباء فقد ارتفعت من ٥٤٪ إلى ٧٣ فى نفس الفترة.. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار البترول لتقترب من المعدلات العالمية، وسوف يزيد سعر الكهرباء ببطء.

وهكذا يحمل لنا التقرير الأمريكى خبرا جديدا هو زيادة سعر البترول فى منتصف هذا العام وزيادة أسعار الكهرباء تدريجيا.

يتصل بذلك مباشرة مشكلة تعانى منها مصر ولم يبذل حتى الآن جهد حقيقى للتخلص منها وهى مشكلة البطالة.

إن الحكومة تحاول أن تحل مشكلة البطالة بواسطة الصندوق الاجتماعى، ولكن موارد هذا الصندوق وطريقة التعامل معه لا يمكن أن تكون وسيلة لحل ولو جزء بسيط من هذه المشكلة المتفاقمة. وسبق للحزب الوطنى أن خصص مؤتمره العام منذ سنوات لمشكلة البطالة، وقدم حلولا كثيرة اشتركت فى صياغتها عقول تعرف حجم المشكلة وتعرف ضررها وطرق التخلص منها، ولكننى أزعم أن اقتراحا واحدا لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ.

يقول تقرير السفارة الأمريكية: يصل إجمالى قوة العمل المحلية فى مصر إلى ١٦,٤ مليون، وتقول الجهات الحكومية أن معدل البطالة وصل إلى ٩,٨ فى فبراير ١٩٩٣/ ١٩٩٤. بينما يقرر الخبراء الدوليون أن هذا الرقم يمكن أن يرتفع إلى ١٧,٥، وبالرجوع إلى البنك الدولى يقول أنه يجب أن يخلق الاقتصاد المصرى ٥ ملايين فرصة عمل فى الأعوام الخمسة القادمة لتقليل معدل البطالة الحالى.

ويحمل لنا التقرير بشرى غير سعيدة إذ يقول:

وقد بدأت الدولة فى تطبيق مجموعة من القوانين تتصل بضريبة المبيعات وتم تطبيقها على مواد الاستيراد والتصنيع وذلك فى عام ١٩٩١.

وهذه الضريبة التى سيتم تطويرها فى فترات قادمة لتصبح قيمة إضافية كاملة للضرائب. يتم تنفيذ المرحلة الثانية منها فى فترة لاحقة.

وهكذا تستعرض السفارة الأمريكية بالقاهرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر ومبررته والخطوات اللازمة كى ينطلق وأسباب تعثره حتى الآن، ويتحدث تقرير السفارة عن مشاكل وعقبات، ويبدو تقرير السفارة الأمريكية أنه دراسة محايدة لاقتصاد دولة لا تربطها بمصر الروابط القائمة.

إن الإصلاح الاقتصادى المصرى اختراع أمريكى إذا كان قد جاء إلى مصر عن طريق البنك الدولى أو عن طريق صندوق النقد الدولى، فإن هذه الهيئات مجرد إدارات تتبع الإدارة الأمريكية وتأتمر بأمرها.

لذلك فعندما يتحدث تقرير السفارة الأمريكية عن مشاكل الخصخصة وعن البطالة وعن الغلاء فإنه يعلم تماما أن سياستهم التى تطبقها مصر هى المسئولة عن كل هذه المصائب. إن الاقتصاد المصرى بدأ ينتبه إلى أن ما يراد به يمكن أن يوصله إلى كارثة، ويكفى ذلك إصرار الصندوق على تخفيض قيمة الجنيه المصرى بالرغم من أن جميع المسئولين والاقتصاديين فى مصر ناقشوا الموضوع، وثابت أمام العالم أجمع أن اثره سيكون (تدميرا للاقتصاد المصرى). لعل هذا هو ما تريده الهيئات الدولية أو بالأحرى ما تريده السفارة الأمريكية.

هل ما زالت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أنه غير مسموح لمصر أن تقوم على قدميها ..غير مسموح لمصر أن تنجح فى اقتصادها لتظل دائما فى حاجة إلى المساعدات المادية، وفى حاجة أهم إلى القمح الذى يأكله شعبها؟ لابد أن تظل مصرمربوطة بساق العم سام، تتجه معه حيث يتجه وتسير معه حيث يسير. ورغم كل هذه النظريات والمحاولات فنحن نقولها من منطق العلم والعقل وليس العاطفة: لا يبنى مصر إلا أبناء مصر، بنظرية مصرية صميمة تعرف حق الطبقات الكادحة فى الحياة، ولا نطالب بقانون يعطى الحق لأصحاب الأعمال بفصل العمال لأسباب اقتصادية.

■ خيال المآته:

العلاقات المصرية الأمريكية تشبه إلى حد كبير الطقس الجوى فى هذه السنوات الأخيرة، إذ أصبحت تأتى الرياح التى تتحول إلى عواصف فى زمن اشتهر بالسكون والجفاف، وتمطر عندما لا يكون هناك أدنى توقع لأى نوع من الأمطار، خفيفة كانت أم ثقيلة، على الساحل أو فى مصر العليا أم فى الصعيد.. المهم أن هذه العلاقات الهامة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، مما يثير أجهزة الإعلام، لا فى الدولتين فقط بل فى جميع أنحاء العالم، فإذا بالحبة قد انقلبت إلى قبة، وإذا بالأمور أصبحت تهدد بأزمة سياسية لا يعرف مداها إلا الله.

طبعا يكون الأمر كذلك لأن كلا من الدولتين لها وزنها وثقلها ولها ظروفها الخاصة، ولا داعى للدخول فى مثل هذه التفاصيل التى قد تصيب أو لا تصيب. وأسارع فأقول أن توتر العلاقات الأمريكية المصرية يحدث فى جانب غير رسمى على الإطلاق، أما الجانب الرسمى فهو دائما أبدا وفى كل وقت بل فى كل ساعة ودقيقة يؤكد من الطرفين أن العلاقات ممتازة بل إنها لم تكن طوال وجودها بهذا الامتياز الشديد، فكل شىء على ما يرام، والدولتان تعملان من أجل السلام العالمى بشكل كامل، وبسلام الشرق الأوسط بشكل محدد كشريكين يتحملان مسئولية رفاهية الإنسان وهكذا.

ويشبه هذا الموقف موقف زوجين من عائلتين محترمتين هما أيضا مثقفان يشغلان مناصب اجتماعية مرموقة حريصان أشد الحرص على الظهور بأطيب المظاهر، فهما خارج المنزل يتبادلان الأحاديث بحساب والمجاملات بوضوح ويفرضان الاحترام الزائد على الذى يشاركهما أى نشاط من أنشطة الحياة، طعاما أو رياضة أو تمضية لوقت الفراغ، هذا خارج البيت أما عندما ينغلق عليهما الباب فيمكن لكل منهما أن يقول رأيه فى الثانى بطريقة واضحة، ولنقل مهذبة أيضا. وأنا لا أريد أن أسير فى هذا الطريق فأشبه العلاقة بين أمريكا ومصر بعلاقة الزواج، فقد سبق أن دفع وزير مصرى حياته ثمنا لتشبيهه العلاقة بين بريطانيا ومصر بالزواج (الكاثوليكي)، ونعود إلى العلاقات المصرية الأمريكية من غير الأبواب الرسمية حتى يمكن أن نفهم بعض ما يجرى من أمور.

هناك خلافات دون شك بعضها معروف وبعضها مجهول، وهناك صحافة أمريكية دائما تخلط الأمور وعندما تتعرض لمشكلة فهي لا تكتفي بالإحاطة بأبعاد المشكلة، ولكنها توسع فيها وتضيف - شأن صحافة الإثارة - بعض التوابل التي تجعل منها مادة مقروءة يتبادلها الناس في بعض الأحيان كما يتبادلون المنشورات السرية

والخلافات بين أمريكا ومصر معروفة، تتصل بليبيا وبالموقف الأمريكي ممن يسمونهم الأصوليين وبنزع السلاح النووي في المنطقة وموقف مصر من إسرائيل، وأيضا موقف مصر من السلام الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرضه على سوريا وإعلان مصر دائما أنها تقف مع الحق السوري بالشكل وبالحجم الذي يحدده السوريون وليس طرفا آخر.

وهذه المواقف السياسية يمكن مناقشتها في بساطة شديدة، أما ما يوجب التفكير فيه فهو الموضوع الذي يرتبط بهذه المشاكل بل يرتبط بالعلاقات المصرية الأمريكية والذي يبرز على السطح كلما شابت هذه العلاقات شائبة، وهي المعونة الأمريكية لمصر. فأي تغير في السياسة الأمريكية أو في تشكيل الهيئات الدستورية الأمريكية يعقبه على الفور القول بقرب إلغاء المعونة الأمريكية لمصر. حدث هذا عندما جاء كلينتون وبعد أن قررت حكومة كلينتون تخفيض الإعانات الخارجية، وجاء ذلك عندما نجح الجمهوريون في الانتخابات وأصبحت الإعانات في يد أعضاء من الجمهوريين وليس يد حزب كلينتون. وفي أية مفاوضات أو محادثات مع جانب أمريكي تجده يدخل موضوع الإعانة الأمريكية لمصر وكأنه يريد أن يقول نحن الذين نعطيهم ما يعيشون عليه ومن حقكم بل من واجبكم أن تفعلوا ما يطلب منكم وليس من حقكم الخروج على سياستنا أو محاولة اتخاذ سياسة منفردة . ويحدث ذلك حتى في أتفه الأمور.

في عام ١٩٩٠ وكنت رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب، زارنا وفد مكون من ١٧ عضوا من أعضاء الكونجرس واجتمعوا بي بمكتبي بالمجلس يسألون عن صدور قانون الفيديو الذي كنت أستعد لتقديمه للمجلس لإصداره وكان الوفد يقدر ما يسرق في مصر من أفلام سينمائية عن طريق الفيديو بمبلغ ٧٣ مليون دولار في العام، وتحدث بعض الأعضاء ووعدتهم بقرب صدور القانون غير أن واحدا منهم قال إذا لم يصدر هذا القانون في شهر واحد سنخصم مبلغ الـ ٧٣

مليون دولار التى تضيع علينا فى السوق لديكم، سنخصمها من المعونة السنوية التى ندفعها لكم. وأثارنى حديث هذا المتهور وهذه الفجاجة التى تحدث بها، فرددت عليه أن يفعل ما يشاء وانتهت المقابلة. وقد صدر القانون بعد ذلك باسم القانون ٣٨ سنة ١٩٩٢ وعندما طلبنا بعض التعديلات قال لى وزير مجلسى الشعب والشورى فى ذلك الوقت الأستاذ أحمد سلامة أننا لا نستطيع التأجيل فالأمريكان يضغطون لصدور هذا القانون فى أسرع وقت.

نعم إن أكثر الأمريكيين سواء السياسيين أو الصحفيين يتحدثون بفجاجة عن المعونة ويلوحون دائما بمنعها ولا يعتبرونها جزءا من سياسة بلادهم وأنها لا تدفعها دون مقابل كما أنهم لا يقيمون وزنا لمشاعر الآخرين الذين يحدثونهم والذين يريدون أن يظهروا دائما أمامهم أنهم المحسنون وأن الآخرين يتسولون

وقد أصبحت المعونة الأمريكية (كخيال المآتة) الذى يخوف به الأمريكيون المصريين. وقبل أن نتحدث عن المعونة الأمريكية بشىء من التفصيل نتحدث عن أهم الخلافات وهو ما يسميهم الأمريكيون بالأصوليين. ولا أود أن أعود لقصة عمر عبد الرحمن، ولكن يبدو أن أمريكا أصيبت بعقدة اسمها الخمينى وهى تخشى أن نعود فجأة إلى تجربة الخمينى فى إيران، ولكن ذلك يجعلها ترتكب شططا كبيرا حتى تبدو وكأنها تفضل التعامل مع هؤلاء الأصوليين أو أنها تساعدهم فى أعمالهم غير المشروعة. التصرفات الأمريكية جميعها تكاد تقول ذلك.

عندما جاء كلينتون إلى الحكم أجرت إدارته تقييما شاملا لسياستها فيما يتعلق بالتعامل مع الحركات الأصولية فى الشرق الأوسط وخاصة فى الدول العربية وفى مقدمتها الجزائر ومصر. وعقد مؤتمر نظمته وكالة المخابرات الأمريكية وضم عددا كبيرا من المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط وفى الأمور الأصولية خاصة فيما يتصل بالإسلام والمسلمين.

وقد انتهى المؤتمر إلى وجود تيارين: أحدهما يؤكد ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة بالنسبة إلى كل بلد على حدة، والأخذ فى الاعتبار الظروف المحلية لكل بلد من هذه البلدان، بينما يرى التيار الآخر أن التعامل مع الظاهرة يجب أن يكون بشكل عام وشامل فى المنطقة وكان التيار الأول هو الأرجح والسائد فى المؤتمر.

وعبر بعض المشاركين فى المؤتمر عن اعتقادهم بأنه يجب التعايش مع الظاهرة الأصولية، بينما أشار مشاركون آخرون إلى أن الحركات الأصولية تشكل عنصر تهديد وخطر على أمن واستقرار المنطقة.

وترى المصادر المطلعة أن مؤتمرات أخرى مماثلة تنظم بشكل دورى لمواصلة عملية التقييم مؤكدة أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع هذه الظاهرة فى كل بلد على حدة، انطلاقا من ظروفه الخاصة.

وهناك حقائق فى تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هؤلاء لا يمكن إغفالها أولها أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تأهيل العائدين من أفغانستان ودمجهم كأشخاص طبيعيين فى مجتمعاتهم الأصلية وتقوم السفارات الأمريكية فى بعض الدول العربية بالاتصال بالجماعات الأصولية، زاعمة أنها تحول دون انخراطهم فى منظمات خاضعة لإيران. ثانيا: ما صرح به الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أن أمريكا لن تقع ثانية فى خطأ إيران، وهو ما أشرنا إليه وأسميناه عقدة الخمينى بل إن الرئيس السابق للمخابرات الأمريكية أشار بالتحديد إلى مصر وقال إننا لن نكرر الخطأ لا فى مصر ولا فى غيرها من الدول. وهكذا تمضى السياسة الأمريكية متخفظة وهى تتصور بل تزعم أن هذه الحركات التى تسميها أصولية ونسميها إرهابا أضعاف حقيقتها وأن من الجماهير من يؤمن بها وهذا يؤكد أخطاء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وبالذات فى مصر

وليعلم الذين تدهشهم أو تزعجهم حملات الصحف الأمريكية على النظام فى مصر بين الحين والآخر أنه لاعواطف فى علاقات الدول، بل مصالح ومصالح فقط، حتى لو كانت على جثث من الأخلاق والمبادىء. هكذا يقول النظامان العالميان القديم والجديد معا. وإذا حدث ووقع تغيير فى نظام الحكم فى مصر - لا قدر الله - فسوف تكون الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول المعترفة بالنظام الجديد حتى قبل أن تتبين معالمه وقبل أن تعرف هل هو يسار أم يمين أصولى أم علمانى.. وسوف تكون الدولة التالية للولايات المتحدة فى الاعتراف بالنظام الجديد- لا قدر الله- هى الجارة المصابة بحمى التطبيع.. إسرائيل.

رفضت مصر أن تقيد نفسها بالأحلاف العسكرية لأنها دولة ناهضة لم تتخلص بعد من الاستعمار البريطاني الذى كان جاثما على أرضها منذ سبعين عاما، وسبقه الاستعمار التركي الذى جاء بعد الاستعمار الفرنسي، ولم تكن مصر قد شمرت بنسمات الحرية بعد، عندما يأتي إليها دالاس يطلب أن يقيدها من جديد بأحلافه العسكرية، وعندما رفضت مصر حلت عليها لعنة أمريكا فكان سحب تمويل السد العالي وكان التشهير بمصر المفلسة، وبدأت عشرات الإذاعات والصحف العميلة في الشرق والغرب تقذف ثورة يوليو وعبد الناصر بكل الشتائم التى خرجت من العقل الأمريكي والقلب الإسرائيلي المريض، وعندما رد عبد الناصر الصفعة بتأميم قناة السويس هاجمت مصر ثلاث دول: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

ووقف أيزنهاور رئيس أمريكا أمام العدوان وانسحب المعتدون وهلل أصدقاء أمريكا لموقف أيزنهاور ولم يلبث أن انكشف المستور، وظهر المستعمر الجديد ليخلف المستعمر القديم الذى ساهم في سقوطه، فطرحت مجموعة جديدة من الأحلاف كأسلوب جديد للامبريالية الجديدة والنظام العالمي الذى كان جديدا في أواخر الخمسينات. فظهر مشروع أيزنهاور لملء الفراغ ثم الحزام الأفريقي ثم الحزام الإسلامي وغير ذلك، وكان لابد أن تخرج مصر من جنة أمريكا وقال أنور السادات في أحد كتبه في السبعينات: (لقد أرقنا ماء وجهنا لأمريكا).

بدأت أمريكا في تقديم المساعدات المالية لمصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي عهد الملك فاروق إذ قدمت أمريكا لمصر ٣ ملايين دولار خلال أعوام ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، وفي عام ١٩٤٨ حصلت مصر على نصيبها من مشروع مارشال قدمت أمريكا لمصر ٩ ملايين دولار من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢. وعندما قامت ثورة يوليو ارتفع مبلغ المساعدات المالية الأمريكية من حوالى مليون دولار في العام إلى حوالى ٣٠ مليون دولار، ولم تنقطع هذه المعونة رغم الخلاف السياسي الشديد الذى وقع بين الرئيس عبد الناصر والإدارة الأمريكية وكانت المعونة تقدم لمصر في برنامج الطعام من أجل السلام.

لم توقفت المعونة منذ عام ١٩٦٧ عندما قطعت مصر علاقتها بالولايات المتحدة عقب حرب ٦٧ لمساعدتها لإسرائيل وظلت المعونة متوقفة حتى أعيدت العلاقات في عهد الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر ٧٣ وقد أعيدت في عام ١٩٧٥.

وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ارتفعت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر حتى وصلت إلى ٨٠٠ مليون دولار في العام بالإضافة إلى المساعدات العسكرية التي يزيد متوسطها السنوى على مليار دولار.

وقالت الخارجية الأمريكية أن المساعدات تضاعفت لمصر بسبب سياستها المعتدلة في الشرق الأوسط وبعد أن أصبحت مصر شريكا هاما لدعم الاستقرار والديمقراطية والرخاء في مصر وفي المنطقة العربية.

وخلال العشرين عاما الأخيرة قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية لمصر وصلت إلى حوالى ٢٠ مليار دولار، أنفقت كما يلي:-

٥ مليارات: مشاريع مياه ومجارى وتوليد كهرباء ومواصلات واتصالات ومصانع.

٣ مليارات: مستشفيات، مدارس، زراعة، حماية البيئة ورعاية الأسرة.

٥ مليارات: للمصانع ومشاريع التنمية والمواد الخام ، وبضائع أمريكية.

ملياران: للإصلاح الاقتصادى ودعم سعر العملة المصرية.

٥ مليارات: شحنات الطعام عن طريق وزارة الزراعة الأمريكية وبعض المؤسسات الأمريكية.

ومن المعروف أن ٦٠٪ من هذه المعونة يعود إلى الخزانة الأمريكية في شكل صادرات سلعية وأبحاث وتدريب الخبراء والنقل، بالإضافة إلى أن الخزانة الأمريكية استردت ٣٠٪ تقريبا من هذه المعونة لعدم استخدامها في المواعيد المحددة. وقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لمصر ٢٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، مقابل صادرات ٣٠٢٦ مليون دولار في العام السابق ١٩٩٢، وتمثل الصادرات الأمريكية نحو ٣٠٪ من جملة الواردات السنوية لمصر وتعتبر السوق المصرية في المرتبة ٢٧ بالنسبة لأكبر الأسواق عالميا للصادرات الأمريكية.

وأوضح تقرير اقتصادي صادر عن السفارة الأمريكية بالقاهرة أن الصادرات الأمريكية لمصر قادرة على المنافسة في السوق المصرية، على الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن وفي مواجهة المنافسة الشديدة للصادرات الأوروبية وأن التكنولوجيا الأمريكية قادرة على المنافسة بشرط الالتزام بالأسعار المعقولة والمناسبة بحكم أن السوق المصرية سوق حساسة للغاية للأسعار وأن اعتبارات الجودة والكفاءة للسلع تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لقرارات الشراء لجمهور المستهلكين على الأخص، وأن قواعد المناقصات الحكومية تقضي بإرساء العطاءات على العروض الأقل والأرخص بغض النظر عن الجودة.

وأشار التقرير إلى أن الغرفة التجارية الأمريكية بمصر والتي تضم نحو ٦٠٠ عضو تعتبر أكبر جماعة مصالح لرجال الأعمال الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط، وتشير التقديرات إلى أن هناك ٢٠٠ شركة أمريكية لها مكاتب اتصال بمصر بخلاف ١٨٠٠ شركة أمريكية أصبح لها وكلاء مصريون، بالإضافة إلى نحو ٥٠ شركة مشتركة أمريكية في مصر تقوم بإنتاج سلع متنوعة تبدأ من السلع الاستهلاكية المصرية للاستخدامات الشخصية، وتتراوح بين إنتاج البطاريات للسيارات والثلاجات واحتياجات المكاتب وتوجه إنتاجها للسوق المحلية وللتصدير للخارج وعلى الأخص للأسواق الخليجية.

وأكد التقرير حقيقة هامة بالنسبة للاستثمارات الخارجية في مصر حيث أشار إلى أن أغلبية الشركات المشتركة الأمريكية العاملة في مصر تحقق أرباحا ملائمة ومعقولة وأن الاستثناء الوحيد لذلك هو الشركات العاملة في مجال إنتاج الدواء، حيث تخضع أسعار الإنتاج للتحديد بالاشتراك بين الشركات والأجهزة الحكومية المسئولة وأن فروعا للشركات الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الجاهزة قد اتسع نطاقها في مصر ولم تقتصر فروعها على القاهرة والإسكندرية، بل امتدت إلى العديد من المحافظات الأخرى مثل محلات بيع الآيس كريم والزبادي.

وأوضح التقرير أن السوق المصرية تحتاج خلال الفترة القريبة القادمة إلى المزيد من الإنتاج والاستثمار لمجموعة عريضة من السلع في مقدمتها منتجات البلاستيك ومعدات وآلات مشروعات البترول والغاز وخدماتها ومعدات الاتصالات والقوى

الكهربائية والكمبيوتر، وكذلك الطائرات وقطع غيارها والمعدات والآلات اللازمة لشبكات توصيل المياه وتنقيتها، ومجالات الإنشاء والتشييد ومستلزمات الأمن والسلامة والكيماويات الصناعية واحتياجات المعامل والأجهزة العلمية، بالإضافة إلى خدمات الإدارة والتصميم.

وأوضح التقرير أن الصادرات المصرية لأمريكا بلغت قيمتها ٥٠٧ ملايين دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ «يناير - أكتوبر» مقابل ٤٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٢٠٦ ملايين دولار في عام ١٩٩١ و ٣٩٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠.

وبالنسبة للاستثمارات الأمريكية في مصر، فإن قيمتها الإجمالية تبلغ نحو مليار دولار خلال عام١٩٩٣، نصفها تقريبا استثمارات في قطاع البترول والنصف الآخر استثمارات في مجالات مختلفة، وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الأمريكية الإجمالية في مصر بلغت ٩٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢، منها ٧٣٥ مليون دولار في قطاع البترول مقابل استثمارات إجمالية قدرها ١٢٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩١، منها ١٠٤٦ مليون دولار في قطاع البترول.

وواضح من هذا العرض عدم التوازن في الميزان التجاري بين القاهرة وواشنطن أي أن العجز في الميزان التجاري يبلغ معدله ١٠٪ لصالح أمريكا.

هذا هوجوهر المعونة الأمريكية لمصر وواضح مدى استفادة السوق الأمريكية من مصر، وفي حالة إلغاء هذه المعونة واضح أنها لن تكون مأساة على الإطلاق فسوف يشد الشعب المصري من الحزام أكثر مما يشده الآن وسوف يستطيع أن يتغلب على أية صعوبات ناشئة عن إلغاء المعونة، وطالما واجه الشعب المصري مثل هذه المشكلات وتغلب عليها بالصبر وبالإرادة. ولكن النظرة الواقعية للمعونة الأمريكية تقول أن أمريكا هي المستفيد الأول من العلاقات الاقتصادية مع مصر، ومنها هذه المعونة وهي لن تعطي الشعب المصري فرصة تأكيد إرادته والتخلص نهائيا من هذه المعونة، وأمريكا ستظل تدخل في روع الشعب المصري أو السذج منه أن هذا الشعب يعيش على المعونة الأمريكية وهو قول خاطيء بالحقيقة وبالأرقام. وأمريكا هي التي تحرك البنك الدولي والصندوق كي يضغطا على مصر، وطالما فعلت وفعلوا ذلك كي

يفرضوا شروطا تعجز مصر عن تنفيذها، وبذلك تكون المعونة الأمريكية هى دائما طوق النجاة. إن أمريكا لن تسمح لمصر أن تستعيد إرادتها وترفض معونتها وسوف تستمر فى تقديمها مع دوام التهديد بقطعها، سوف تظل المعونة الأمريكية هى (خيال المآتة) الذى تخيف به أمريكا الشعب المصرى ولن يطول يوم يقتلع فيه الشعب المصرى بيديه الخشنتين خيال المآتة ويطوح به فى النيل الخالد الذى طالما ابتلع أمثال هذه الأشباح.

■ معونة سواد العيون:

زار مصر رون براون وزير التجارة الأمريكى. وقيل فى زيارته أنها الزيارة الأولى لوزير التجارة الأمريكى لمصر بعد أكثر من عشرين عاما وأعلنت الصحف وأعلن براون نفسه أن الهدف من الزيارة والتجول فى المنطقة هو حث الدول العربية على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعن هذه المقاطعة تحدث الوزير الأمريكى فقال أن السياسة الأمريكية ضد هذه المقاطعة لأنها تعود بالضرر على كل الأطراف بما فيهم الفلسطينيون أنفسهم، وتضر أيضاً بالشركات الأمريكية العاملة فى المنطقة وأعرب الوزير الأمريكى عن سعادته لأن مصر لاتشارك فى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل نتيجة توقيعها على معاهدة السلام.

وأعرب الوزير الأمريكى عن اعتقاده بأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد بدأت بالفعل فى التراجع، مشيراً إلى انه حضر معرضاً للشركات الأمريكية، شارك فيه العديد من الشركات المدون اسمها بالفعل فى قوائم المقاطعة العربية، وقد أقيم المعرض فى إحدى الدول العربية وقال الوزير انه يعتقد ان عدداً كبيراً من الدول العربية سوف تعلن رسمياً أنها ستنتهى بالفعل تلك المقاطعة

والذى يقوله الوزير الأمريكى غير حقيقى، فالمقاطعة مازالت قائمة، وإلا ماكان ذلك السعار الذى تقوم به إسرائيل والولايات المتحدة من أجل رفع المقاطعة كخطوة أولى تعقبها خطوات منها فتح الأسواق العربية أمام الإنتاج الإسرائيلى والإنتاج الأمريكى الذى يرد للدول العربية عن طريق إسرائيل.

ومع ذلك فاعتقد أنه بعد فترة وبالضغط المستمر من الولايات المتحدة، لن يبقى من المقاطعة سوى تصريحات الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية الذى لايلبث بين الحين والحين ويربط بين رفع المقاطعة وتحقيق السلام الشامل وإنهاء المشاكل مع إسرائيل وكل الأطراف العربية. ويبقى من المقاطعة ايضاً - غير تصريحات الدكتور عبدالمجيد - مكتبان فى دمشق ومكتب فى الكويت وهى مكاتب المقاطعة العربية بالإضافة إلى مكتب خاص بالمقاطعة السورية فى دمشق، وفى القريب العاجل عندما يتم الإعلان رسميا عن إلغاء المقاطعة يمكن تحويل المقار الثلاثة إلى متاحف قومية، توضع فيها صور وآثار لجرائم إسرائيل منذ نشأتها أو قبل نشأتها حتى اليوم. وتفتح أبواب هذه المتاحف القومية مجانا لتلاميذ المدارس والأطفال القادمين من ضمير الغيب، ليتعرفوا على فترة هامة من تاريخهم ويتعرفوا على أسباب منغصات حياتهم التى يعيشونها فى الوطن العربى ويتأذون لأسبابها الأولى. هذا هو الهدف الأول والكبير لرحلة وزير التجارة الأمريكى للمنطقة العربية، ومادام قد بدأ زيارته الميمونة بمصر، فلابد أن تكون سياسة مصر الاقتصادية موضوعاً من الموضوعات التى يتحدث فيها وزير الدولة الأكبر والأعظم والأفخم والأقوى فى العالم وقائدة النظام العالمى الجديد الذى لايعرف أحد شيئاً عنه حتى اليوم.

تحدث الوزير الأمريكى عن الاستثمارات الأمريكية فى مصر واعترف بانخفاض هذه الاستثمارات بالرغم من توقيع اتفاقية ضمان الاستثمارات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وقال أنها منخفضة للغاية وعندما سئل عن السبب أجاب فى صراحة أن السبب الأول هو بطء عملية التحول الاقتصادى فى مصر أى البطء فى عمليات التخصيص. أما السبب الثانى فقد قال الوزير الأمريكى أن السبب الهام لانخفاض الاستثمارات المالية الأمريكية هى الأعمال الإرهابية التى تقع فى مصر ثم أضاف أن العالم يشهد فى الوقت الحاضر منافسة شديدة فى الأسواق لجذب المستثمر الأمريكى من دول كثيرة وقال أن المستثمر يتخذ قراره بناء على الفائدة والربح وشكل السوق وقلة المشاكل التى يمكن أن تواجه استثماراته.

وأمام تصريحات الوزير الأمريكى نتوقف لحظة بل لحظات.

لقد دخلت العلاقات المصرية الأمريكية مرحلة جديدة منذ اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨، ودخلت مرحلة أكثر تقدما بالاتفاقيات والمعاهدات وتحول مصر إلى المعسكر الأمريكي صراحة منذ أكثر من عشرين عاماً أى منذ عام ١٩٧٤ وفض الاشتباك الأول وزيارات كيسنجر، وماتم مما يذكره الناس جميعاً حتى اليوم وكان انحياز مصر لأمريكا واضحا صريحاً، عززناه بمواقف جديدة وبتصريحات كثيرة وتلقينا كذلك معونات مالية كبيرة كل هذا صحيح ولا أريد أن أتوقف لأقارن بين المعونات التى تحصل عليها إسرائيل أو تلك التى تحصل عليها مصر وضمان الولايات المتحدة الأمريكية للتفوق العسكرى الإسرائيلى على جميع الدول العربية مجتمعة، ثم الحدب الشديد على ما يشتبه فى أن يكون فيه مصلحة لإسرائيل كرحلة وزير التجارة الأمريكى التى أشرنا إليها والتى يحارب فيها مقاطعة هو يعلم ويعترف أنها غير موجودة فى الواقع، ولكنهم يريدون المزيد من إذلال العرب واعترافهم بالضعف والتراجع وإضفاء هالات الانتصار على إسرائيل التى لم تقطع فى سبيل السلام إلا خطوة واحدة وعلى جبهة واحدة من أربع جبهات.

المهم أن أمريكا تقدم لمصر معونات مالية، هذا لاشك فيه، ولكنها يجب أن تعى تماما أنها لاتقدمها لأنها حريصة على مصالح الشعب المصرى الطيب أو أنها تقدمها لسواد عيوننا أو لأن الشعب المصرى صانع الحضارة القديمة التى عمرها سبعة آلاف سنة. إن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الحالية والبائدة كالاتحاد السوفيتى مثلا لا يدفع مليماً إلا بمقابل، وهى - أى أمريكا - لاتدفع اليوم دولاراً لمصر إلا إذا كانت تقبض ثمنه مقدماً. إن مصر جزء هام من الاستراتيجية الأمريكية لحماية مصالحها فى المنطقة.

وقبل مصر كانت إسرائيل وحدها والآن تشارك مصر إسرائيل فى هذه الحماية التى كشفت الأيام أن إسرائيل وحدها لاتستطيع أن تقوم بها وأن وجود مصر فى المنطقة العربية كصديقة وشريكة للولايات المتحدة الأمريكية شىء هام وحيوى [illegible] الأمريكية. وما تدفعه من معونات مالية لمصر لايساوى على الإطلاق ما [illegible] تحصل عليه من هذه الحماية. وفى حرب الخليج الأخيرة كان واضحا أن

الولايات المتحدة لم تستطع أن ترسل جنديا أمريكيا واحدا لتحرير الكويت وحماية السعودية والخليج دون قرار جامعة الدول العربية التي قادتها مصر ودون أن تسبق القوات الأمريكية قوات مصرية، صحيح أن مصر اتخذت هذا الموقف تحقيقا لسياستها ولكنه دون شك أفاد بشكل مباشر وبشكل واضح السياسة الأمريكية وتحركاتها في المنطقة. إذن وببساطة المعونات الأمريكية مدفوعة الثمن وهي معونات لقاء سياسات ومواقف، وهذا هو العرف السائد في علاقات الدول منذ بدأت هذه العلاقات حتى تحولت في ظل النظام العالمي الجديد.

والسؤال إذن: أين الاستثمارات الأمريكية؟ أين رؤوس الأموال الأمريكية التي أسرعت إلى أوروبا الشرقية أو الاشتراكية المنهارة وإلى الصين وإلى إسرائيل بل إلى دول عربية ليست في حاجة شديدة إلى استثماراتهم ولا إلى أموالهم. منذ عشرين عاماً لم يكن هناك إرهاب ومنذ عشرة أعوام لم نسمع عن الإرهاب ومنذ خمس سنوات لم تكن أحداث الإرهاب قد بدأت فلماذا غابت الاستثمارات الأمريكية طوال تلك السنوات؟ إن آخر زيارة لوزير تجارة أمريكي إلى مصر تمت منذ أكثر من عشرين عاماً، وبالتحديد في عام ١٩٧٤، وهو عام دخول مصر فلك السياسة الأمريكية وهو نفس العام الذي صدر فيه قانون استثمار المال العربي والأجنبي، وفتحت مصر أبوابها وشبابيكها على مصاريعها في طريق الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها بالطبع الاستثمارات الأمريكية وأمريكا كما قال السادات إذا لم تكن تحمل ١٠٠٪ من أوراق اللعبة السياسية فهي تحمل ١٠٠٪ من أوراق اللعبة الاقتصادية.

لماذا غابت الاستثمارات الأمريكية عن مصر منذ عشرين عاما، وظلت غائبة حتى الآن؟ ألا تبدو حجة الإرهاب حجة واهية يقولها الوزير الأمريكي ليخرج من مطب أو يهرب من جواب يعرف إجابته تماما ولكنه لا يود أن يعلنه؟! الجواب أن أمريكا تريد مصر هكذا، تريدها فقيرة معدمة على حافة الهاوية بين الحياة والموت، لأنها لا ترحب ولا تريد زعامة مصر في المنطقة، لأن أمريكا تعرف تماماً أن مصر عندما تدخل ميدان التنمية وتقف على قدميها اقتصاديا تستطيع أن تفعل الكثير وأمريكا تعلم قبل غيرها أنه في ذلك الوقت لن تستطيع أية قوة في العالم أن تحرك السياسة المصرية عن مصالحها وعن أهدافها الوطنية.

إن أمريكا لاتريد أن تتعامل مع مصر القوية وهى بدلاً من أن ترسل لها الاستثمارات المالية - وهى قادرة بالطبع - أطلقت عليها الكلاب المسعورة: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأخيراً الجات. وهى ثلاثة كلاب مسعورة رشها أمريكا، تستطيع بإشارة من أصبعها أن ترسلها لمن تريد أن تقاومه تلك الكلاب وتعضه وتشغله عن أهم أمور حياته ليعيش دائما فى رعب قاتل. هذا بالضبط ما تعلته وماتفعله أمريكا فى مصر واقتصاد مصر. أما القول الآخر وهو التباطؤ فى الخصخصة وهو قول مضحك أيضاً، فأولاً لا علاقة بين التباطؤ وقدوم الاستثمارات، كما يمكن القول أنه منذ عشرين عاماً لم تكن هناك خصخصة ولامنذ عشرة أعوام، المهم كما قلت أن تظل مصر هكذا تقف على قدميها بالكاد وعندما تنتهى الخصخصة - وهى حتما سوف تنتهى - وعندما يقضى نهائيا على الإرهاب. وهذا سوف يحدث قريباً، سوف يجد وزير التجارة الأمريكى أو أى وزير أمريكى آخر سببا جديدا لإحجام الاستثمارات المالية الأمريكية عن العمل فى مصر.

بقيت ملاحظة خاصة أيضاً بتصريحات وزير التجارة الأمريكى. الغريب أن كلام الوزير الواضح عن أسباب عدم وجود استثمارات أمريكية فى مصر وإرجاع ذلك إلى بطء عملية الخصخصة ثم الإرهاب، هذه التصريحات نشرت فى جميع أنحاء العالم نشرتها الصحف الأجنبية بل نشرتها الصحف العربية التى تصدر عن عواصم أجنبية بل إن بعضها يطبع فى القاهرة. أما الصحف المصرية فلم تنشر هذه الأقوال مع أنها فيما يتصل بالإرهاب تصريحات هامة جداً، أليس فى هذه التصريحات ما يؤكد للشعب المصرى أن آثار الحوادث الإرهابية تتجاوز الآن الاعتداء على المواطنين الأبرياء أو رجال الشرطة الذين يقومون بواجبهم المقدس ثم قتل السياحة وضياع مالدها الكثير على الشعب المصرى، ويضاف إلى ذلك أيضاً خوف المستثمرين من الدخول إلى السوق المصرية، لماذا إذن الإحجام عن نشر تصريحات هى فى حقيقتها إدانة للإرهاب وتأييد لموقف شعب مصر ليه وحثه على مضاعفة الجهود فى محاربته وتخليص مصر من إرادته.

إننا نعرف تماما أنه لن يبنى مصر إلا أبناء مصر وأغلب الاستثمارات القائمة الآن يقيمها مصريون ثم بعض الإخوة العرب ثم قلة قليلة من الأجانب وسواء جاءوا أو لم يجيئوا وسواء وضعت الاستراتيجية الأمريكية مصر فى موقف السائر النائم أو

الصحيح المريض، فسوف يقف العملاق على قدميه. عندئذ لن تكون مصر حرة من استراتيجية أى عالم جديد أو قديم بل ستكون لها استراتيجيتها ولها أهدافها ولها طرق تحقيق هذه الأهداف، والذى عرف طريق الحرية مرة سوف يعود إليه حتما مهما تحركت الأجهزة الالكترونية فى عواصم كبرى من العالم تضع أرقاما على الدول وتحركها كما يفعل الأطفال فى ألعابهم، وتنسى دائما أن الناس كل الناس لن تحركهم إلا قواهم وضمائرهم وهى دائما حاضرة وقوية، مهما بدت خائفة بعض الشيء.

■ القمصان المصرية:

قامت الدوائر الاقتصادية فى أمريكا ولم تقعد. أدركت أن السوق الأمريكية قد ضربت وأن الاقتصاد الأمريكى يتعرض لخطر وأن هناك مشكلة مستعصية تستوجب تدخل جميع الأجهزة السياسية والاقتصادية. لقد ارتكبت مصر عملاً خطيراً يهدد العلاقة بين البلدين الصديقين، ونسيت أمريكا فى غمرة هذا الاضطراب الشديد أن مصر صديق حميم لا يرفض لها طلبا، تسير معها منذ سنوات فما الذى حدث؟ هل اكتشفت أمريكا مثلاً أن مصر - فى غفلة منها - قد نجحت فى صنع القنبلة الذرية؟ هل فعلت مصر ما تتهم أمريكا به كوريا أو باكستان، لا نقول إسرائيل، فأمريكا تعلم جيداً أن فى إسرائيل قنابل وفى إسرائيل مفاعلات ذرية فى ديمونة وفى غيرها، ولكنها تغض الطرف عن هذا كله كما يقول المثل العربي:

> وعين الرضا عن كل عيب كليلة.. ولكن عين السخط تبدى المعايبا

فما الذى أبدته عين السخط الأمريكية من عيب مصري؟ ما هذه المأساة؟

إن الإدارة الأمريكية لاحظت أن هناك زيادة سريعة فى واردات القمصان المصرية الرجالى القطنية والقمصان الرجالى المنسوجة من ألياف صناعية فى مصر. لقد حدثت زيادة فى واردات هذه الأصناف من مصر وأن ذلك تسبب فى اضطراب حقيقى للسوق الأمريكية وكانت صادرات القمصان القطنية المصرية قد وصلت إلى ٣٩٧ ألف دستة فى السنة المنتهية فى أكتوبر ١٩٩٣، بينما صادرات القمصان المنسوجة من ألياف صناعية ١ ,٢٧ ألف دستة. حددت السلطات الأمريكية موعدا

لإجراء مشاورات لضرورة تحديد حصة من صادرات الولايات المتحدة من القمصان المصرية.

وفى تصريح للمهندس محمود إبراهيم رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج ورئيس اللجنة الدائمة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية (المصور) قال أن تعاقدات الشركات المصرية من قطاع الأعمال العام أى من القطاع العام ومن القطاع الخاص ومن الشركات الاستثمارية مع المستوردين الأمريكيين لا تتعدى أى لا تزيد على مليونى دستة لعام ١٩٩٤. وجارى فتح الاعتمادات وتنفيذ هذه التعاقدات، ولذا فإن ما قبلت مصر التشاور مع السلطات الأمريكية فيه، فسوف يسفر من حصة وسيترتب على تحديد هذه الحصة وقف العمل فى جميع المصانع التى تنتج هذا النوع من المنسوجات. قال المهندس محمود إبراهيم أن كل الأرقام الأمريكية تؤكد أن الصناعة الأمريكية لم تتأثر سلبيا خلال السنوات الثلاث الماضية، هذا بخلاف أن هناك دولاً أخرى يزيد حجم صادراتها من القمصان القطنية والمنسوجة من ألياف صناعية عن صادرات مصر من نفس النوعية، ومع ذلك لم يتخذ ضدها أية إجراءات ولم يحدث هذا الذعر الشديد فى السلطات الأمريكية، ولم تستدع للتشاور. من هذه الدول مثلاً: الكويت وهندوراس وغيرهما. قال أن هذا الإجراء يمثل تصرفا تعسفيًا لم يسبق له مثيل يهدد الصناعة المصرية فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بصورة عامة مشيرا إلى أن فرض حصة على صادرات مصر من هذه القمصان سوف يكون مدخلاً لفرض حصص على نوعيات أخرى ويشكل يحجم فرص التصدير إلى الأسواق الأمريكية. من ناحية أخرى كشفت الأرقام أن صادرات مصر من المنسوجات القطنية إلى الأسواق الأمريكية قد وصلت فى السنة المنتهية فى أكتوبر ١٩٩٣ إلى حوالى ٣٩٧ ألف دستة، بينما وصلت صادرات هندوراس ٣٢٥ ألف دستة.

وبالنسبة للقمصان المنسوجة من ألياف صناعية فلم تتجاوز صادرات مصر عن الفترة نفسها ٢٧,١ ألف دستة بينما بلغت صادرات هندوراس ٨٧,٣ ألف دستة، ومع ذلك لم تستدع السلطات الأمريكية أحداً من هندوراس للتشاور، ورغم أن صادرات دول أخرى مثل كينيا وكولومبيا حققت طفرات فجائية فى السنة المنتهية فى

أكتوبر ١٩٩٣ ـ مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة ـ فلم تنزعج السلطات الأمريكية. وكشفت الأرقام أيضا أن نصيب صادرات مصر من تلك القمصان لم يتعد ١,٥٪ من إجمالى وارد الولايات المتحدة من هذه النوعية. ومن ثم لا يمكن الاقتناع بأن تلك النسبة يمكن أن تؤدى إلى اضطراب السوق الأمريكية التى تستورد من القمصان القطنية وحدها حوالى ٢٠ مليون دستة، منها ٩٣٪ تستورد من دول تخضع لنظام الحصص، أى مراقبة جيدة من السلطات الأمريكية والتى ترتضى بأنها لا تؤدى إلى اضطراب لأسواقها.

وبالنسبة لما أثارته المذكرة الأمريكية بشأن انخفاض الأسعار المصرية مقارنة بأسعار الإنتاج الأمريكى فقد أوضح رد صندوق الدعم مستنداً إلى الإحصاءات الأمريكية ذاتها أنه لا يوجد إغراق من الجانب المصرى، خاصة إذا تم النظر إلى مستويات أسعار القمصان المصدرة من هولندا أو كينيا. تخوفات كثيرة لدى الصناع المصريين من أنه كلما حقق منتج مصرى من الملابس الجاهزة تقدما فى الأسواق الأمريكية، كلما هبت السلطات هناك تفرض حصة عليه، كما سبق أن حدث فى الـ (تى شيرت) الخاص بالسيدات و(البنطلون الصوف)و (فوط المطبخ)

الغريب والغريب جداً أن ما تفعله أمريكا فى هذا الموضوع بالذات يتناقض تناقضا كاملا مع ما دعت إليه الاتفاقية الدولية للتجارة والتى دعت أمريكا إليها والتى اعتبرتها من إنجازات السياسة الأمريكية الجديدة والتى تعتمد عليها فى إصلاح الاقتصاد الأمريكى والذى يدفع ثمن هذا الإصلاح جميع دول العالم خاصة الدول النامية والفقيرة وهى اتفاقية الجات. وجاء فى هذه الاتفاقية بالذات بالنسبة للمنسوجات والملابس. النظام القائم حاليا قبل تطبيق اتفاقية الجات هو نظام الحصص وتسمى الاتفاقية القائمة حاليا اتفاقية الألياف المتعددة التى توجب اتفاق البلدان المستوردة والمصدرة لتحديد حصص بين كل بلد، وسيتم الإلغاء التدريجى لهذه الحصص خلال فترة عشر سنوات وعلى أربع مراحل، وبعد ذلك تدرج قواعد تجارة المنسوجات والملابس كليا مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أى مع البنود الأخرى الخاصة بالتجارة فى اتفاقية الجات مثلها مثل أى سلعة أخرى.

تتضمن صيغة دمج الحصص الحالية ملحقا بدرج جميع منتجات المنسوجات والملابس تبعا لحجم التجارة فى سنة ١٩٩٠ وفى أول يوليو ١٩٩٥، وهو اليوم الذى بدأ فيه مفعول اتفاقية الجات وتجب إزالة تعقيدات اتفاقية الألياف المتعددة عن ٦٪ من إجمالى الواردات وبعد ثلاث سنوات تزال القيود عن ١٧٪ أخرى ثم ١٨٪ بعد أربع سنوات من ذلك، بحيث بعد السنوات السبع الأولى تكون جميع التعقيدات قد أزيلت عن ٥١٪ من الواردات. وبحلول أول يوليو ٢٠٠٥ تزال جميع الحصص الباقية. معنى ذلك بوضوح أن النظام المعمول به حاليا فى ميدان المنسوجات والملابس، أى تقرير الحصص هو فى سبيله إلى الزوال، وأن أمريكا وهى قائدة معركة الجات قد قررت إزالة نظام الحصص ورفع القيود عن تجارة المنسوجات والملابس حتى سنة ٢٠٠٥ على عدة مراحل، لماذا إذن ونحن بعد عام واحد، أى منذ بداية يوليو ١٩٩٥، سنبدأ فى إزالة هذه الحواجز؟ لماذا التمسك بها الآن؟..

لماذا محاولة تخفيض الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة فى هذا الميدان بالذات. ربما كان من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تنزعج إذا كانت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت أو أن الميزان التجارى بين الولايات المتحدة ومصر قد بدأ يميل لصالح مصر. فى هذه الحالة يكون من حق أى دولة أن تحاول أن تحمى اقتصادها، ولكن نظرة سريعة إلى الصادرات والواردات بين مصر وأمريكا تظهر حقائق هامة جدا. يقول تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الصادرات والواردات من وإلى مصر أو بين مصر والولايات المتحدة، يقول هذا التقرير بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لمصر خلال عام ملياران و٩٢٠ مليون دولار مقابل صادرات قيمتها ٣ مليارات و٢٦ مليون دولار فى العام السابق ١٩٩٢، بمعنى أن هناك نقصا فى الصادرات إلى مصر وسببه انخفاض القمح المستورد من أمريكا وتمثل الصادرات الأمريكية نحو ٣٠٪ من جملة الواردات السنوية، وتعتبر السوق المصرية فى المرتبة ٢٧ بالنسبة لأكبر الأسواق عالميا للصادرات الأمريكية.

ويوضح التقرير الاقتصادى الصادر- كما قلنا- عن السفارة الأمريكية بالقاهرة أن الصادرات الأمريكية لمصر قادرة على المنافسة فى السوق المصرية على الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن وفى مواجهة المنافسة الشديدة للصادرات الأوروبية، وأن التكنولوجيا الأمريكية قادرة على المنافسة بشرط الالتزام بالأسعار المعقولة والمناسبة

بحكم أن الأسواق المصرية أسواق حساسة للغاية للأسعار وأن اعتبارات الجودة والكفاءة للسلع تأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة لقرارات الشراء لجمهور المستهلكين على الأخص، وأن قواعد المناقصات الحكومية تقضى بإرساء العطاءات على العروض الأقل والأرخص بغض النظر عن الجودة.

أشار التقرير إلى أن الغرفة التجارية الأمريكية بمصر والتى تضم نحو ٦٠٠ عضو تعتبر أكبر جماعة مصالح لرجال الأعمال الأمريكيين فى منطقة الشرق الأوسط، وتشير التقريرات أن هناك ٢٠٠ شركة أمريكية لها مكاتب اتصال بمصر، عدا ١٨٠٠ شركة أمريكية أصبح لها وكلاء مصريون، بالإضافة إلى ٥١ شركة مشتركة أمريكية فى مصر تقوم بإنتاج سلع متنوعة تبدأ من السلع الاستهلاكية المصرية للاستخدامات الشخصية وتتراوح بين إنتاج البطاريات للسيارات والجرارات واحتياجات المكاتب وتوجه إنتاجها للسوق المحلية وللتصدير للخارج وعلى الأخص الأسواق الخليجية.

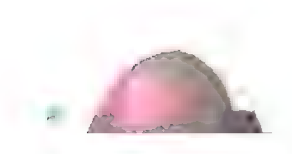
وأكد التقرير حقيقة هامة بالنسبة للاستثمارات الخارجية فى مصر حيث أشار إلى أن أغلبية الشركات المشتركة الأمريكية العاملة فى مصر تحقق أرباحا ملائمة ومعقولة، وأن الاستثناء الوحيد لذلك هو الشركات العاملة فى مجال إنتاج الدواء حيث تخضع أسعار الإنتاج للتحديد بالاشتراك بين الشركات والأجهزة الحكومية المسئولة وأن فروعا للشركات الأمريكية فى مجال السلع الاستهلاكية الجاهزة قد اتسع نطاقها فى مصر ولم تقتصر فروعها على القاهرة والإسكندرية، بل امتدت إلى العديد من المحافظات الأخرى مثل محلات بيع الآيس كريم والزبادى.

وأوضح التقرير أن السوق المصرية تحتاج خلال الفترة القريبة القادمة إلى المزيد من الإنتاج والاستثمار لمجموعة عريضة من السلع، وفى مقدمتها منتجات البلاستيك ومعدات وآلات مشروعات البترول والغاز وخدماتها، ومعدات الاتصال والقوى الكهربائية والكومبيوتر وكذلك الطائرات وقطع غيارها والمعدات والآلات اللازمة لشبكات توصيل المياه وتنقيتها ومجالات الإنشاء والتشييد ومستلزمات الأمن والسلامة والكيماويات الصناعية واحتياجات المعامل والأجهزة العلمية، بالإضافة إلى خدمات الإدارة والتصنيف. وأوضح التقرير أن الصادرات المصرية لأمريكا بلغت

قيمتها ٥٠٧ ملايين دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ من يناير حتى أكتوبر مقابل ٤٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٢ و ٢٠٦ ملايين دولار فى عام ٣٩٦،٩١ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للاستثمارات الأمريكية فى مصر فإن قيمتها الإجمالية تبلغ نحو مليار دولار خلال عام ١٩٩٣، نصفها تقريبا استثمارات فى قطاع البترول والنصف الآخر استثمارات فى مجالات مختلفة، وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الأمريكية الإجمالية فى مصر بلغت ٩٢٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٢، منها ٧٣٥ مليون دولار فى قطاع البترول مقابل استثمارات إجمالية مقدارها مليار و ٢٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٩١ منها مليار و ٤٦ مليون دولار فى قطاع البترول.

رغم كل هذه الحقائق الواضحة والتى تعلمها السلطات الأمريكية نفسها نجد أن أمريكا غاضبة لأن مصر صدرت إليها وبناء على طلبها بعض القمصان القطنية.. ماذا إذن تفعل فى اتفاقية الجات التى وقعت أخيراً؟






صندوق النكد الدولى

- علاقة سرية غير شرعية مع مصر
- الاستسلام أو الكارثة
- قتل الفقراء
- صندوق الدين
- صورة وردية
- نهب مصر
- هذا الاتفاق
- رأس المكسيك الطائر
- بقر أوربا
- بين الاغنياء والفقراء
- في خدمة إسرائيل



■ الإستسلام أو الكارثة:

ليس من المصادفات البحتة أن يصدر البنك الدولى تقريرا منذ فترة، يتهم به الاقتصاد المصرى بالتقصير فى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها بين الحكومة المصرية والبنك فى مايو ١٩٩١. وليس من المصادفات البحتة أن تتكرر المحادثات بين خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مع الخبراء المصريين فى مصر وفى أمريكا وفى غيرها دون الوصول إلى نتيجة وأن يصر الصندوق والبنك على موقفهما إصرارا غريبا، وأن يحدث هذا كله فى الوقت الذى تثار فيه مسألة المعونة الأمريكية كل يوم تقريبا، إما فى الصحف الأمريكية وإما على لسان بعض أعضاء الكونجرس من الجمهوريين أو الديمقراطيين حتى الإذاعات التى ليست طرفا فى الموضوع اعتبرته أحد موضوعات الساعة، فقد عقدت إذاعة وتليفزيون الـ ب ـ ب . سى عدة ندوات اشترك فيها أعضاء من الكونجرس الأمريكى وكلها تتحدث عن المعونة الأمريكية لمصر وأسبابها والدور الذى تقوم به مصر من أجل السلام والاستقرار وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

نعم ليس ذلك من قبيل المصادفات فالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ليسا مؤسسات عالمية تملك فى يدها مصيرها وقرارها ولكنها وإن ارتدت ثوب العالمية إلا أنها تظل مؤسسات أمريكية تتحرك كعباد الشمس فى الاتجاه الذى تريده السياسة الأمريكية، فالبنك والصندوق يضغطان حيث تريد منهما أمريكا أن يضغطا ويحلا المشاكل إذا أشار لهما مسئول أمريكى كبير بينصره لا بخنصره إشارة رقيقة لايراها أحد. وقبل أن نستطرد فى هذه الصلة الوثيقة وتأثيرها الحالى على الاقتصاد المصرى نتوقف أمام تقرير أصدرته وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية

بمناسبة مرور ٢٠ عاما على تعاملها مع الحكومة المصرية، وبعد أن استعرضت الوكالة في تقريرها المساعدات المالية الأمريكية التى قدمت لمصر خلال ٢٠ عاما خلصت إلى إنجازات هذه المعونة فقال التقرير أنه بسبب المعونة الأمريكية لمصر قد تم الآتي:-

أولا: انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال خلال العشرين سنة التى قدمت فيها أمريكا لمصر المعونة المالية بنسبة ٥٢٪.

ثانيا: تم بمساعدة المعونة تطعيم الأطفال ضد الأمراض بنسبة ٦٠٪ من المواليد.

ثالثا: انخفضت نسبة الإنجاب بسبب برامج تحديد النسل وتنظيم الأسرة.

رابعا: تلاشت ظاهرة طفح المجارى فى شوارع القاهرة والإسكندرية وانخفضت نسبة المجارى التى تلقى فى البحر على شاطئ الإسكندرية

خامسا: تحسنت خدمات التليفونات فى القاهرة والإسكندرية

سادسا: زاد إنتاج الكهرباء بنسبة ٤٠٪ من الطاقة الكهربائية التى كانت تنتجها مصر

هذه أهم الإنجازات التى رأت هيئة المعونة الأمريكية أنها أنجزتها فى مصر بسبب المعونة الأمريكية والتى نرى أنها توشك أن تكون عبئا على مصر لا إضافة حقيقية لاقتصادها.

ونعود للمصادفات البحتة التى تجعل - فى هذه الأيام - من البنك الدولى ومن صندوق النقد الدولى قوتى ضغط على الاقتصاد المصرى بهدف تحقيق أشياء لا علاقة لها بمستقبل الاقتصاد المصرى ولا شأن لها بحاضر ومستقبل شعب مصر والتكوين الرسمى والواقعى لكل من الصندوق والبنك وتجارة الدول الغنية مع مصر فى سحب تمويل السد العالى فى عام ١٩٥٦، كل ذلك يقطع بأنه لا يمكن الفصل بين المعونات الأمريكية والصندوق والبنك الدوليين، فقد بلغ ما تم تخصيصه من المعونات لمشروعات الكهرباء والصرف الصحى والتليفونات كما ذكرت ٥٦٪ فى حين خصص للقطاع الخاص ١٠٪ و٣٪ فقط للمشروعات الاجتماعية والتى تهم ملايين المواطنين.. إن ثمن القمح الذى تستورده مصر يسدد من المعونة ويستغرق منها مبلغا ضخما ورغم ذلك فقد رفضت إدارة المعونة الأمريكية منح قطاع الزراعة أية اعتمادات لتطوير الإنتاج الزراعى وتحديثه حتى يظل القمح أو بالأحرى يظل

رغيف الخبز الذى يقتات به الشعب المصرى خاضعا لقرار سياسى للكونجرس الأمريكي.

إن الصندوق والبنك يضغطان بشدة لرفع سعر الكهرباء بنسبة ١٤٠٪ وخفض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٢٥٪ وبالإسراع فى بيع ٣١٧ شركة من شركات قطاع الأعمال فى أقل وقت ولو بأبخس الأثمان. إن هذه الثروة القومية الهائلة يرغب البنك والصندوق وترغب الإدارة الأمريكية أن تلقى بها مصر إلى الأجانب من الأمريكيين أو من الإسرائيليين بأرخص الأسعار، إن جهد الشعب المصرى وعرقه خلال ثلاثين عاما معروض للبيع بالمزاد وبالتراب، بشرط أن يكون صاحب التراب هذا هو خواجة أمريكى او إسرائيلي، ويعجز البنك ويعجز الصندوق وتعجز الإدارة الأمريكية عن تقديم مبرر مقنع أو معقول أو مقبول للتفريط فى ثروة الشعب المصرى بهذه السرعة الهائلة وفتح أبواب مصر وتقديم اقتصادها لقمة سائغة فى يد المغامرين من الأجانب.

يصر الصندوق ويصر البنك على تخفيض سعر الجنيه المصرى رغم معارضة الحكومة المصرية ورغم معارضة جمعيات رجال الأعمال المصريين ورغم إعلان السيد رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بتخفيض الجنيه، إلا أن الصندوق والبنك مازالا يأملان أن يصلا إلى هذه النتيجة بل لقد أوحى الصندوق والبنك إلى عملاء فى العالم يرتدون مسوح الخبراء ليكتبوا أن مصر لو لم تقم بتخفيض الجنيه بأسرع وقت ممكن، فهى على شفا الانهيار وكانت وكالة الأنباء الفرنسية قد أذاعت تقريرا منسوبا إلى مصادر اقتصادية غربية يقول التقرير:-

تعتبر مصادر اقتصادية غربية أن مصر تتجه نحو الكارثة إذا لم تخفض سريعا قيمة عملتها كما يطالب صندوق النقد الدولى. وقد استأنفت مصر وصندوق النقد الدولى الحوار بينهما. وأفاد موظف دولى رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه ان خلافات جوهرية لا تزال قائمة لا سيما حول سعر الصرف، وكانت المحادثات توقفت منذ زيارة المدير العام لصندوق النقد الدولى ميشال كامدوسو إلى القاهرة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية.

ويعارض صندوق النقد الدولى الطريقة التى تتبعها مصر لإدخال الإصلاحات

التى يعض عليها الاتفاق الموقع بين الطرفين فى العام ١٩٩١ . وأفاد خبير غربى فضل عدم الكشف عن اسمه أن صندوق النقد الدولى يقترح تخفيض قيمة العملة المصرية ما بين ٢٠ و ٢٥ فى المائة على الفور أو تدريجيا على ١٢ و ١٨ شهرا وقد اتخذ النقاش منحى سياسيا منذ أن تعهد الرئيس المصرى حسنى مبارك هذا الصيف بعدم المساس بالعملة المصرية.

واعتبر هذا الخبير أن تخفيض قيمة العملة ضرورى فمصر تصدر حاليا إذا ما استثنينا النفط أقل مما كانت تصدر قبل عشر سنوات بالأرقام الفعلية وهذه حالة فريدة وأضاف الخبير نفسه الذى استند إلى دراسة قام بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أغسطس الماضى أن قدرة مصر على التنافس تراجعت منذ العام ١٩٩١ بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠ فى المائة. ولا يزال الفرق فى نسبة التضخم مع الدول المتطورة كبيرا على الرغم من تراجعه وقد بلغ ٣,٩ فى المائة مع الولايات المتحدة.

وتابع هذا الخبير أن مساهمة الصادرات غير النفطية فى إجمالى الناتج المحلى تشكل أكثر بقليل من ٤ فى المائة فى حين كانت تبلغ ٦ فى المائة فى العام المالى ٩٣ ـ ٩٤ وفى العام ١٩٩١ توقع صندوق النقد الدولى أن تصل الصادرات المصرية إلى ٢,٩٨ مليار دولار للعام المالى ٩٣ ـ ٩٤ لكن قيمة هذه الصادرات لم تتجاوز ١,٦١ مليار دولار أى أقل من القيمة التى وصلت إليها قبل بدء الإصلاحات فى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (١,٩٨ مليار دولار) وشدد الخبير على أن مصر إذا ما استثنينا الصادرات النفطية لا تصدر أكثر بكثير من سوريا حيث إجمالى الناتج المحلى أقل بأربع مرات وتصدر مصر أقل بمرتين من تونس وبعشر مرات من تركيا

وتراجعت القيمة الإسمية للصادرات غير النفطية بنسبة ٢١ فى المائة منذ ثلاث سنوات وهى نسبة الارتفاع ذاتها التى سجلتها العملة المصرية

واعتبر أن مصر تلحق الضرر الكبير بصورتها فى الخارج، وستتمكن إذا ما أبرمت اتفاقا مع صندوق النقد الدولى أن تحسن صورتها التى تقلق المستثمرين وستسجل قيمة الاستثمارات المباشرة فى مصر هذا العام أقل من ٤٠٠ مليون دولار، أى أقل بمرتين من هذه الاستثمارات فى شيلى وست مرات أقل من أندونيسيا. وختم الخبير

قائلا أن الرئيس التشيلى السابق الجنرال أغوستو بينوشيه أكد فى العام ١٩٨١ أنه بفضل قطع يده على تخفيض قيمة العملة.

لقد قام بتخفيض قيمة العملة فيما بعد ولم يخسر يده.

وقال المعارضون لتخفيض الجنيه وهم كما ذكرنا الحكومة المصرية والبنك المركزى المصرى ورجال الأعمال ومئات الاقتصاديين الذين أدلوا بدلوهم فى الموضوع يقولون بوضوح شديد أن تخفيض سعر الجنيه المصرى سيؤدى إلى مزيد من الكساد الاقتصادي، ولما كانت مصر تستورد مستلزمات الإنتاج جميعها والتى سوف يرتفع ثمنها بخفض سعر الجنيه، معنى ذلك تدهور الصناعات المصرية وارتفاع أسعار السلع والمنتجات وقد قدرت نسبة زيادة الأسعار بين ٦٥٪ و ٧٠٪ وخاصة أن مصر تستورد احتياجاتها من المواد الغذائية وفى مقدمتها القمح والدقيق والسكر

كما أن خفض الجنيه يرفع أسعار السلع ويفقد الإنتاج المصرى الميزة التنافسية فى السوق الخارجية، ولم يكتف الصندوق بطلب تخفيض الجنيه المصرى بل جدد اعتراضا على تدخل الحكومة المصرية فى الحفاظ على قيمة الجنيه فى حالة تخطى الدولار ٣٤٥ قرشا، مطالبا الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات أكثر إيجابية فيما يتعلق بالتحرير الكامل لأسعار صرف الجنيه وترك قيمته تماما لآليات السوق دون أى تدخل أو دعم، ودعا الصندوق فى مذكرة أرسلها للحكومة المصرية إلى الإسراع فى تنفيذ طلبه المتعلق بأن تستبدل بمديونيتها فى أذون الخزانة سندات متوسطة الأجل لا تزيد مدتها على ٥ أعوام.

وتضمنت مذكرة الصندوق طلبا بتسهيل مهمة لجنة الرقابة المشتركة من الصندوق والبنك والحكومة فى مراقبة استخدام السلطات المصرية لاحتياطيات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى والتقدم ببيانات وافية حول مختلف أوجه الاستثمارات الخاصة بهذه الأموال سواء التى فى الداخل والخارج وحجم السيولة التى يحتفظ بها البنك المركزى وبنوك القطاع العام الأربعة عن تلك الاحتياطيات وحصرها بالكامل كل ٣ أشهر عند كل مراجعة دورية للجنة، وكذا يؤخذ تعهد على الحكومة والبنك المركزى للحصول على موافقة هذه اللجنة قبل توجيه أى جزء من هذه الأموال فى أية استثمارات جديدة أو استخدامات أخرى.

واعتقد أنه لا حاجة للقول بأن ما يطالب به الصندوق والبنك ليس المساعدة فى إصلاح الاقتصادى ولكنه محاولة مكشوفة للسيطرة على الاقتصاد المصرى سيطرة كاملة، وإذا كنا نذكر بهذه المناسبة (صندوق الدين) الذى فرضه الانجليز والفرنسيون على موارد مصر فى عهد إسماعيل ليس من قبيل تداعى ذكريات تاريخية ولكنه صورة طبق الأصل عما مرت به مصر عندما كانت تحت الولاية العثمانية وتحت الوصاية الانجليزية والفرنسية، وما قبلته مصر فى تلك الأيام لا يمكن أن تقبله وهى دولة حرة مستقلة يملك شعبها مقدراتها وتملك قرارها بأيديها

إن استخدام كلمة الكارثة هو محاولة للتخويف من رفض سياسة الصندوق التى تفرض الاستسلام الكامل حتى تظل مصر دائما تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها الاستعمارية. إن ثمن كل ذلك كان ٤ مليارات دولار، هى القسط الباقى من الديون. والسؤال هل تساوى التضحية بالاقتصاد المصرى وتخفيض سعر الجنيه وانهيار اقتصادنا والاستسلام الصاغر للمراقبة والمراجعة، هل يساوى ذلك كله ٤ مليارات دولار؟

■ قتل الفقراء:

من المصادفات السعيدة وغير السعيدة فى نظر البعض الآخر أن عقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة تزامن مع احتفال صندوق النقد والبنك الدوليين بعيدهما الخمسينى. وقد جاء مدير صندوق النقد الدولى إلى القاهرة، ونشرت الصحف أنه التقى بالسيد رئيس الجمهورية واستنتجت هذه الصحف أن الحديث دار بين رئيس الجمهورية ومدير الصندوق عن العلاقات بين الحكومة المصرية والمنظمة الدولية. وتوسعت صحف أخرى فى تفسير زيارة المدير واعتبرت وجوده فى القاهرة فرصة لمناقشة الموضوعات المعلقة بين الحكومة المصرية والمنظمتين الدوليتين الصندوق والبنك.

ولكن يبدو أن زيارة مدير الصندوق للقاهرة كان هدفها الأول هو حضور بعض اجتماعات مؤتمر السكان والتنمية، لأن مدير الصندوق يعتبر نفسه شريكا فى المؤتمر ومالكا لمحور هام أو هو بالأحرى المحور الهام فى المؤتمر وهوالتنمية. وتصريحات ميشيل كمديسو رئيس المجلس التنفيذى والمدير الإدارى للصندوق فى مؤتمر صحفى

عقده أثناء الجلسة المسائية فى اليوم الأول من اجتماعات مؤتمر السكان تكشف عن أسرار زيارته للقاهرة إذ قال:

"إن الإصلاح الاقتصادى هو الطريق الوحيد الذى يجب أن تسلكه الدول النامية لحل مشاكلها ومساعدة نفسها بنفسها كما أكد أن مشكلة الديون فى الدول الفقيرة متفاقمة وأن الدول الصناعية تسعى لإسقاط هذه الديون وفوائدها لمساعدة الدول الفقيرة فى تجاوز أزمتها وأكد المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى أن محاربة الفقر وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية ورفع المستويات المعيشية للبشر فى مختلف مناطق العالم هو أحد الأساليب الهامة والناجحة لمواجهة الأزمة السكانية المستحكمة التى ستواجه العالم فى المستقبل.

وأوضح أنه أصبحت هناك علاقات مشاركة بين دول العالم المختلفة، تهدف إلى التعاون من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادى وتطوير السياسات الاقتصادية والإنمائية بحيث تتوائم مع المتغيرات الدولية الجديدة. ودعا كمدبسو إلى المضى قدما فى سياسة تقليص ميزانيات الدفاع فى مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية وتوجيه هذه الميزانيات إلى رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للسكان"

كما حضر إلى القاهرة رئيس البنك الدولى لويس برستون وعقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن البنك الدولى (يساند أنشطة خفض معدلات الخصوبة التى تمثل حوالى ٥٠٪ من المشروعات التى يمولها مشيرا إلى أن البنك قدم مليارى دولار لقطاع التعليم واستمرار الفتيات فى المدارس وقال: (إن هدف البنك هو مساعدة الفقراء على التخلص من أسباب الفقر الذى يمثل تهديدا خطيرا لكل أهدافنا، وأكد رئيس البنك الدولى أن البنك لا يربط سياسة الإصلاح التى يوصى بها الدول باتباع نظام معين فى مجال تنظيم الأسرة، ولا تضع سياسة السكان شرطا لمنح القروض والمساعدات ولكل دولة الحق فى اتخاذ ما يناسبها من إجراءات فى مجال السكان.

واضح من هذه التصريحات أن المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى ورئيس البنك الدولى حضرا إلى القاهرة ليشتركا فى اجتماعات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية وأن يعلنا أنهما مؤهلان لمحاربة الفقر، المشكلة الكبرى التى تخرج منها كل المشاكل فى العالم، الزيادة المطردة فى السكان وخاصة بين الفقراء الذين يأكلون

حقوق الأجيال القادمة فى الحياة ويلوثون البيئة ويحكرون سراج أخشاب العالم بشاكلهم . البنك والصندوق - إذن - أرسلا الرئيس والمدير إلى مؤتمر السكان لكى يطمئنوا الزبائن، خاصة إذا عرفنا أن الدول الفقيرة لم تستخدم من المبالغ المرصودة لتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادى وهى ٨,٤ مليار دولار إلا مبلغ ٣,٣ مليارات دولار فقط.

اى أن هناك أكثر من ثلاثة أرباع المبلغ لم تستخدم بعد، وهو فى حاجة لكى ينفق ولكى يدر عائدا مجزيا أن تتقدم دول نامية أخرى كى تستفيد من هذه المبالغ المتاحة بشرط أن تشرع على الفور فى الإصلاح الاقتصادى بالشروط الموضوعة مسبقا ولكن هل هذه الشروط المفروضة على الدول النامية والفقيرة تسبب مشاكل فى هذه الدول او تثير الرفض والنقد فى هذه الدول المغلوبة على أمرها فى الواقع هناك استسلام غريب تلقاه هذه المنظمات من دول العالم النامية أو الفقيرة، والمعارضة تأتى فى هذه المرة من الدول الغنية بل من أقوى دول العالم وهى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الأمر والنهى فى الصندوق والبنك والأمم المتحدة وجميع المنظمات التابعة لها. لقد تكون لتجمع مركزه واشنطن يضم ٣٥ مجموعة نشطة فى مجالات التنمية وحماية البيئة والنشاط الدينى والعمل، بما فى ذلك مجموعة السلام الأخضر وصندوق الدفاع عن البيئة وجماعة أوكسفام الأمريكية وأصدقاء الأرض.

تحركت هذه المجموعة فى مناسبة احتفال الصندوق والبنك الدوليين بعيدهما الخمسين، وبهذه المناسبة أصدر البنك الدولى تقريرا يظهر تحسنا كبيرا طرأ على مستويات المعيشة فى العالم، يقول لويس برستون رئيس البنك. (إننا نحقق تقدما مطردا، فقد زاد متوسط عمر الإنسان بين الـ ٢,٢ مليار نسمة الذين ينتمون إلى البلدان الـ ٥٥ ذات الدخل المتدنى (الفقراء) من ٥٣ عاما إلى ٦٢ عاما. كما تراجعت نسبة وفيات الأطفال وتضاعف الناتج المحلى على مدى الأعوام العشرين الماضية)

قال التجمع الأمريكي: (إن مليارات الدولارات التى أنفقتها المؤسستان الدوليتان فى الدول النامية على مدى نصف قرن، كان يجب أن تحدث كثيرا من الإنجازات وخاصة أن ثلث سكان الدول الفقيرة ، أى نحو ١,١ مليون إنسان، لا يزال يعيش من دخل يومى لا يتجاوز الدولار الواحد تقريبا).

وقد بدأ هذا التجمع حملة أطلق عليها اسم (خمسون عاما تكفى) تدعو إلى

توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن المساهمة فى المؤسستين الدوليتين إلى أن تحدثا إصلاحات أساسية ذات أثر فعال فى طريقة عملهما.

ويسعى هذا التجمع حاليا إلى الحيلولة دون موافقة الكونجرس الأمريكى على طلب إدارة الرئيس بيل كلينتون تخصيص ١٠٠ مليون دولار لبرنامج المساهمة فى تعديل الهياكل الاقتصادية فى العالم، الخاص بصندوق النقد الدولى و ٢٣,٣ مليون دولار من رؤوس الأموال التى يتم دفعها للبنك الدولى.

ويسعى التجمع إلى تحويل المساهمات الأمريكية فى المؤسستين الدوليتين إلى برامج المساعدات الثنائية.

ويقول أعضاء التجمع أن الهدف من الأموال المخصصة لتعزيز برامج تعديل الهياكل الاقتصادية كان فى الأساس دعم التعديل الاقتصادى النشيط فى البلدان الأكثر فقرا، لكن هذه البلدان لم تستفد من هذه الأموال بسبب الشروط القاسية جدا التى يفرضها الصندوق والبنك الدوليان.

وتوجه أشد الانتقادات إلى الطريقة التى تتبعها المؤسستان الدوليتان فى إجبار الدول النامية على تنفيذ برامج إصلاح اقتصادى رئيسية مدعومة ببرامج صندوق النقد الدولى، وبقروض مخصصة لتعديل الهياكل الاقتصادية وإلى الطريقة التى عولجت بها مشكلة الديون العالمية فى السبعينيات والثمانينيات وهى الطريقة التى يعتبرها منتقدو المؤسستين الدوليتين تدميرا للفقراء

ويقول المنتقدون أيضا أن المؤسستين الدوليتين تمكنتا من التهرب من المسئولية والحساب بسبب عدم الوضوح فى عملياتهما ويشير هؤلاء إلى أن تحقيقا داخليا أجراه البنك الدولى نفسه فى أنشطته كشف أن ٣٧,٥ فى المائة من المشاريع التى رعاها وأيدها آلت إلى فشل.

ويسعى التجمع إلى إجراء إصلاحات فى المؤسستين الدوليتين، تتضمن إصلاحا بنيويا فيهما، بجعل الصراحة المطلقة والمحاسبة العامة الكاملة الشاملة ومشاركة الشعوب أو الفئات المعنية بمشاريع المؤسستين فى اتخاذ قراراتهما جزءا لا يتجزأ من تدبيرهما أو ممارساتهما العادية، فضلا عن توسيع مجال حصول الناس على المعلومات الخاصة بالمؤسستين كالأوراق التى تبحث فى أطر سياسات المؤسستين والتقارير التى يصدرها صندوق النقد الدولى عن أداء كل دولة من الدول

ويطالب أعضاء التجمع أيضا بأن تعدل المؤسستان نظمهما ولوائحهما مما يسهل أو يسمح بمزيد من مشاركة الوزارات الحكومية والخبراء المحليين والمنظمات غير الحكومية في نشاط المؤسستين.

ويطالب أعضاء التجمع أيضا بتغيير في طبيعة برامج إصلاح السياسة الاقتصادية لكي تدعم هذه البرامج «التنمية العادلة المنصفة التي يمكن أن تستمر والتي يشارك فيها المجتمع» وتتضمن هذه المطالبة - تحديدا - وقف العمل ببرامج تعديل الهياكل الاقتصادية. ويطالب التجمع أيضا بوضع حد نهائي للإقراض الذي يؤذي البيئة، وتقليص الدور الذي يلعبه كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، بما في ذلك إلغاء إدارة البنك الدولي لوكالة التنمية الدولية التي تقدم القروض الميسرة وإنشاء وكالة تنمية دولية مستقلة.

كما يطالب التجمع بخفض الديون المتعددة المصادر بغية تحرير المزيد من رؤوس الأموال لإنفاقها على التنمية التي يمكن أن تستمر، بما في ذلك إلغاء الديون المستحقة على الدول، وشطب قروض البنك الدولي التي كان البنك قد قدمها خدمة للمشاريع والبرامج الاقتصادية التي فشلت اقتصاديا

ويقول عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي الذي يدعم فكرة توقف الولايات المتحدة عن المساهمة في مساندة المؤسستين الدوليتين ماليا: «إن التأييد يزداد لهذه الفكرة». وقد ألغت لجنة المخصصات المالية في الكونجرس الأمريكي مساهمة الولايات المتحدة في الأموال المخصصة لتعديل الهياكل الاقتصادية بسبب الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة

وقد رد البنك الدولي على هذه الانتقادات بالوعد بأن يعيد النظر في معاملة الدول الفقيرة، غير أن كتيبا وزعه البنك في اجتماع القاهرة لم يخرج عن سياسته المعروفة التي تزيد الفقراء فقرا: والتي تدمر الدول النامية لحساب الدول الغنية. فقد جاء في نهاية الكتيب ما نصه: (تحتاج المنطقة إلى سياسات اقتصادية تؤدي إلى التوسع السريع والنشط في أنشطة القطاع الخاص وتحتاج الأنظمة التجارية إلى أن تكون أكثر انفتاحا، كما يجب تعزيز المنافسة الدولية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وضمان استقرار السياسات الاقتصادية العامة).



ونعود إلى السؤال الذى وضعناه عنوانا لهذا الكلام وأشير فى وضوح أن هذا السؤال: (هل تقتل الفقراء يحل مشكلة الفقر؟) هذا العنوان ليس جديداً أو ليس من إنشائى بل هو عنوان لمعركة ثارت على صفحات الصحف فى أربعينيات هذا القرن، وكانت تناقش مشكلة الفقر فى مصر. ولكن المتتبع لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين يكتشف على الفور أن سياسة هاتين المنظمتين الدوليتين لا تخرج عن محاولة إنهاء مشكلة الفقر بالقضاء على الفقراء فهل تنجح هذه السياسات؟ أو هل يظل العالم متفرجا حتى يقضى تماما على الفقراء أم أن العالم سوف يشهد فقراء جددا بعد القضاء على الفقراء الحاليين؟

■ صندوق الدين:

كانت قد جرت فى العاصمة الأمريكية(واشنطن) محادثات هامة وصعبة بين وفد يمثل الحكومة المصرية والمسئولين عن صندوق النقد الدولى والبنك والدولى.. هدف المحادثات الاتفاق على الخطوط العريضة لخطاب النوايا الذى سوف يوقع بين الطرفين بعد إزالة الخلاف الموجود حتى بدء المحادثات، ويترتب على توقيع خطاب النوايا المأمول تنازل الدول الدائنة لمصر عن مبلغ حوالى ٣,٧ مليار دولار بما يمثل نسبة ١٥٪ من إجمالى الديون المتفق على إعادة جدولتها..

كما يترتب على توقيع خطاب النوايا أيضا فتح الطريق أمام التغيير الوزارى المنتظر فى مصر، إذ بهذا التوقيع تكون حكومة الدكتور عاطف صدقى قد أكملت شوطا كبيرا فى مسار الإصلاح الاقتصادى وانتهت إلى مرحلة تقتضى إعادة النظر فى أشياء كثيرة فى مجال الاقتصاد والسياسة وغيرها وعلى هذا تكون قد أدت الوزارة برئاسة صدقى آخر مهامها وتستمد الحياة فى مصر لاستقبال حكومة الجنزورى. وعلى هذا فإن الأمور تستدعى وقفة متأنية تقتضى دراسة واعية لما نحن عليه الآن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ثم الانطلاق بسياسات جديدة نحو مستقبل يحمل من المشاكل أكثر مما حمل الحاضر أو الماضى القريب..

من كل ذلك تأتى أهمية توقيع خطاب النوايا من صندوق النقد والبنك الدوليين والحكومة المصرية، ولا شك أن الصندوق والبنك يعرفان أهمية هذا الخطاب المطلوب توقيعه ومن هنا تأتى الشروط والفروض المشددة ولكن هل فى استطاعة الحكومة أن تخضع لمطالب الصندوق وأن تنزل على رغباته وأن تنفذ ما يطالب به؟

إن الصندوق والبنك الدوليين جهات أو هيئات أجنبية لا يهمها فى قليل أو كثير زيادة الأسعار فى مصر وخنق الطبقات العاملة من قسوة الحياة ولا يهمهما على الإطلاق أن تذهب هذه الحكومة أم تبقى، ولا يهمهما أكثر من ذلك بقى النظام كله أم تغير ولو ذهب إلى الشيطان نفسه، لا يتصور إنسان مهما بلغت به السذاجة أن هذه الهيئات الدولية يمكن أن تخضع لمنطق واقعى أو تضع فى الحسبان قدرة الناس على تقبل شروطها وأوضاعها المفروضة

ولست أدرى لماذا أتذكر كلما قرأت عن صندوق النقد وأعود على الفور إلى أيام الخديوى إسماعيل عندما أغرق مصر فى الديون

ورغم تأكيدنا على الفارق الكبير بين ديون إسماعيل وديون مصر فى السنوات الأخيرة، إلا أن المسألة فى النهاية من وجهة نظر الدائنين تبدو واحدة والتصرف واحدا ما دام الهدف هو استرجاع الدين أو نسبة كبيرة منه مع أرباحه إن أمكن ثم التدخل السياسى تبعا للتدخل الاقتصادى فى شئون مصر الداخلية

إننا نحمل ذكريات مؤلمة سواء من الماضى البعيد أو الماضى القريب لكل الهيئات الدولية التى تخلق لأسباب اقتصادية واضحة كل الوضوح، ولكنها تتحول وببساطة شديدة إلى هيئة تدخل سياسية تفرض الوصاية والتحكم ثم تنتهى إلى نهاية تعيسة لكل الأطراف. قال الرافعى يصف الذى أنشىء فى عهد الخديوى إسماعيل ليجمع أموالا يسدد بها ديون الدول الأجنبية:

«كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها وغل سلطة الحكومة المصرية فى شئونها المالية والإدارية وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى».

وتبع إنشاء دخول وزيرين - انجليزى وفرنسى - حكومة نوبار، أول وزارة فى تاريخ مصر عام ١٨٧٨ ثم إعطاء الوزيرين فى وزارة توفيق حق (الفيتو) ثم تطورت الأمور إلى هاوية سحيقة عندما انضم إسماعيل إلى الجبهة الوطنية المؤلفة من المخلصين المصريين، فكان قرار عزله وكانت النهاية المأساوية فى عهد خليفته وابنه محمد توفيق باحتلال انجلترا لمصر.

هذا عن الماضى البعيد وهو ليس بعيدا جدا ولكنه يعيش فى ذاكرتنا . فى وجداننا ونحن نرى أوجه شبه كثيرة بين ماحدث ومايحدث.

أما الماضى القريب فيقول لنا ما هو أمر وأمر، وبعد أن تخلت انجلترا مرغمة عن قيادة المعسكر الاستعمارى لأمريكا وتطور الاستعمار لأساليب وطرق جديدة تتناسب مع ظروف العصر، ظهرت هذه الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولى وكالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وهى طريقة أمريكية ووصفة تساوى ماعرفناه فى تاريخنا القديم عن ذهب المعز وسيفه.. وعندما اختلفت مصر مع أمريكا ووقفت أمام الأحلاف الأمريكية التى أرادت أن تربط الشرق الأوسط بعجلة السياسة الأمريكية وعندما حاربت مصر حلف بغداد صراحة وجهارا وعندما تبنت مصر سياسة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، وعندما نفذت مصر صفقة الأسلحة التشيكية فى العام نفسه، كان لابد من تأديب مصر علانية جهارا نهارا. وكانت الأداة التى تملكها أمريكا وتحركها كما تريد هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقابل دالاس وزير خارجية أمريكا يوجين بلاك مدير البنك الدولى فى يوليو ١٩٥٦ ثم خرج بلاك ليعلن أن مصر دولة مفلسة، لذلك فإن البنك الدولى قرر سحب تمويل السد العالى الذى سبق أن وعد به مصر.. وكان الرد على هذا التأديب العلنى هو تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦، وفى التاريخ الأقرب وفى عام ١٩٧٧، وكلنا نذكر طلبات صندوق النقد والبنك الدوليين وخضوع الدكتور القيسونى لطلباتهما ورفع أسعار السلع ثم ماحدث فى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ عندما يكتب التاريخ الحقيقى لمصر فى هذه السنوات، سوف نعرف أن ماحدث بعد ذلك من تغييرات سياسية لافى مصر وحدها بل فى المنطقة بأسرها وضعت بذرته فى أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧.

إذن فالتاريخ يحتفظ للبنك وللصندوق بأسوأ الذكريات لا لمصر وحدها بل لجميع الدول التى أوقعها حظها العاثر فى يد هذين الغولين

إن مطالب الصندوق هذه المرة وفى الجولة التى تتم الآن فى واشنطن لا يستطيع الشعب المصرى أن يطيقها فى ظروفه الحالية، وهو ما يجعل الحكومة المصرية ممثلة فى رئيسها الكبير ترفض ونتمنى أن تصر على رفض هذه المطالب المجحفة بحق الشعب وقدرته على مواصلة الحياة فى ظروف بالغة القسوة. إن الصندوق يصر على تطبيق المزيد من الإجراءات المتصلة بالضرائب والجمارك

ولم تعد مطالب الصندوق من الحكومة المصرية سرا بعد أن تناولتها الصحف العالمية والأجهزة الاقتصادية بالنشر والتحليل والتعليق، ويبرز فى مقدمة ملاحظات الصندوق مايتصل ببيع القطاع العام أو ماسمى بالخصخصة، فالصندوق يرى أن بيع أصول عشرين شركة سنويا عدد غير كاف فى ظل الاتفاقيات الشفوية بين الجانبين على طرح عدد أكبر من وحدات القطاع العام خاصة مايتصل بالسياحة، ومطالب الصندوق بعدم استبعاد المشترين الأجانب ويتهم الصندوق الحكومة المصرية أنها أجلت عملية إرساء العطاءات المقدمة من الأجانب والعرب، ومن المعروف أن هذا التأجيل تم لضآلة تقديرات هذه العطاءات وإحجام المصريين عن المشاركة فيها واعتقد أن بيع أكثر من ٢٠ وحدة فى العام يحدث أضرارا كثيرة بالاقتصاد المصرى ويؤدى إلى الخسف بأسعار هذه الوحدات، علاوة على أن هذا البيع سوف يترتب عليه دون شك ورغم كل التأكيدات الاستغناء عن نسبة من العمالة فى هذه الوحدات، ولا أعتقد أن الصندوق الاجتماعى فى ظل موارده الحالية يستطيع أن يواجه أزمة بطالة تزيدها تعقيدا أعداد العمال الذين سوف يستغنى عنهم عند بيع هذه الوحدات .

يطالب صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية بتطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات بعد نجاح المرحلة الأولى التى بلغ المحصل الفعلى منها حوالى ٢ , ٧ مليار جنيه وزيادة ٥ , ٨٧٪ عن العام السابق. ولاشك كما نرى الحكومة المصرية أن المرحلة الأولى من ضريبة المبيعات قد حققت دخلا ساهم فى تمويل عجز الميزانية، إلا أن هذه

الضريبة ساهمت أيضا فى النزول بحركة البيع والشراء بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪ من حجم التعاملات السابقة، فضلا عن تخفيض هامش ربح التجار بنسب تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪، لذلك فلابد إزاء هذا الكساد الذى ساهم فى خلقه تنفيذ المرحلة الأولى من ضريبة المبيعات من تأجيل تنفيذ المرحلة الثانية.

يطالب الصندوق أيضا بتحرير التجارة الخارجية بنسبة ١٠٠٪ وذلك من وجهة نظر الصندوق بفتح باب المنافسة بين الإنتاج المصرى والأجنبى على أن تترك الأسعار لآليات السوق ونتيجة العرض والطلب، وترى الحكومة المصرية أن يؤجل التحرير الكامل إلى العام القادم، خاصة بالنسبة للملابس الجاهزة ومنتجات الغزل والنسيج والسلع الهندسية والمعمرة، وذلك لعدم قدرة الإنتاج المحلى على منافسة السلع الأجنبية المشابهة والقضاء على الصناعات المصرية الناهضة قضاء سريعا وعدم ترك السعر لآليات السوق بالنسبة لهذه السلع، لأنه سيوضع فى النهاية على عاتق المشترى الذى جأر بالشكوى من مضاعفة أسعار بعض السلع. ربما كان أهم مطالب صندوق النقد وأخطرها بالنسبة للاقتصاد مايطالب به من فرض ضريبة على العائد من الودائع فى البنوك، ويؤكد الصندوق أن هذه الضريبة تعتبر مصدرا جديدا لتغطية العجز فى الميزانية، إذ توفر هذه الضريبة حوالى ٦٠٠ مليون جنيه سنويا من إجمالى الودائع التى تقدر بحوالى ٨٣ مليار جنيه مصرى و٤٦ مليارا بالعملة الأجنبية ويبلغ إجمالى العائد على الودائع حوالى ١٠.٥ مليارات جنيه سنويا.

ولاشك أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يلغى إحدى أهم الميزات التى يتميز بها الجهاز المصرفى المصرى ونظام الودائع، وهو البعد عن الضرائب وتعقيداتها والاحتفاظ بسرية الحسابات وإن كان البعض يقول أن هذه السرية لاتتعارض مع فرض الضريبة على الودائع، لأن المحاسبة سوف تتم على الإجماليات باستخدام الرقم الكودى ومع كل ذلك سوف تؤثر مثل هذه الضريبة دون شك على حجم الودائع التى زادت بعد رفع سعر الفائدة زيادة كبيرة ولا داعى للتضحية بها فى سبيل ضريبة تتناقص دون شك من جراء سحب الودائع وتحويلها إلى عملات أجنبية مرتفعة.

ومطلب آخر للصندوق وافقت عليه الحكومة المصرية وأعلنت عنه وهو زيادة أسعار الكهرباء والبترول، ولاشك أن المصريين محدودى الدخل لم يعد فى طاقتهم أن يتحملوا أكثر مما يحتملون. إن خفض العلاوة للعاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال العام وماسوف يتبع ذلك أيضا فى القطاع الخاص، إن خفض نسبتها من ٢٠٪ إلى ١٠٪ بالإضافة إلى الأسعار التى ترتفع تلقائيا بعد زيادة أسعار الكهرباء والطاقة، هذه الزيادات مع خفض العلاوة قد تجاوز الحد الأقصى لطاقة الأغلبية العظمى من الشعب وكما قلت من قبل أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لايهمهما على الإطلاق إن جاع الشعب المصرى أو ثار.

والمسألة هى مجموعة أرقام صماء لايمكن أن تتحول فى نظرهم إلى آدميين يأكلون ويشربون ولهم متطلبات بوصفهم بشرا لابهائم، ولكن تنفيذ سياسة أولى الأمر هى الأساس وقد يسخر خبير اقتصادى فى البنك الدولى، وقد يكون مصريا، من هذا الكلام وعند الاقتصاديين قدرة على محق الحياة نفسها فى سبيل أن تصح بعض العمليات الحسابية. إن مصر تعودت كلما حاولت أن تقف على قدميها وأن تكون كما هى مؤهلة له، قوة حقيقية، لافى المنطقة بل فى العالم، اعتادت أن تقف فى مواجهتها القوى الكبرى لتعيدها إلى صفوف الدول الفقيرة لتظل دائما فى حاجة إلى هذه القوى التى تفرض نفسها على العالم ليس بقوة اقتصادها، فهى منهارة اقتصاديا وليس بقوة سلاحها ولكن بالمؤسسات الدولية، فالأجهزة التى ترتدى لباس الأمم المتحدة أو العباءة الدولية هى فى حقيقتها تنفذ السياسة الأمريكية أو ماتمثله السياسة الأمريكية فى مختلف دول العالم.

إن الموقف الأمريكى من قضية الإرهاب يفضح الموقف الأمريكى فى قضية الاقتصاد، وهو موقف واحد تنسجم أجزاؤه بعضها مع البعض الآخر لتكون الصورة النهائية التى يجب أن يراها المصريون «لن يبنى مصر إلا الشعب المصرى». وإن كنا اليوم نواجه ظروفا غريبة فرضت علينا، فلن يغير هذه الظروف إلا أبناء مصر فى الوقت الذى يجتاز فيه اقتصادنا عنق الزجاجة، تنفتح السياحة على مصاريعها لتحقق دخلا يصل إلى أربعة مليارات دولار، وتأبى القوى الشريرة المتربصة بمصر أن تحل مصر مشاكلها الاقتصادية لتظل دائما أسيرة لقمة العيش وتضرب السياحة فى

الصميم ويذهب دخلها أدراج الرياح، ورغم كل التفاؤل الذى يحمله المسئولون فى وزارة السياحة وبالرغم من كل الخطط والجولات فى الخارج إلا أن الحقيقة وهى أوضح مانكون تقول أنه لا استعادة للسياحة قبل عام أو عامين مالم تتناثر أحداث العنف بعد ذلك فتزرع الخوف مرة أخرى فى نفوس السائحين

ونعود إلى مطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتصل بسياسة الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص وإذا كنا قد تساءلنا من قبل عن سبب وضع منشآت السياحة فى الدفعة الأولى من الوحدات المعروضة للبيع رغم أنها جميعا تحت إدارة أجنبية، والجواب بعد استعراض مطالب الصندوق والبنك الدوليين. فالبدء بالسياحة مطلب من مطالبهما أى أن البيع للأجانب رغبة ملحة أيضا وهم يضمون الأجانب والعرب والمصريين على مستوى واحد باعتبارهم شارين. لا تفرقة فى الجنسية وهنا لاحاجة لنا بتكرار ماسبق أن كتبناه، ولكن الذى يغرى بالتدخل والمطالب أن سياسة الحكومة بالنسبة لبيع هذه الوحدات غير واضحة أو على الأقل هناك تردد نشأت عنه البلبلة فعملية التقييم ليست واضحة تماما فى نظر المتتبع لهذه العملية، كما أنه لا توجد قواعد بالنسبة للمصريين أوالعرب أو الأجانب فقد اتهم بعض رجال الأعمال المصريين الحكومة صراحة أنها قد انحازت إلى الأجانب بالذات وإلى شركة (الكوكاكولا) الأم فى بيع شركة الكوكاكولا المصرية وأقفلت الباب عليها، فى نفس الوقت اتهم صندوق النقد الحكومة صراحة أنها أجلت البت فى العطاءات الأجنبية والعربية. هذا الاضطراب ينشأ دون شك من غموض موقف الحكومة وعدم وجود قواعد ثابتة يمكن للجميع مناقشتها والاتفاق عليها أو مخالفتها الوضوح هو الدرع الواقى ضد الأقاويل والشائعات ولا يمكن القضاء عليها إلا بالوضوح والعلانية وهما مانطالب بهما، ولانمل من المطالبة بهما حتى يطمئن الشعب على هذه الوحدات التى يملكها والتى بنيت بعرقه ودموعه وأعصابه

لقد أسمى مسئول سياسى كبير صندوق النقد الدولى بصندوق (النكد) الدولى (بفتح النون والكاف). وكما يقول المصريون بحق وبصدق (اللى فينا مكفينا) ولسنا فى حاجة إلى إضافات من البنك الدولى أو الصندوق أو غيره، وعلى هذه الهيئات أن تراجع نفسها مرات ومرات حتى لا تدفع البلاد إلى كارثة لا يعرفون أبعادها،

وكلنا نعرف هذه الأبعاد جيدا وشعب مصر هو القادر وحده على تجاوز هذه المحن وتخطى هذه العقبات التى توضع فى طريقه عن عمد وبإصرار غريب.

■ صورة وردية:

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى السابق محمود محمد محمود تلكؤ صندوق النقد الدولى في الاستجابة لمطالبة مصر بإسقاط الشريحة الثالثة من المديونية البالغة ٤ مليارات دولار والتى كان من المقرر إسقاطها حسبما ورد فى مذكرة تفاهم المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى ، برفض القاهرة لتنفيذ بعض الإجراءات التى يرى الصندوق أنها تساعد على تنمية الصادرات وزيادة حجم الناتج القومى وتمويل برامج الإصلاح الاقتصادى، وأبرزها تخفيض قيمة الجنيه وزيادة معدلات خصخصة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام.

وقال الوزير فى تصريحات لصحف عربية أن تأخر إسقاط الشريحة الثالثة من المديونية لايزعج الحكومة المصرية ولايعتبر ضرورة ملحة لاسيما أن مصر تواجه مشاكل فى أحوالها الاقتصادية، ومازالت مستمرة فى تنفيذ برنامجها الاقتصادى وتحقق فائضا فى ميزان المدفوعات منذ فترة ولاتعانى من مشاكل فى مدفوعاتها الخارجية، وتسدد أقساط المديونية فى مواعيدها بشكل منتظم، كما أنها نجحت فى تنمية صادراتها من خلال وسائل أخرى غير المقترحة من الصندوق

واستبعد وزير الاقتصاد السابق أن تتراجع الحكومة المصرية بشأن عدم المساس بقيمة الجنيه لاسيما فى ضوء زيادة صادراتها من خلال وسائل أخرى وأوضح أن إصرار صندوق النقد على وجهة نظره فى هذا الصدد ليس له ما يبرره وأن الصندوق مدعو لإعادة النظر فى هذه المسألة.

ومن هذا العرض السريع للموقف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى نرى بوضوح مدى تحكم الصندوق والبنك فى الاقتصاد المصرى وإلى أى حد تركب المؤسستان الدوليتان رأسيهما دون منطق بل على العكس تماما فليس هناك خبير واحد أيد وجهة نظر البنك والصندوق فى تخفيض الجنيه المصرى، ورغم ذلك فالإصرار

مستمر بل هناك تهديد بالإساءة إلى الاقتصاد المصرى بزيادة الفوائد على الديون زيادة كبيرة.

لقد تعرضت مصر فى تاريخها الحديث إلى عمليات نهب مستمر أولا فى عهد إسماعيل على يد المقامرين الأجانب وحماتهم فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم تعرضت مصر لنهب ثان عندما وقعت فريسة المقامرين والنصابين فى مشروعات الاستثمار الاستهلاكى، ثم كادت تقع الكارثة الكبرى على يد شركات توظيف الأموال وإن تحمل الكارثة الأفراد، ونجت الحكومة من مغبة ماحدث، والذى يحدث اليوم على يد المؤسسات الدولية هو نهب منظم لمصر، فمحاولة دفعها للتخلص من مؤسسات القطاع العام بأسرع وقت وبأى ثمن إهدار لأموال دفع الشعب المصرى دمه فى إنشائها والضغط لإصدار قوانين والضغط لتخفيض قيمة الجنيه المصرى والضغط لفتح مصر أمام جميع أنواع التجارة العالمية حتى تلك التى تقضى على التجارة المصرية والخضوع الكامل لاتفاقية الجات التى أعلنت الحكومة الأمريكية أن من حقها أن تخرج منها عندما تشعر أن اقتصادها مهدد من أى ناحية.

إننا نجتاز أياما صعبة ونرجو أن تقف الحكومة موقفا حاسما حتى يقف المتربصون بالاقتصاد المصرى عند حدهم.

نعود إلى غضب صندوق النقد الدولى وهجومه على الاقتصاد المصرى ومطالبته الملحة بالإسراع فى الخصخصة وهى المحور والأساس للروشتة التى وضعها للاقتصاد المصرى والتى سبق أن وضعها لدول أخرى مرض اقتصادها بنفس الداء، وصحيح لم ينفع الدواء فى حالات كثيرة بل لقد وصل أمره فى بعض الأحيان إلى أن مات المريض من قسوة الدواء التى أصبحت أكثر قسوة من الداء نفسه.. كل ذلك صحيح ولكن كان لابد من الطاعة.. وصلنا فى استنتاجنا إلى هذا القول وشاركتنا فيه جميع وسائل الإعلام خارج مصر فقد كتبت إحدى الصحف العربية التى تصدر فى عاصمة أوروبية تقول:

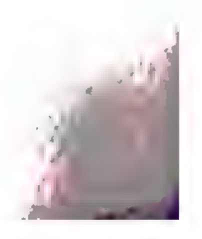
عرضت الحكومة المصرية قائمة تتكون من ٨٠ شركة تابعة للقطاع العام، قالت أنها ترغب فى تخصيصها هذا العام، وذلك فى أول خطوة تتخذها حكومة كمال

الجنزورى لتسريع خطوات التخصيص الذى يواجه عدة عقبات وانتقادات من صندوق النقد الدولى، ويعتقد محللون أن صندوق النقد الدولى كان يربط بين إعفاء شريحة الديون الأخيرة البالغة ٤ مليارات دولار وبين التقدم المطلوب فى برنامج التخصيص، ووفقا لإحصائيات غير رسمية فقد تمكنت مصر منذ تدشين برنامج التخصيص فى العام ١٩٩١ من تخصيص ٣ شركات فقط من بين ٣١٤ شركة عرضتها للبيع.

ورغم أن محللين يعزون تباطؤ خطوات التخصيص فى مصر إلى الوقت الطويل الذى أخذته الحكومة لدراسة السبل الأفضل للتخصيص وتقييم أصول مؤسسات القطاع العام المطروحة للبيع للتأكد من أن الأسعار التى ستوضع ستكون أسعارا (عادلة) إلا أن خبراء يعتقدون أن التباطؤ يعود إلى مخاوف الحكومة المصرية من تزايد أعداد البطالة بسبب قيام المشترين بإعادة هيكلة المؤسسات وتقليل عدد العاملين حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح، غير أن هناك من يعتقد أن الحكومة طرحت فى البداية الشركات الخاسرة ومن هذا المنطلق عزف المستثمرون عن شرائها.

وينص البرنامج الذى عرضته مصر ووافق عليه صندوق النقد الدولى ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى على بيع نصف الموجودات التى تملكها الدولة فى مؤسسات القطاع العام بنهاية العام الماضى، وتقدر القيمة الدفترية لموجودات القطاع العام المعروضة للتخصيص ٢١٫٨ مليار دولار.

وفى مقابل ذلك نفت وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى الدكتورة نوال التطاوى وجود أية نقاط خلاف جوهرية بين القاهرة وصندوق النقد الدولى موضحة أن المؤسسات العالمية الدولية- ومنها الصندوق- أبدت تفهما واضحا للإجراءات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة فى إطار تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى. مشيرة إلى أن تأجيل زيارة بعثة صندوق النقد الدولى للقاهرة إلى مارس المقبل جاء نتيجة أسباب فنية وكذا لرغبة الطرفين- الحكومة المصرية وصندوق النقد- فى الحصول على نتائج إيجابية تسفر عن إسقاط الشريحة الثالثة من المديونية والبالغة ٤ مليارات دولار.



وبصرف النظر عن الصورة الوردية التى تقدمها وزيرة الاقتصاد للاقتصاد المصرى، فإنها تعرف تماما أن الخلاف مع الصندوق معروف ومشهور والغريب أن الذى أشاعه وأعلنه هو الطرف المصرى، مما سبب دهشة شديدة لمسئولى الصندوق. ولأول مرة تتسرب أسرار العلاقة بين الحكومة المصرية والصندوق إلى صفحات الصحف، لأن هذه العلاقة خاصة جداً!.

■ نهب مصر:

العلاقة بين الحكومة المصرية والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين تبدو وكأنها علاقة غير شرعية، فالحكومة حريصة على إضفاء جو من السرية على هذه العلاقة، وعندما يلتقى مندوبو الحكومة مع مندوبى هذه الأخيرة تخفى الحكومة موعد اللقاء ومكانه وبالتالى تخفى ما دار فيه سواء كان خيراً أم شراً، وداً أم خصاماً، وكأن اللقاء لقاء تم بين عاشقين يخون كل منهما الآخر ويشعر كل منهما بالخجل والندم، حتى ولو كان اللقاء فى مكان أعدته المؤسسات الدولية لمثل هذا اللقاء.

تورطت الحكومة المصرية مرة واحدة عندما أعلنت على لسان أحد وزرائها أن هناك مشاكل بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. لأن الصندوق والبنك يصران على تخفيض قيمة الجنيه المصرى وقامت الدنيا ولم تقعد وهدد الاقتصاد المصرى بالانهيار واندفع المواطنون يسحبون أرصدتهم من البنوك وتدخل البنك المركزى ولم تهدأ الأحوال إلا عندما صرح كبار المسئولين فى مصر أن الحكومة المصرية لن تخضع لنصائح البنك الدولى بتخفيض قيمة الجنيه المصرى.

وأبدى المسئولون فى البنك دهشتهم الشديدة من قيام الحكومة المصرية بطرح الخلاف على الرأى العام، ويبدو أن البنك والصندوق - ومنذ ذلك الحين - مازالا على خصام مع الحكومة. أولا: لأنها فضحت العلاقة الآثمة. وثانيا: لأنها لم تستجب للنصيحة حتى الآن. ودليلنا على ذلك أنه مر أكثر من عامين تقريبا منذ هذه الضجة

ومنذ حل موعد إعفاء مصر من الدفعة الثالثة من ديونها تنفيذاً للاتفاق الذى تم تحت إشراف الصندوق والبنك مع أعضاء نادى باريس.

الخلاف إذن مازال قائماً رغم إسقاط الشريحة الثالثة من الديون المصرية. ولكن ماذا يريد البنك بالضبط من الحكومة المصرية؟ وهل تقتصر مطالبه على تخفيض قيمة الجنيه المصرى بعد أن أكد الخبراء فى مصر وفى غيرها أن تخفيض الجنيه المصرى يعنى بوضوح وبصراحة تدمير الاقتصاد المصرى، بل إن المثل الواضح والقريب هو ماحدث فى المكسيك عندما نفذت نفس النصيحة وخفضت عملتها وكان الانهيار الذى لم ينفع فيه تدخل الحكومة الأمريكية وحلفائها من الدول الغنية لإنقاذ المكسيك حتى اليوم.

هذا وحذر صندوق النقد الدولى من زيادة معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى بنسبة ٣٪ فى النصف الثانى من العام الجارى على ضوء إقدام الحكومة المصرية على زيادة الأجور والعلاوات.

وأوضح الصندوق فى مذكرة أرسلها للحكومة المصرية أن ما أعلنته القاهرة بشأن انخفاض معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى بحوالى ٢٪ عن العام الماضى لايتعدى كونه انخفاضاً مؤقتاً لايتمتع بالاستقرار والاستمرار وأن تقدير انخفاض معدلات التضخم لم يجر على أسس اقتصادية وتنموية سليمة. وأشار إلى أن الانخفاض ناتج عن إجراءات التقشف الاقتصادى الذى اتبعته الحكومة المصرية فى المرحلة السابقة من برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وقالت المذكرة أن حدوث انخفاض حقيقى فى معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى رهن بتنفيذ بنود برنامج الإصلاح الاقتصادى متضمنا التعديلات التى طلبها الصندوق فى مجالات التخصيص وإجراءات تحرير التجارة الخارجية. محذرة من أن اختفاء التحسن المؤقت فى معدلات التضخم وزيادته بنسبة ٣٪ سيؤدى إلى زيادة الأعباء المعيشية فى مصر بنسبة ٧,٥٪.

وانتقدت المذكرة أيضا عدم البدء فى تطبيق قانون التأجير التمويلى الذى وافق

عليه مجلس الشعب المصري والتباطؤ فى تطبيق قانون الإسكان الجديد على المحلس وإعداد اللائحة التنفيذية للقانون الموحد للشركات، وشددت المذكرة على أهمية استجابة الحكومة المصرية لتخصيص قطاع التأمين الاجتماعى ورفع الدعم بصورة نهائية على السلع وتخفيض الإنفاق الحكومى وكذلك اتخاذ إجراءات أكثر توسعا على نطاق تحرير التجارة الخارجية.

وأوضحت المذكرة أن تطبيق ضريبة المبيعات يتعارض مع تحرير الاستيراد وأن معدلات تراجع الصادرات السلعية وعدم تحقيقها معدلات الزيادة الواردة فى خطتها لتنشيط الصادرات ربما يكرر طلب الصندوق بشأن إجراء تعديلات فى قطاع النقد وقيمة الجنيه المصرى مستبعدة حصول الاقتصاد المصرى على شهادة مصداقية من الصندوق حال استمرار الأوضاع الراهنة، ، وكذلك توقف المساعدات التى تقدمها دول أعضاء نادى باريس لمساندة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر

ورغم ما أعلنته الحكومة المصرية على لسان رئيسها وفى تصريحات وزير قطاع الأعمال أن عملية التخصيص تسير سيراً حسنا إلا أن البنك والصندوق مازالا يتهمان الحكومة المصرية بالتباطؤ.

فقد قال صندوق النقد أنه على الحكومة المصرية أن تسرع فى تنفيذ الخطوات التى تضمنها خطاب النوايا الذى قدمته الحكومة بشأن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى وأهمها عمليات خصخصة قطاع الأعمال العام وتحريك أسعار الطاقة وبعض السلع الأخرى واتخاذ خطوات أكثر فعالية فى تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعديل التعريفة الجمركية.

وعجز الحكومة المصرية عن تحريك العمليات بالشكل المطلوب يهدد بهروب رؤوس الأموال التى دخلت البلاد (١٦٠ مليار جنيه) للاستثمار وما زالت فى خزائن البنوك فى ضوء تعثر عمليات إصلاح قطاع الأعمال العام وندرة الفرص الاستثمارية الحقيقية.

وحسبما صرح أحد أعضاء وفد صندوق النقد فإن الإنجازات التى تحققت فى

المرحلة الأولى داخل القطاع المالى المصرى من تحرير أسعار الفائدة والصرف والثبات الذى حققه الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى وأتاح للبنك المركزى تراكم احتياطات النقد الأجنبى تقدر بحوالى ١٧ مليار دولار، لن تستطيع مقاومة عجز السوق المصرية عن جذب الأموال الأجنبية للاستثمار

وطالب صندوق النقد الحكومة المصرية بالتخلى عن الإيقاع البطئ لعمليات الإصلاح موضحا أنه بدون اتخاذ خطوات سريعة وفعالة فى مسألة التخصيص لن يكون هناك نمو حقيقى، وأن التباطؤ فى عمليات إصلاح قطاع الأعمال العام سيعرض الودائع الموجودة بالبنوك المصرية إلى التقلص حيث إنه من المرجح أن تتسرب تلك الأموال للخارج، لاسيما فى ضوء انخفاض أسعار الفائدة على الجنيه المصرى، معتبرا أن تراجع الجنيه بعد استقرار دام ١٨ شهرا أمام الدولار الأمريكى لنقص فرص الاستثمار وبطء عمليات الخصخصة لتجنب تفاقم مشكلة البطالة، مؤشر خطير يجب مواجهته قبل أن يفرز نتائج أخطر على برنامج الإصلاح الاقتصادى

وقد أعلن البنك الدولى أن استكمال برنامج التخصيص فى مصر يحتاج لاستثمارات من القطاع الخاص تبلغ ٤ مليارات دولار فى حالة تخصيص البنوك وشركات البترول والمياه والكهرباء والمواصلات.

وأشار التقرير إلى أن ذلك يتطلب زيادة معدل وعوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية والدعوة لعودة الأموال المصرية من الخارج التى تصل إلى ٦٠ مليار دولار

وأوضح التقرير أن مصر فى حاجة لجذب ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية سنويا، وهو ما يعادل ٣ أضعاف ما يصل إلى مصر حاليا من الاستثمارات الأجنبية.

وأشار إلى أن نجاح عملية التخصيص فى مصر يتطلب بيع أو تصفية ٤ من شركات القطاع العام شهريا حتى عام ٢٠٠٠، فى حين أن خفض العجز فى الميزان التجارى المصرى لأقل من ٥ر٢٪ من الناتج المحلى يتطلب زيادة صادرات القطاع الخاص إلى ٦ أضعاف ماهى عليه الآن.

وقال التقرير أن خفض استثمارات القطاع العام يمثل مفتاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى ودعا إلى خفض نسبة الإنفاق الحكومى بالمقارنة مع الناتج المحلى بنسبة ١٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة مع خفض استثمارات القطاع العام بحوالى ٢٥٪ حتى نهاية التسعينيات.

وأشار التقرير إلى أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى سيتوقف على قدرة القطاع الخاص المصرى على سد الفراغ الذى سيخلفه انسحاب القطاع العام من مجال الاستثمار خاصة أن سوق العمالة المصرية تحتاج إلى توفير ٣ر٦ مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة بما يتناسب مع زيادة السكان التى تصل إلى ٢٪ سنويا.

■ **هذا الاتفاق:**

يقولون أنه تم الاتفاق بين الطرفين على خطاب النوايا وبشرونا بأن الخطاب سوف يوقع فى القاهرة قبل رحيل وفد الصندوق ثم قالوا سوف يعرض الخطاب على المسئولين فى أمريكا ثم يكون التوقيع فى وقت آخر، قالت صحف المعارضة أن الحكومة المصرية خضعت لمطالب الصندوق، وقالت الصحف القومية أنه لم يحدث على الحكومة أى نوع من الضغوط بل حدث اقتناع كامل بنجاح المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى والاقتناع أكمل بترتيبات المرحلة الثانية وأجمعت الصحف القومية والمعارضة على أن المحادثات كانت صعبة وطويلة وقاسية ولكن الحمد لله وصل الطرفان إلى خطاب النوايا.

ولكن هل يمكن لكل طرف أن يعرف على وجه اليقين نوايا الطرف الآخر أم أن المسألة أعمق من ذلك؟ والنوايا التى توضع على الورق لاتزيد على كونها تعهدات يقطعها كل طرف على نفسه فى مواجهة الطرف الآخر. بمعنى إذا أعطيتنى كذا فعلت كذا وإذا فعلت أنا ابتداء كذا فيجب أن تعطينى كذا. وهذه الوعود هى التى سميت بالنوايا، والحقيقة تقول أن الطرفين أشبه باثنين يقبض كل منهما على يد الآخر. وكما يقول المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى فى قصيدة من شعره: (أينا يصرخ قبل الآخر) وفى حالتنا هذه فالصراخ محكوم به على طرف دون الآخر، لأنه المحتاج

والأضعف هو المدين وليس الدائن، هو اليد السفلى لا اليد العليا ودائما كانت اليد العليا أفضل من اليد السفلى.

ونسأل فى سذاجة: هل حقيقة تتضمن (نوايا) الصندوق مساعدة الاقتصاد المصرى وانتشاله من وهدته والارتفاع به إلى مستوى يضمن للشعب حياة إنسانية كريمة لجموع الشعب بدءا من الفقراء ساكنى القبور لا الأغنياء فقط؟ هل حقيقة يريد الصندوق ذلك أو أن هذا فى نيته أو بين نواياه الكثيرة؟ الواقع يقول أن هذا أبعد مايكون عن نوايا الصندوق فهو لايهمه فى كثير أوقليل زاد فقر الفقراء أم زاد غنى الأغنياء، ولايهمه فى قليل أوكثير ارتفعت مصر لتطاول الدول الغنية أم سقطت فى براثن الفقر والجوع فاستحقت رحمة الأغنياء ومساعدة القادرين.

ولست أقول هذا الكلام متجنيا ولا متشائما ولادافعا لخير ولامحافظا على وضع سيء ولاباحثا عن وضع أسوأ، فسبق أن نبهت وانبه مرة أخرى أنه لاتمسك بماض قريب أو بعيد ولارومانسية وطنية تكتفى بقول الشعر فى حب الوطن وهى تظن أن الحريق هو احمرار السماء عند الغروب فتزداد ولهًا وتزيد القول شعرا إنه واقع ينطق به الحال ليس عندنا فقط ولكن عند كل من سبقنا على الطريق ولا يأخذنا الغرور فنتصور أننا نحن أول العابرين أو طليعة السائرين ورحم الله سعد مكاوى فله رواية ذائعة اسمها (السائرون نياما).

وأنا أرفض أن نسير نياما فلابد إذن من الصراخ حتى لو أقض مضاجع الكبراء وعكر عليهم صفو أحلامهم الوردية وأزاحها ليضع مكانها كوابيس قاسية، ولكنها حقيقة واضحة، ولكنها واقعية. ونعود إلى ماإتضح من نوايا الصندوق حتى الآن فقد نشر فى جميع مجالات النشر أن الحكومة المصرية وافقت على أن تتراوح التعريفة الجمركية على السلع الواردة بين ٥٪ كحد أدنى و٨٠٪ كحد أقصى، وقيل بشكل أكثر وضوحا أن الـ٨٠٪ وهى الحد الأقصى سوف تقل تدريجيا. خلال سنوات الاتفاق الثلاث لتصبح ٥٠٪. وكانت الحكومة المصرية فى محادثات نيويورك قد اعترضت على ذلك وأصرت على أن يظل الحد الأقصى للجمارك ١٠٠٪ بالنسبة للسيارات والسلع المعمرة والملابس الجاهزة ومن المؤكد أن الصندوق أصر. وانتقلنا

إلى لعبة (البلاديفير) وأبنا بصرخ قبل الآخر وخرجنا على بركة الله ولكن اجبنا الصندوق إلى طلبه وبذلك انخفضت جمارك السيارات والسلع المعمرة إلى ٨٠٪

ومعنى ذلك انخفاض سعر هذه السلع على حساب الموارد السيادية، وفى مقدمتها إيرادات الجمارك ولصالح الشركات الأجنبية المصدرة ووكلائها فى مصر إذن إقبال المصريين على شراء هذه السلع بعد خفض أسعارها هو إقبال على دعم الصناعات الأجنبية وعلى حساب الخزانة المصرية. وكل ذلك يجرى تحت عنوان براق جميل يقول:(تحرير التجارة الخارجية).

وكلمة تحرير هى كلمة لها رنين عظيم خاصة فى سمع الشعوب التى استعمرت وطال استعمارها وكانت أحلامها (هى التحرير) ولكن وبسذاجة أيضا نسأل تحرير التجارة الخارجية من ماذا؟ طبعا التحرير يكون بفك القيود ولكن لماذا وضعت قيود التعريفة الجمركية.

وفى الدول المستقلة توضع هذه القيود لصالح الشعب إما لزيادة موارده أو لحماية صناعته أو التضحية بهذه الموارد وضرب الحائط لصالح الصناعة المحلية، فلايمكن أن يكون تحريرا إلا إذا كنا نجاهد ونقتطع من لقمة العيش كى نعزز التجارة الأمريكية والألمانية واليابانية وغيرها..

والجزء المحلى بهذا التحرير هو رفع قيد آخر أشد ظلما وأكثر قسوة من تقيد التعريفة الجمركية وهو القيد السخيف المتخلف الذى كان يقصر نشاط التجارة الخارجية على المصريين.

فى زمن اشتراكية الفقر كانت التجارة الخارجية وقفا على القطاع العام ولكن مع موافقتنا على تحرير التجارة الخارجية من سيطرة القطاع العام ولأنها تجارة تجرى على أرض مصر ولأنها استيراد موارد أجنبية ليستهلكها أهل مصر، فقد ظلت قاصرة على المصريين. أما التحرير الجديد فتصبح التجارة المصرية الخارجية سداح مداح، ويكون من حق الشركات الأجنبية الاشتغال بها داخل مصر وبذلك ترفع من التجارة الخارجية كافة القيود حتى تنطلق الصناعات الأمريكية والأوروبية والأسيوية داخل مصر يراها الإنسان المصرى فيقبل عليها ليحل مشاكل الدول الغنية، ولاداعى لأن

نسأل مرة أخرى فى سذاجة أشد: لصالح من نوضع هذه القيود فى خطاب النوايا ؟ هل هى فعلا لصالح الشعب المصرى أم أنها لصالح الشعوب فى الدول الغنية وتحرير التجارة الخارجية سوف يلازمه أيضا تحرير التجارة الداخلية من الاستعمار المصرى سوف يتاح للشركات الأجنبية العمل. التجارة الخارجية والداخلية فى مصر

وقد بشرتنا الصحف بأن الإخوة الأفاضل الذين طال غيابهم عنا صيدناوى وهانو وعدس وغيرهم من أولاد العم اليهود وغيرهم الذين فروا من ثورة يوليو تقدموا فعلا لشراء محالهم التى أنشأوها بعرقهم وهم على استعداد للعودة واستلام ممتلكاتهم فى مصر فهم جاهزون وأعتقد أننا أيضا جاهزون

وتحرير التجارة الخارجية الذى يطالب به الصندوق وتستجيب له الحكومة المصرية وتزف البشرى بقرب تنفيذه، يعترف عضو إدارة الصندوق وممثل مجموعة دول الشرق الأوسط بالصندوق أن الدول الكبرى لاتطبق ماسوف تطبقه مصر وهو تحرير التجارة الخارجية وتحملها سداحا مداحا كما تفعل مصر، ولكنها تضع القيود وتحدد الحصص على وارداتها فى بعض السلع حماية لإنتاجها المحلى كالولايات المتحدة الأمريكية التى تضع حصصا على وارداتها من الملابس الجاهزة والمنسوجات بل هناك دعم لبعض المنتجات فى أمريكا وأوروبا واليابان يزيد على ١٥٠ مليون دولار فى العام، ويعترف عضو مجلس إدارة الصندوق بأن هذا يضر بالدول النامية ويخلق مناخا بعدم المساواة. التحرير إذن - كما قلت - وصفة قاصرة على الدول النامية، من أهم الاتفاقات التى تمت بين الحكومة والصندوق هو مانشرته الصحف من أن الحكومة قررت إعداد قانون جديد يلغى المعوقات أمام إنشاء شركات خاصة للتأمين ويفتح الطريق أمام شركات التأمين الأجنبية للعمل على قدم المساواة مع الشركات المحلية. ومعنى ذلك بوضوح أنه فى الطريق إلينا شركات تأمين أجنبية أمريكية وانجليزية وفرنسية وغيرها، لأنه مادامت التجارة الخارجية قد تحررت من المصريين، فهل من المعقول أن تأتى شركة فرنسية مثلا تعمل فى القاهرة فى التجارة الخارجية وعندما تريد التأمين على بضائعها التى تستوردها من دولة أجنبية، هل من المعقول أن تذهب إلى شركة تأمين مصرية متخلفة تعطيها مالا كى تؤمن لها على بضاعتها.

لقد كان لمصير البنوك وشركات التأمين في عام ١٩٥٧ من أكثر الخطوات الوطنية التي اتخذتها مصر في عهدها الحديث، وكانت لا تقل في نظر المصريين وحتى المراقبين المحايدين خارج مصر بل في دول الاستعمار نفسها كانت أعظم وأخطر من جلاء الجيش الانجليزي عن مصر. إن تحرير الاقتصاد المصري معركة لم تبدأها ثورة يوليو ولم تقتبسها من الكفرة الاشتراكيين، ولكنها كانت نداء مصريا خالصا قال به واعتنقه طلعت حرب وجيل كامل من الاقتصاديين الذين شاركوا في بناء مصر الحديثة ودفعوا الثمن من حياتهم وجهادهم ضد الاستعمار الانجليزي الذي كان يجعل من مصر بجانب الاحتلال العسكري ذيلا تابعا للاقتصاد البريطاني وحقلا للقطن لتشغيل مصانع لانكشير الانجليزية.

ولكن إذا كنا فقدنا التمييز ونعتبر اليوم أن من واجبنا بل نفاخر بأننا نحرر أيضا مجال التأمين من الاستعمار المصري داخل مصر لنفتحه أمام الأجانب، فقد فعلنا ذلك في مجال البنوك فأصبح لدينا في مصر بنوك أجنبية وفروع لبنوك أجنبية تصل إلى حوالي المائة وياليت الأمر اقتصر على التصريح لهذه البنوك أو لهذه الفروع في العمل بمصر، ولكن قانونا صدر منذ أشهر يعطي هذه البنوك الأجنبية الحق في الاشتغال بالعملة المصرية التي كانت ممنوعة عليها تعزيزاً للبنوك المصرية وتأكيداً لدورها في خدمة الاقتصاد المصري الذي تنتسب إليه والتي هي في الأول والآخر ملك للشعب صاحب المصلحة فيها لأنه يملكها.

وهناك أربعة بنوك مصرية فقط وللأسف الشديد أنها قطاع عام وسوف نقوم بتحريرها إن شاء الله في القريب العاجل، عندما تنتهي هذه البنوك من بيع شركات القطاع العام والمعروفة الآن باسم قطاع الأعمال. عندما تنتهي البنوك من بيع هذه الشركات فسوف نبيعها هي الأخرى وهكذا دائما جزاء سنمار. سوف نحرر هذه البلاد من ربقة القطاع العام ثم نحررها من المصريين، هكذا فعلنا في البنوك وهكذا نفعل اليوم في مجال التجارة الخارجية وسوف نفعل هذا في مجال شركات التأمين. وكلما وجدنا قيدا على أي نشاط يستطيعه أسيادنا الأجانب سوف نحرره من القيود التي تقيده ونقدمه هدية متواضعة لبلاد الصندوق وشعوبها.

إن نهايات القرن التاسع عشر مثل نهايات القرن العشرين، وأمام هذا الزحف الأجنبى على الاقتصاد المصرى نعود بالذاكرة إلى أيام تشبه تماما هذه الأيام وهى أيام الخديوى إسماعيل، وإذا كنا تحدثنا ذات مرة عن التشابه بين صندوق الدين فى عهد إسماعيل وصندوق النقد فى عصرنا الحاضر، فهناك وجه شبه آخر وقد بدأ فى عهد إسماعيل وكثر فى بداية هذا القرن مع الاستعمار البريطانى وصول أفواج من الأجانب الاقتصاديين والمغامرين إلى مصر، فكونوا المصارف والشركات فى مجال التأمين والعقارات والأرض الزراعية وفى الصناعة حتى استولوا تماما على الاقتصاد المصرى وتحكموا فى مقدرات مصر.

ربما قدرنا هو الذى يعيد اليوم ماحدث بالأمس ونحن نرى الباب يفتح على مصراعيه وفى كل مجال أمامهم، وكأنه لم تكن مجالات الاستثمار كافية ولم تكن البنوك قادرة على استيعاب نشاطهم كله، ولكن لابد من التأمين والتجارة الخارجية وغير ذلك من المجالات. إن الاستثمار يقتضى وجود رأس المال مع المستثمر القادم من بعيد، أما هذه الحالات فلاتحتاج إلى رؤوس أموال فهى باقية فى الخارج ونشاطها فى الداخل بجمع مايتبقى فى يد المصريين من حسيبات ليرسلها إلى الخارج لحل مشاكل الشعوب الغنية الغلبانة التى ترزح تحت أعباء كثيرة، ولابد أن نساعدها إنسانيا على حل مشاكلها لتقضى على البطالة مثلا حتى لو كان ذلك على حساب زيادتها فى مصر.

إن السياسة الاقتصادية فى مصر وفى غيرها من الدول التى تتعامل مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تتجه مباشرة لكى تكون صورة من السياسة الاقتصادية التى تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية وتطبقها دول الغرب والشرق المعية إن الليبرالية الأمريكية هى المثل الأعلى الذى تحرك جميع الهيئات الدولية والأمريكية اقتصاد العالم كى يتجه إليه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ومعنى ذلك بوضوح أنه لم يعد أمام دول العالم من مذهب اقتصادى غير المذهب الأمريكى الواضح المعالم وهو ماتعتنقه أيضا الدول العربية، ومن حق الدول الفقيرة أو النامية التى يتحول اقتصادها بفعل التزاماتها الدولية حتى لو بفعل اقتناع أبنائها

أنفسهم، من حق المتشككين أن يسألوا هل نجحت هذه السياسة الاقتصادية في حل المشاكل في الدول التي أخذت بها وهي الدول الغنية فعلا أو أغنى دول العالم؟ هل نجحت هذه السياسات في حل مشاكل هذه الدول؟ إن الواقع يقول العكس تماما، وربما كانت قمة طوكيو واضحة كل الوضوح وليست في حاجة إلى جهد في الفهم أو الاستنتاج فالعالم كله يعاني من كساد رهيب أخل بالتوازن في كل هذه الدول الغنية.

والبطالة تصل إلى معدلات رهيبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ من مجموع سكان هذه الدول، والديون تحسب بالمليارات، أما الفساد فإنه طوفان هادر يجتاح هذه الدول اجتياحا قاسيا فينهار الحزب الشعبي الحاكم في اليابان ويسقط بعد ربع قرن كامل. أما في إيطاليا فثبت أن أغلبية الساسة الإيطاليين ربوا في حجر الفساد وعملوا في خدمة المافيا ربما منذ سقوط موسوليني في الأربعينيات، أما انجلترا فهي في انهيار واضح ورئيس وزرائها يعاني سكرات الموت، وقد فقد حزب المحافظين ثقة الشعب الانجليزي ولم يحصل حزب العمال على هذه الثقة.

لذلك فأعظم السياسيين في انجلترا لايستطيع أن يتنبأ بالمستقبل السياسي في هذه الدولة العريقة في سياستها وفي اقتصادها وفي تقاليدها. أما فرنسا فهي نموذج يقرب من كوميديا البوليفار أو الكوميديا الشعبية التي اشتهرت بها فرنسا، إذا كان ذلك هو حال الدول الغنية التي أخذت باقتصاد السوق وأصبحت فلسفة الحياة فيها تقوم على هذه الأسس، إذا كان هذا هو حالها في ظل هذه السياسات الاقتصادية التي تقدس الفرد وتضعه في مقام الهدف والغاية، وإذا كانت تمقت التدخل الحكومي وتضع الحكومة في زاوية محاطة لاتخرج عنها ولاتتحرك في غير مجالها، إذا كان هذا هو حالهم، إذا كان الأغنياء يعيشون اليوم في محنة حقيقية باعترافهم فماذا يفعل الفقراء وهم يعيشون مأساة الفقر والديون والبطالة ثم يتحرك العالم يطالبهم وهم عراة أن يضعوا القبعة والبيبون على أجساد عارية تماما حتى يكون منظرهم على الأقل غير مؤذ للعين وحتى يشبهوا ولو في نصف أجسادهم أسيادهم الأجانب.

لقد ناقش الأغنياء مشاكلهم فى طوكيو وخفضوا من قيود جماركهم لمثل الكثير من السلع التى يتبادلونها، وحاولوا قدر إمكانهم أن يحركوا الكساد العالمى الذى يعشش فى هذه المجمع، وعندما خرجوا من مشاكلهم وتعرضوا لمشاكل الدول الفقيرة فى العالم لم يجدوا مشكلة فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى غير المقاطعة الاقتصادية التى يفرضها العرب على إسرائيل ليس من اليوم ولا من الأمس القريب. ولكنها ومنذ احتل الإسرائيليون أرض العرب وطردوا الفلسطينيين خارج ديارهم إن هذا هو مالاحظه الأغنياء من مشاكل الشرق الأوسط، لم يتحدثوا عن الدول النامية فى هذه المنطقة ولا عن فقرها وديونها، وهى جميعها بدأت الاستعمار الذى كان يكون منهم هم أنفسهم ولم يتحدثوا عن مشاكل أفريقيا ولا عن الموت الذى يحصد أناسها حصدا، فقط الحصار الاقتصادى المضروب حولها وكان قرارهم الحاسم بضرورة فك الحصار عن إسرائيل.

إنه ترف الأغنياء، إنه غطرسة القوة وتعاليها حتى عن الحديث الجاد. لابشأن الشرق الأوسط الذى يعيش المأساة المفروضة عليه، فواجبه أن يمنح البترول وكل كنوز أرضه بل حصته القليلة للأغنياء يتاجرون فيها ويصدرون مايتاجرون، وعندما يستشعرون الخطر يحدق بها يقيمون الحراسة على نفقة أصحابها الذين يحافظون عليها، ليس من أجل شعوبهم ولكن من أجلهم هم، ثم لايرون من مشاكل فى المنطقة إلا ما تشكو منه ظالمة إسرائيل دون حتى أن يخجلوا إذا بدت قراراتهم منحازة، فهذا شىء لا يهم مادامو قد انفردوا بالعالم يحكمون فى ظل نظام عالمى جديد هم أصحابه وسدنته. مايآس من منظر الرئيس الروسى يلتسن وهو يبتسم فى بلاهة ويطلب إحسانا من هذه الدول التى ربما كسبت الكثير من معارضته ومن محاربته للدولة العظمى التى كان ينتسب إليها. كان مشهده مثيرا وهو يستجدى ويعود غانمًا بثلاثة مليارات من المساعدات كى يزيد فرارا من ماضيه وكى يوغل فى إهالة التراب على تاريخه القديم والحديث معا.

▪ رأس المكسيك الطائر:

انهيار المكسيك اقتصاديا هو الحدث الذى ظل بارزا على صفحات الصحف العالمية السياسية والاقتصادية. وحظ المكسيك السيء أنها إحدى دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية، وهى الدول المتاخمة للولايات المتحدة الأمريكية والتى تتخذ منها الولايات المتحدة حقلا للتجارب السياسية والاقتصادية، ففيها تجرب المخابرات الأمريكية أسلوب الانقلابات العسكرية، فإذا تنكر لها أحد العسكر الذى وضعته على كرسى الحكم قامت بخطفه ومحاكمته بالجرائم التى شاركته فى اقترافها المخابرات الأمريكية نفسها أو وقفت ضده بحجة الديمقراطية واستخدمت جيشها وجيوش الدول الخاضعة لنفوذها لتأديب العاصى أو العصاة تحت مباركة الأمم المتحدة وبقرارات من مجلس الأمن.

والمكسيك واحدة من هذه الدول التى أوقعها حظها العاثر فى براثن المخابرات الأمريكية.

وللمكسيك فصل طريف فى تاريخ مصر الحديث، فقد حدث أن حارب الجيش المصرى الشعب المكسيكى فى القرن التاسع عشر أما كيف حدث ذلك؟ فالتاريخ يقول أن المكسيك كانت مستعمرة فرنسية، وحدث أن ثار شعب المكسيك ضد الاستعمار الفرنسي أيام نابليون الثالث زوج أوجينى التى دعاها الخديوى إسماعيل على رأس من افتتحوا قناة السويس. وقد لجأ الامبراطور نابليون الثالث إلى الخديوى إسماعيل للاشتراك بقواته فى توطيد حكم الفرنسيين فى المكسيك، فأرسل إسماعيل (اورطة مصرية سودانية) وضع عنها كتابا رائعا الأمير عمر طوسون تحت عنوان (بطولة الأورطة المصرية السودانية فى حرب المكسيك)

وطبعا لم يعد من الأورطة إلا عُشرها أما التسعة أعشار فراحوا بين مقتول ومهاجر فإن بعض الذين نجوا من الحرب بقوا فى المكسيك وتزوجوا من بناتها وعاشوا مكسيكيين. وقد تفجرت أزمة المكسيك عندما قررت الحكومة بناء على تعليمات صندوق النقد الدولى تخفيض عملتها المحلية (البيزو)، وقد نتج عن ذلك تدهور قيمة البيزو بشكل عنيف جدا وفورى، ووصل الانخفاض إلى أرقام خطيرة،

وقد سارعت الولايات المتحدة للوقوف مع المكسيك فى كارثتها واتصلت بزميلاتها من الدول السبع الصناعية الغنية واقترحت أن تكون الدفعة الأولى للمكسيك ١٨ مليار دولار.

ولا شك أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمكسيك يرجع إلى أهمية المكسيك إقليميا بالنسبة للولايات المتحدة، كما أنه كان من أثر انهيار المكسيك إلحاق ضرر كبير بصناديق الاستثمار الجماعية الأمريكية وكذلك بالمستثمرين الأمريكيين الذين كانوا قد اشتروا كميات كبيرة من الأوراق المالية المكسيكية. كما أن هناك مخاوف فى الولايات المتحدة من تعرضها لهجرة واسعة من المكسيك

وقد حاول الرئيس كلينتون أن يقوم بعملية الإنقاذ وحده ولكنه عرف أن الكونجرس الأمريكى لن يوافقه على الخطة التى أعدها مسبقا والتى تدعم المكسيك عن طريق تقديم ضمانات للبنوك تتيح للمكسيك أن تقترض منها مبلغا غايته ٤٠ مليار دولار.

ولم تقابل الدول الغنية طلب الرئيس كلينتون بارتياح كبير، وكان اجتماع وزراء مالية الدول الغنية الذى تم فى نيوزيلندا يخفى خلف ابتسامات الوزراء المفتعلة ضيقا شديدا بما تطالب به أمريكا حيث وصل حجم المساعدات المطلوبة إلى ٥٠ مليار دولار.

وقد أشارت بعض الدول الأوروبية إلى ضرورة إيجاد طريق لعدم تكرار مأساة المكسيك وقد أعلن رئيس البنك المركزى الأمريكى أن درس المكسيك قد لقنهم ٤ دروس يجب أن نعيها هى:

أولا: يجب ألا ترتبط عملات كالعملة المكسيكية بعملة أخرى كالدولار إلا إذا سمحت بذلك السياسات الاقتصادية المحلية

ثانياً: يجب أن تحاذر الدول فى تحمل ديون بعملة أجنبية أو مرتبطة بعملة أجنبية.

ثالثاً: يجب تشديد الرقابة الدولية على الاقتصاديات العالمية.



رابعًا: يجب ألا تسارع الدول الغنية فى إيجاد تسهيلات لمساعدة دول كالمكسيك خوفا من إيجاد سابقة قد تسمى بعض الدول إلى اتباع سياسات غير حكيمة على أمل الحصول على إنقاذ دولى.

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية شروطا غاية فى القسوة لتقديم ضمانات لقروض بمبلغ ٤٠ مليار دولار . ومن أهم هذه الشروط التى تضعها أمريكا على كاهل المكسيك أن تكون عائدات البترول المكسيكى ضمانا لسداد القروض التى ستقدم للمكسيك بضمان الحكومة الأمريكية.

وقال وزير الخزانة الأمريكى أن عائدات البترول المكسيكى سوف تودع فى حساب خاص بالبنك المركزى الأمريكى فى نيويورك وتشرف عليها هيئة مالية ونقدية مستقلة، يكون من حقها الإشراف على السياسة المالية والاقتصادية للمكسيك، كما طالبت أمريكا حكومة المكسيك بضرورة الحد من الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى أمريكا وتعزيز إجراءات مكافحة تهريب المخدرات والتوقف عن مساعدة كوريا.

ولا شك أن معظم هذه الشروط تعد انتهاكا خطيرا لسيادة المكسيك وهو ما دفع وزير خارجيتها إلى أن يعلن أن بلاده ترفض أى عدوان على سياستها. وقد وضعت الحكومة المكسيكية خطة إنقاذ تستهدف خفض اعتمادها على الأموال الأجنبية ببيع قسم من بنيتها الأساسية ووضع برامج تقشف من شأنها زيادة قدرة البلاد على التصدير.

وقد دعا الرئيس أرنستو زيديللو فى خطاب وجهه للأمة بعد توقيع الحكومة ومجتمع رجال الصناعة والتجارة والنقابات رسميا على اتفاق اقتصادى جديد، دعا إلى الوحدة الوطنية التى سيحتاج إليها بالتأكيد لخفض الأجور والأسعار، وقد اعترف بأن التضخم الذى تشهده المكسيك والناجم عن خفض البيزو سيضر بدخل العمال.

ويؤكد «وول ستريت» المصدر الرئيسى لرأس المال الذي كان سبب انتعاش الاقتصاد المكسيكي حتى انسحاب المستثمرين الأمريكيين، تراجع أسعار الأسهم بالفعل فى البورصات المكسيكية.

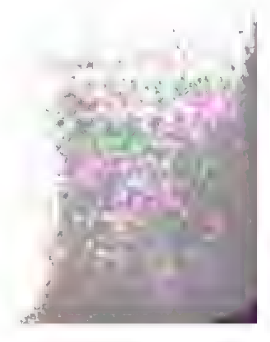
وقد أبلغ المحللون الماليون في نيويورك ولندن المستثمرين بأن الخطة - فى أفضل الأحوال - هي خطوة أولى وأنها لن تصادف النجاح إلا إذا استطاعت حكومة زيديللو إلزام النقابات بالوفاء بوعدها بكبح جماح الارتفاع فى الأجور والأسعار.

وتقول الحكومة من جانبها أنها ستخفض الإنفاق بنسبة ١,٣ فى المائة وستحول العجز فى الميزانية إلى فائض بمبلغ نصفا فى المائة هذا العام، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات، من بينها خصخصة أنشطة بعض الموانى والمطارات وطرق السكك الحديدية وبيع بعض محطات الإذاعة والسماح بالملكية الخاصة للأقمار الصناعية العاملة فى مجال الاتصالات، كما سيسمح للقطاع الخاص بالعمل فى مجالى البث التليفزيونى والاتصالات الهاتفية فى وقت أقرب مما كان مخططا له من قبل.

وهكذا تحاول المكسيك القيام من عثرتها التى تفقدها رخاءها وسيادتها بل استقلالها ورغم جميع هذه المحاولات إلا أن المراقبين ينظرون إلى مستقبل المكسيك بكثير من التشاؤم.

إذن سبب هذه الكارثة هو خفض عملة المكسيك واستجابتها لتعليمات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وهذا بالضبط ما يمكن أن يحدث فى مصر لو استجابت لاقتراحات الصندوق التى تحولت إلى ضغوط تجرى حاليا كى تعدل مصر من موقفها الرافض لتخفيض عملتها.

إن مثل المكسيك يأتى فى الوقت المناسب كى يكشف هذه المؤسسات التى تدعى أنها دولية وهى فى حقيقتها تعمل بوحى من السياسة الأمريكية التى تريد أن تفلس الدول حتى يتاح لها أن تشترى استقلالها بقرض أو أكثر. وقديما قيل: من علمك هذا؟ فقال رأس الذئب الطائر. ولا شك أننا سنتعلم الكثير من رأس (المكسيك) الطائر.



■ بقر أوربا وشعوب العالم الثالث:

أخيرا.. بعد مفاوضات استمرت سبع سنوات وبعد سبع دورات فاشلة تتابعت منذ نصف قرن من الزمان، أتيح للعالم أن يفرح وأن يهتف وأن يسعد وأن ينشد الأناشيد وأن يتنفس الصعداء، فقد وصلت ١١٧ دولة إلى توقيع الاتفاقية التى تعرف باسم (الجات) أو اتفاقية التجارة الحرة والتعريفة الجمركية وقعت الاتفاقية ١١٧ دولة، العدد القليل من هذه الدول هو الذى من حقه أن يحتفل وأن يسعد وأن يتفاءل وأن ينظر إلى المستقبل فى رضى واطمئنان، أما النسبة الغالبة من هذه الدول المائة وسبع عشرة فقد وقعت صك مضاعفة فقرها وابتسمت مرغمة

تقدمت دول العالم الثالث والدول الفقيرة بيد مرتعشة ووقعت بدم شعوبها، وقعت وهى تعرف أنها بهذا التوقيع تدعم غنى الأغنياء وتؤكد فقر الفقراء .ويالها من مأساة هل كانت تستطيع إحدى الدول أن ترفض التوقيع. وأمام من؟ ولماذا؟ . هذا هو النظام العالمى الجديد وهنيئا للولايات المتحدة الأمريكية فقد نجحت مرة أخرى فى أن تزيد من غناها على أشلاء الفقراء وغداً سوف يشهد العالم صومالا جديدا وصومالات جديدة تموت شعوبها من الجوع حتى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسل قواتها المدججة بالسلاح تبعث الأمل، تماما كما فعلت فى الصومال خلال عام كامل.

أما دول أوروبا الغربية فرحم الله الحضارة والثقافة والمدنية.. رحم الله كل القيم الشريفة. رحم الله الذين نادوا بالحرية والعدالة وهدموا السجون وحطموا الباستيل وحولوا المانش إلى بحر من دماء .. رحم الله نبع الفلسفة وحقوق الإنسان بعد أن صارت أوروبا المعاصرة جروا صغيرا يجرى خلف الوحش الكاسر، يلعب بذيله فى سعادة وحبور.. ونعود إلى ماحدث يوم١٥ ديسمبر ١٩٩٣، فإنه يوم تاريخى بكل المقاييس سوف يسجل فى تاريخ الأغنياء لأنه سوف يزيدهم غنى وسوف يسجل فى تاريخ الفقراء لأنه سوف يزيدهم فقرا.. تمت فى هذا اليوم المشهود اتفاقية(الجات) وطاف بخاطرى على الفور ذلك المثل المصرى الذى يقول: (جات الحزينة تفرح مالقتلهاش مطرح). والحزينة هى كل الدول الفقيرة التى يسمونها دول العالم الثالث ونسميها على سبيل (التهويش) الدول النامية.

فقد أعلن بيتر سوزرلانـد المدير العام لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن إقرار أكبر اتفاق تجارى فى تاريخ العالـم فى جنيف قبل ساعات من انتهاء الموعد المحدد لاختتام جولة أوروجواى من المحادثات التجارية والتى استمرت سبع سنوات.

وقال سوزرلاند أن الاتفاقية التاريخية غير المسبوقة تهدف إلى إزالة عوائق التصدير فى جميع أنحاء العالم وإيجاد فرص عمل جديدة وإنعاش الاقتصاد العالمى وأضاف أن نجاح جولة أوروجواى يعنى أن العالـم اختار الانفتاح والتعاون بدلاً من التوتر والصراعات.

وقد تم التوقيع رسميا على الاتفاقية المكونة من ٥٥٠ صفحة عدا الملاحق فى مدينة مراكش المغربية بعد أن خاضت معركة تشريعية شرسة لإقرارها من برلمانات الدول الأعضاء فى منظمة الجات.

وقد استقبلت جميع الدوائر العالمية نبأ إقرار الاتفاقية بترحيب وحفاوة شديدة وسط أصوات التصفيق والاحتفالات قال كلينتون أن الاتفاقية تدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة للاقتصاد العالمى الجديد وأضاف أن الاتفاقية سوف ترفع عدد الوظائف وسوف تنعش الاقتصاد وتسمح بإنهاء بعض الممارسات التجارية غير العادلة، يتحدث كليتون عن العدالة ولنتركه مؤقتا لنسمع رئيس وزراء فرنسا بالادور يعبر عن سعادته البالغة بالاتفاقية الجديدة وكعادة الفرنسيين عندما يتظاهرون بالتفلسف قال أن المشاكل لم تنته بعد ويجب توخى الحذر.

ولنعد لبداية القصة قبل حوالى نصف قرن من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية اجتمعت ٣٣٢ دولة من دول العالم لبحث أسباب الكساد الاقتصادى الكبير الذى وقع فى الثلاثينيات قبل الحرب وإيجاد الطريق لمنع تكراره.

وفى مؤتمر للأمم المتحدة عام١٩٤٦ تشكلت لجنة دولية تمهيدية لوضع مسودة ميثاق لمنظمة التجارة الدولية، وكانت الفكرة أن تكون تلك المنظمة هى الهيئة الثالثة التى تنشأ بعد الحرب لقيادة العالم نحو الانتعاش الاقتصادى، أما الهيئتان الأخريان فهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وفى عام ١٩٤٧ تأسست (الجات) كهيئة قومية لتنفيذ بنود السيادة التجارية لمنظمة التجارة الدولية والإعداد لظهور الهيئة الجديدة رسميا فى نوفمبر من العام نفسه اجتمعت ٥٦ دولة فى هافانا عاصمة كوبا لاستكمال ميثاق منظمة التجارة الدولية وفى يناير ١٩٤٨ بدأت الجات العمل وفى مارس ١٩٤٨ وقعت ٥٣ دولة ميثاق هافانا ولم تستطع (الجات) خلال هذه السنوات وبعد سبع جولات آخرها جولة أوروجواى التى انتهت يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ أن تصل إلى ماوصلت إليه، ولابد من التأكيد أن هذا الذى جرى يوم ١٥ ديسمبر فى جنيف لم يكن يحدث لولا سقوط الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم السياسية التى كان لابد أن تسلم إلى قيادة العالم الاقتصادية كما يقول بفخر شديد بل كلينتون ولكن ماهى آثار هذه الاتفاقية على دول العالم.

قبل أن نصل إلى هذه النتائج لابد من الإشارة إلى مشكلتين صادفتا الاتفاقية وكادتا تقفان حجر عثرة فى سبيل توقيعها. المشكلة الأولى: مشكلة الزراعة والإنتاج الزراعى، ولقد قادت هذه المعركة فرنسا ثم اليابان، فإن الاتفاقية تقضى برفع الدعم الحكومى عن الإنتاج الزراعى وفى أوروبا وخاصة فرنسا هناك دعم كبير تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعى حتى قيل أن البقرة فى أوروبا تحصل على دعم يزيد على متوسط دخل الفرد السنوى فى العالم الثالث

وكان معنى رفع الدعم ارتفاع الأسعار لتجد الواردات الأمريكية طريقها إلى الأسواق الأوروبية. وكان هناك أيضا تحديد لمساحات الأرض التى تخصص للزراعة وثار الفلاحون الفرنسيون وثارت الحكومات الفرنسية ثم تم الحل الوسط برفع الدعم عن الإنتاج الزراعى وظلت المساحة المزروعة كما هى، وهكذا كان أول المضارين من الاتفاقية الجديدة هو البقر الأوروبى الذى رفع عنه الدعم الحكومى. الدولة الثانية التى قاومت فتح أسواقها للأرز الوارد هى اليابان ولكنها خضعت أخيرا.

المشكلة الثانية هى دعم الطيران والإنتاج السينمائى والتليفزيونى، وهنا وقفت فرنسا وقفة حادة وثار المثقفون الفرنسيون، فرفع الدعم عن السينما والتليفزيون الفرنسى يعنى فتح الأبواب أمام الإنتاج الأمريكى ليغزو قنوات وشاشات فرنسا

وأوربا، وهو ما اعتبرته فرنسا غزوا ثقافيا وقاومته، وكادت هذه المشكلة أن تفسد الاتفاقية لولا أن خضعت الولايات المتحدة، وترك هذا الإنتاج على حاله دون أن يتعرض له الاتفاقية الجديدة مما اعتبرته فرنسا انتصارا كبيرا للثقافة الفرنسية، وبعد حسم جميع هذه المشاكل نعود للمستفيدين والخاسرين في هذه الاتفاقية، وننبه أن الاتفاقية قضت بالبدء في تحرير التبادل التجارى اعتبارا من عام ١٩٩٥، وذلك بخفض نسبة التعريفة الجمركية المعمول بها من متوسط ٥٪ إلى نحو ٣٪ ومعنى ذلك إكراه الدول التي تأخذ بسياسة الحماية الجمركية على التخلى عن سياستها تمهيدا لإزالة جميع الحواجز الجمركية والضريبية، كما تقضى بإلغاء دعم السلع وقد قرر الخبراء أن صافى دخل دول العالم سوف يزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار في العام. وقد قدر صافى الزيادة في دخل المناطق العالمية في العام على النحو التالى.

- للجموعة الأوروبية (١٢ دولة) ٦١ مليار دولار
- الكتلة السوفيتية السابقة ٣٧ مليار دولار
- الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار

أما دول العالم الثالث فسوف تخسر ماقدر بحوالى ١١,٥ مليار دولار في العام وتخسر أفريقيا ٢,٥ مليار دولار.

وسبب هذه الزيادة أن أسعار المواد الغذائية بعد رفع الدعم عنها سوف تزيد بما يقدر بنحو ١٠٪ من ثمنها الحالى، بالإضافة إلى أن انهيار الحواجز الجمركية سيجعل من الصعب على كثير من الصناعات الوطنية أن تنافس المنتجون الأكفأ والأغنى في الغرب وفي اليابان، ويمكن أن يواجه العالم الثالث تحديا خطيرا لزراعته من الصناعات الزراعية التي استطاعت أن تستخدم الآلات بدرجة متقدمة وتحظى بحوافز رأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة.

أما أعظم الأخطار فهو أن تشعر الدول الصناعية الكبرى بإغراء استخدام التجارة كسلاح ضد الدول النامية أو دول العالم الثالث إذا عَنّ لها أن تأخذ قرارا مستقلا عن إرادة الدول العظمى.

إن الدول الفقيرة تفقد بهذا الاتفاق نصف ماكانت تتمتع به من تسهيلات وامتيازات فى أسواق أمريكا وأوروبا واليابان

ويحاول المتحمسون لاتفاقية الجات خديعة الدول الفقيرة بقولهم أن رفع الأسعار سوف يشجع المنتجين فى الدول النامية على زيادة منتجاتهم وتحسينها مما يؤدى بالضرورة إلى الاكتفاء الذاتى.

إن أوروبا وأمريكا سوف تسقطان الحواجز الجمركية على منتجات الدول النامية من الأنسجة، ولكن الاتفاق أعطى الولايات المتحدة امتيازا استثنائيا بالسماح لها بالإبقاء على رسومها العالية على منتجات الأنسجة والملابس التى تعتمد عليها بلاد نامية كثيرة للحصول على العملات الصعبة ولتحسين ميزان المدفوعات

نحن إذن أمام الأخطار التالية:

أولا: رفع أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٠٪ وهذا معناه أن يزيد إنفاقنا مايوازى ١٠٪ مما نستورده من قمح ومن مواد غذائية أخرى.

ومعنى ذلك بوضوح أكثر أن إلغاء أمريكا وأوروبا نسبة من ديون مصر لم يكن خاتمة المطاف، ولايمكن لمثل هذه الدول أن تقدم على خطوة تحت تأثير العواطف الجياشة، فها هى نفس الدول التى تنازلت عن جزء من ديونها تقتضى هذا الجزء وفى أقل من عام وحتى قبل أن يجف مداد الموافقة على الإلغاء.

إن أخطر مايواجهنا الآن فتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية واليابانية عالية الجودة التى تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومتطورة أمام صناعة وليدة مازالت تحبو، ولامعنى للمتفلسفين الذين يقولون أن هذا فى صالح المستهلك وفى صالح الصناعة حتى تجود صناعتنا. إن هذا القول مخدر من نوع ردىء، فمن المستحيل فى صناعة مازالت تحبو وفى ظل تكنولوجيا مازالت فى مراحلها الأولى من الصعب بل من المستحيل منافسة إنتاج أمريكا واليابان وأوروبا، ومعنى هذا بوضوح قتل الصناعة الوطنية.

من ناحية أخرى الذين يقولون أن أبواب العالم قد فتحت أمامنا لتصدير مانريد، نقول نفس القول وهل عندنا مايمكن أن ينافس الإنتاج العالمى فى أسواقه؟ حتى المنوجات فرضت أمريكا حمايتها على إنتاجها فهل يمكن أن يسمح لنا أن ندخل مثل هذه الأسواق وهل ننفرد بإنتاج ليس له مثيل فى العالم حتى نقول أننا نستطيع احتكار بعض الأسواق؟

يقول خبراء الاتفاقية أن دول العالم الثالث سوف تخسر فى المستقبل القريب ولكنها ستكسب فى المستقبل البعيد. والسؤال هل حقا نستطيع أن نصل إلى المستقبل البعيد؟ وبعد كم من السنين وبعد أن نكون شعوبا مقهورة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

إن الهدف هو أن تكتفى دول العالم الثالث بأن تصدر للدول الصناعية المواد الأولية ونعود لعهود الاستعمار القديمة والجديدة عندما جاء الخواجة كى يأخذ من بلادنا المواد الخام، نفس الشيء ولكن هذه المرة نحن الذين سنذهب لهم بالمواد الخام على طبق من ذهب، أى أن نعود إلى تصدير القطن بعد أن تغلق مصانع النسيج، ولكن هل قطننا مازال صالحا للتصدير؟

ماذا فعلت وتفعل حكومتنا الرشيدة؟ طبعا لقد وقعنا الاتفاقية وأصبحنا ملزمين بالتنفيذ. وهكذا تتم الحلقة حول عنق اقتصادنا أو حول عنقنا البنك الدولي، صندوق النقد الدولى ثم ثالثة الأثافى اتفاقية (الجات). هل وضعنا فى ميزانيتنا الزيادة فى أسعار الواردات الغذائية؟ هل أعددنا أنفسنا لتصدير مواد تنافس الصناعات العالمية فى أسواقها؟ هل فعلنا شيئا من أجل الارتفاع بمستوى صناعتنا الوطنية حتى تعيش فى ظل ماهو قادم؟

هل فعلنا شيئا من ذلك أم أننا مازلنا نعيش أوهاما زرقاء فى ظل غمامات سوداء لجتاح العالم كله من أجل سعادة السعداء؟ لقد شبهوا اتفاقية الجات بأنبوبة الأوكسوجين التى تمد الاقتصاد العالمى بالحياة ولم يقل الخبراء أن هذا الأوكسوجين هو مايبقى الفقراء على قيد الحياة.

ونعود إلى مابدأنا به حديثنا (جات الحزينة تفرح مالقتلهاش مطرح)



■ بين الأغنياء والفقراء:

يرى بعض الاقتصاديين أن تحرير التجارة الخارجية من أهم عوامل تحقيق الرخاء والتنمية فى أى مجتمع، وبالقطع يعتنق المسئولون عن البنك الدولى وصندوق النقد هذا التفكير. ولذلك كانت (روشتة) علاج الاقتصاد المريض تحوى أول ماتحوى تحرير التجارة الخارجية، ولاشك أن هذا الدواء إذا كان قد ثبت نجاحه فى بعض الدول ليس بالضرورة أن يكون ناجحا فى دول أخرى. فلكل دولة ظروفها الخاصة وعلاقاتها الفريدة بالدول الأخرى.

وقد أثبتت التجربة الحية أن ما ينفع مجتمعا من المجتمعات قد لاينفع مجتمعات أخرى، وإذا كان المجتمع الواحد يحوى طبقات مختلفة وفئات متباينة مما يجعل توحيد التعامل مع الجميع مشكلة يحاول الأخصائيون علاجها فى المجتمع الواحد. فلاشك أن المجتمعات التى تحوى هذه المتناقضات يزيد الخلاف بينها فى أمور جوهرية تجعل التعميم فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية شيئا يتصل مباشرة بالتركيبة الطبقية، ويتصل أيضا برصيد المشاكل فى كل من هذه الميادين، وقدرة المجتمع نفسه على مواجهتها بل قدرته على تحمل السير فى طريق العلاج الطويل. ولكن لماذا يضع بعض الاقتصاديين تحرير التجارة الخارجية فى مقدمة وسائل العلاج الناجع فى مسائل الاقتصاد العالمى؟

إن خبرة الثلاثين عاما التى تلت تحرير التجارة فى نهاية الحرب العالمية الثانية تقول أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف كما تزايد معدل النمو بدرجة كبيرة جدا فى الولايات المتحدة وفى غرب أوروبا وفى اليابان.

ولكن النظرة الفاحصة لما حدث فى هذه الدول تفيد بأنه ليس من المنطق فى شىء إرجاع هذا النمو الكبير والرخاء الواضح خلال ثلاثين عاما إلى تحرير التجارة الخارجية وحده. فإن دول أوروبا واليابان كانت قبل الحرب العالمية من الدول الصناعية الكبيرة وفى نهاية الأربعينيات وفى الخمسينيات أعادت هذه الدول بناء صناعاتها التى دمرتها الحرب بمساعدة المال الأمريكى.

ولم تكن إعادة بناء هذه الصناعات شيئا صعبا، فالعمالة المدربة مازالت موجودة

وكان لديهم الأسواق التى تنتظر السلع المصنعة وكذلك كانت لدى هذه الدول جميعها الرغبة فى الوصول بإنتاجها إلى الأسواق الأمريكية العريقة والتى تستوعب إنتاجا متنوعا من دول مختلفة. كانت أكثر الدول التى استفادت من هذا النظام هى ألمانيا واليابان، وهما الدولتان اللتان كانت خسارتهما أكبر أثناء الحرب ولكنهما الدولتان الأكثر ديناميكية وطموحا ،فضلا عن عامل آخر هام وهو إبعاد هاتين الدولتين بمقتضى اتفاقيات الصلح عن الدخول فى ميدان المنافسة العسكرية بمنعها من التسلح ووجود جيش كبير قوى يحتاج سلاحا وعتادا ومالا كثيرا. إن هذا الذى فعله الحلفاء بدولتى المحور الكبيرتين وظنوا أنهم بذلك يعاقبون هتلر وأعوانه كان فاتحة خير كثير لهاتين الدولتين.

وهناك أيضا النجاح الذى حققته اليابان بالذات والذى اعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير. إنه نموذج حذت حذوه النمور الآسيوية الأربعة. (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة). لاشك أن نجاحها يرجع لا إلى تحرير التجارة، ولكنه يرجع فى المقام الأول إلى نجاح الصادرات لا الواردات، بل يرجع نجاح دول آسيا إلى تقييد الواردات. وهذا فى بساطة شديدة يتناقض مع تحرير التجارة الذى تقول به الهيئات الدولية.

ربما كان الرخاء الذى عاشت به الدول الكبرى خلال ثلاثين عاما يرجع إلى أسباب كثيرة منها دون شك التجارة الحرة أو تحرير التجارة ، ولكن ماذا يجرى الآن فى العالم؟ لقد اجتمع الأغنياء السبعة فى طوكيو وكان أهم مادفع إلى هذا الاجتماع وأهم ماناقشه الأغنياء هو الكساد والركود الاقتصادى الذى يلف العالم وفى مقدمته دون شك دول هؤلاء الأغنياء السبعة.

وقد أصدروا قرارات تسير فى نفس الطريق وهى تخفيض التعريفة الجمركية لتنطلق التجارة بشكل أوسع، وهو إصرار على أن العلاج القديم هونفس العلاج الجديد مع الاختلاف فى الظروف وفى المشاكل وفى التغييرات الكبيرة التى طرأت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

ولكن إذا كان تخفيض التعريفة الجمركية وإطلاق حرية التجارة هو الحل، فلماذا

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العراقيل أمام استيراد الصلب من تسع عشرة دولة أوروبية، وذلك بأن زادت من التعريفة الجمركية على وارداتها من الصلب لتصل هذه التعريفة مابين ٢٧٪ و٣٦٪؟

وقالت مجلة تايم في أحد أعدادها أن نظرية التجارة الحرة المقدسة تعاني إحدى نكباتها، ففي واشنطن قامت وزارة التجارة الأمريكية بفرض تعريفات جمركية باهظة لمكافحة سياسة الإغراق وتزيد نسبتها إلى ٢٧٪ و٣٦٪ على ٣,٢ بليون دولار وتمثل قيمة منتجات الصلب المستورد من تسع عشرة دولة.

ودافعت عن ذلك بقولها أن هذه المنتجات كانت تباع بأسعار تضر بالمنتجين الأمريكيين. ويبدو أن واشنطن تحاول أن تقول بعد قيامها بزيادة التعريفة الجمركية مرتين من قبل أن كل منتجي الصلب في الخارج كانوا يتآمرون لضرب منتجي الصلب الأمريكيين. وقد ثارت الحكومات في أرجاء العالم على ذلك، ويقول ليون بريتان مفوض الجماعة الأوربية للسياسة التجارية أنه من غير المقبول تماما استغلال واردات الصلب في دول الجماعة الأوربية وسائر الدول الأخرى ككبش فداء لمشكلات تضرب في أعماق الولايات المتحدة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي صناعة النسيج بفرض جمارك غير عادية على وارداتها من المنسوجات.

تقول تايم: (ولترتفع هذه الأيام أصوات هامة في أماكن كثيرة من العالم لتصف نموذج التجارة الحرة بأنه سبب لمشكلات العالم الاقتصادية وليس حلا لها. ففي أوائل شهر يوليو الماضي هاجم رئيس البرلمان الفرنسي - وهو من المحافظين - نظرية التجارة الحرة الدولية باعتبارها العصا التي يربط إليها الحمل الأوروبي الوديع الذي وقع ضحية لفهم منافسيه الشرسين). وتساءل قائلا: لم نسع لخفض الحواجز التجارية من خلال الجات (المنظمة الدولية للتجارة) إذا كانت الولايات المتحدة واليابان تتخذان تدابير الحماية.

ويردد رئيس البرلمان الفرنسي ماقاله فرانسوا ميتران الذي دعا إلى فرض مزيد من الحواجز التجارية لمواجهة انخفاض الأجور في بلدان العالم الثالث خاصة المؤسسات

الصناعة الكبرى فى شرق آسيا، وحتى رجل الصناعة الرأسمالى المتحمس الفرنسى البريطانى السير جيمس جولد سميث، ليقول أن النتيجة الرئيسية لحرية التجارة هى إفقار العالم الصناعى وزعزعة استقراره، فى نفس الوقت الذى تفترس فيه العالم الثالث بقسوة من خلال السياسة الاستغلالية للأجور وشروط العمل، وربما تعد ضرورة تغيير التجارة فى واشنطن أكثر تأثيرا من الاتحاد الأوربى المتشكك فبدلا من الخطب الرنانة عن حرية التجارة فى عصر ريجان وبوش يتحدث المسئولون فى إدارة كلينتون عن تجارة عادلة وتبادل للامتيازات مع التعامل مع المنافسين وتقدم الولايات المتحدة بمطالب جامحة لإجراء إصلاحات فى كل قطاع على حدة فى قطاعات الصناعة اليابانية لمواجهة الفائض التجارى المستمر لليابان

يقول جيمس دوبينس سفير الولايات المتحدة السابق لدى الجماعة الأوربية (إن المشكلة الأساسية فى التجارة الحرة هى أن جميع الدول تكسب لكن الجميع لايكسبون، فالشركات تتعرض للإفلاس وبعض الناس يفقدون وظائفهم حتى مع ازدياد ثراء الدولة نفسها).

فى نفس الوقت تلجأ دول العالم الثالث والكتلة الشيوعية السابقة إلى خيار التجارة الحرة. ليقول مارى ماجستوا أحد الاقتصاديين العاملين فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى جاكرتا: (إننا لانستطيع أن نقدم الكثير للتأثير على القوى العظمى لكننا نشعر بقلق بالغ لأننا لن نستطيع الوصول إلى أسواقهم).

يقول أحد كبار المسئولين التجاريين اليابانيين: (قد تكون هذه السنة الأولى التى نشكك خلالها فى نتيجة التجارة الحرة وأهميتها فحتى الآن كانت نتيجتها وأهميتها من الأمور المسلم بها لقد كانت مثل الإنجيل).

هذا إذن رأى بعض الاقتصاديين والمسئولين عن تحرير التجارة الخارجية، فواضح أنها إذا كانت سببا فى سرعة التنمية والرخاء التى شملت أمريكا واليابان والدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها ليست كل الأسباب ومحاولة وضع كل هذه النتائج على عاتق تحرير التجارة الخارجية وحدها محاولة للوى الحقائق وتحميل بعض الأمور أكثر مما تحتمل. النقطة الثانية والهامة جدا فى نفس الوقت هى أن الدول

الكبرى تقوم بفرض الحماية لبعض صناعاتها فى مواجهة نفس هذه الصناعات الواردة من دول أخرى إليها والنقطة الثالثة أنه إذا كانت الدول الكبرى تضع حداً للمنافسة فهل تستطيع الدول الصغرى أن تدخل أسواق الدول الكبرى على قدم المساواة؟ إذن فما هى الفوائد التى يمكن أن تعود على الاقتصاد المصرى من تحرير التجارة الخارجية؟

لقد تحدثنا عن ذلك من قبل وكانت القرارات المتخذة لم تصدر بعد. ولكننا كنا نعرفها ونتوقعها ولم يكن ذلك نوعا من التنبؤ أو رجما بالغيب. ولكن قواعد اللعبة معروفة وأصبحت فى متناول أى إنسان مهما حاولت بعض الحكومات ومنها حكومتنا أن تحيط المسألة بغموض مقصود وظهرت إذن التعريفة الجمركية الجديدة. ورفع الحظر عن ٤٤ سلعة وبقيت سلع قليلة فى دائرة الحماية لقد تحدثت بعض الصحف وتناولت بعض الأقلام ماحدث بشيء من التخوف ولكن بشيء كبير من الترحيب، بل لقد زادت بعض الصحف فوصفت فتح الباب أمام الاستيراد بأنه فى مصلحة المستهلك. ونسأل ببساطة. أى مستهلك فى مصلحته فتح كل هذه الأبواب على مصاريعها؟ وهل الأغلبية هى التى تبحث عن السيارة أو عن الثلاجة المستوردة أم التى تنتظر استيراد خمسين صنفا من الجبن أو غير الجبن من السلع الغذائية؟

إذا كانت حصيلة الضرائب الكلية قد زادت فهذا تخفيف من أعباء الميزانية دون شك ولكن فى مقابل ماذا؟ ماهوالثمن الذى سوف تدفعه فى مقابل زيادة حصيلة الضرائب؟ إنها صناعات وطنية.

لقد بدأ تطبيق السياسة الجديدة فى التجارة وظهرت نتائج سريعة لهذه السياسة، وكلها تشير إلى أننا نسير فى طريق محفوف بالمخاطر، سوف تتوقف صناعات مصرية كثيرة وسوف تزيد البطالة وسوف نقف بعد فوات الأوان لنندم على مافعلناه، ولكن كيف سيكون ذلك؟

■ فى خدمة إسرائيل:

تم المراد من رب العباد ووقعت اتفاقية الجات فى مدينة مراكش المغربية وتحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، اشتركت فى التوقيع وفود ١٢٤ دولة من دول

العالم وقعت على ٢٨ وثيقة تبلغ صفحاتها ٢٢ ألف صفحة ويبلغ وزنها ١٧٥ كيلو جراما. وربما ذلك يفسر كثرة عدد أعضاء الوفود إلى المؤتمر. فقد وصل عدد الوفد اليابانى إلى ٧٢ عضوا والهدف كماهو واضح اشتراك أعضاء الوفود فى حمل هذه الأوراق الثقيلة وخاصة أن الإخوة من اليابان قصار القامة نحيلو الأجسام المهم أن الوثائق التى وقعت فى ختام المؤتمر وبعد أن تحدث مندوبو ١٠١ دولة فاز كل منهم بخمس دقائق عدا قطبى المؤتمر وهما صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب وصاحب العظمة نائب الرئيس الأمريكى آل جور، فقد تحدث كل منهما كما يشاء، ونعود للوثائق التى وقعتها الوفود فنقول أنها تضم:

- الاتفاق المتعلق بـ «إنشاء المنظمة العالمية للتجارة»

- الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤،ويضم الاتفاق سبعة نصوص تتعلق بتأويل وتفسير بنود الاتفاقية العامة.

- بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة لسنة ١٩٩٤

ويتكون البروتوكول من خمس فقرات حول قواعد ومبادىء تبادل المنتجات الزراعية وهى مبدأ الدولة الأكثر رعاية والإجراءات غير التعريفية والتعويضات على الصادرات إضافة لعدد من الإجراءات المتعلقة بإعادة ظروف تطور اقتصاديات الدول النامية.

- الاتفاق المتعلق بالفلاحة ويشمل مجالات ولوج الأسواق وإجراءات الحماية الداخلية وقيمة التعويضات على الصادرات.

- الاتفاق المتعلق بالإجراءات الصحية.

- قرار يتعلق بإجراءات خاصة حول الانعكاسات السلبية المتوقعة من جراء تطبيق برنامج التقويم الهيكلى للاقتصاد بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية.

- الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس.

- الاتفاق المتعلق بالحواجز الإجرائية والفنية أمام التجارة.

- اتفاق حول الإجراءات المتصلة بالاستثمارات والتجارة.

- الاتفاق المتعلق بإجراءات عدم إغراق الأسواق والاحتكار.

- اتفاق حول تحديد قيم التعريفات الجمركية.

- اتفاق حول المراقبة قبل إرسال السلع للخارج

- اتفاق حول قواعد الاتصال بالتعريفات وفق برنامج طويل الأمد

- اتفاق حول التعويضات والإجراءات التعويضية.

- الاتفاق المتعلق بحماية بعض القطاعات أو جزء من الإنتاج الوطنى الذى يمكن أن يكون مهددا بزيادات غير متوقعة فى الواردات ويمكن أن تلحق به آثار خطيرة

- الاتفاق المتعلق بالتجارة فى قطاع الخدمات.

- الاتفاق المتعلق بالحقوق المترتبة على الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

- مذكرة اتفاق حول قواعد وإجراءات فض النزاعات التجارية

- اتفاق حول إثبات معالجة السياسات التجارية.

- قرار حول الملاءمة والانسجام فى السياسات التجارية على مستوى عالمى إلى أقصى قدر ممكن.

- الاتفاق النهائى المتضمن للقرار الوزارى والمتعلق بالإجراءات المنظمة لعملية ولوج الأسواق.

وهكذا تحولت منظمة الجات التى أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت تتساوى فى وضعها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل إدارة اقتصادية للعالم. ويمكن القول الآن أن النظام العالمى الجديد قد اكتمل تشكيله. ففى المجال السياسى هناك زعامة واحدة تقود العالم إلى ما تريد حسب مصالحها وأهدافها وتتم قراراتها جميعها باسم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفى مجال الاقتصاد هناك المؤسسات الثلاث: الصندوق والبنك الدوليان ثم منظمة التجارة العالمية التى تعمل جميعها فى خدمة الاقتصاد الأمريكى ومن يتبع هذا الاقتصاد من الأغنياء على حساب الفقراء، على حساب حياتهم وعلى حساب

تحويلهم إلى أدوات فى خدمة الولايات المتحدة واقتصادها وسياستها ومن يلحق بها من الأتباع.

قلنا أن حفل الختام كان به قطبا الحفل. الذى دشن استيلاء الولايات المتحدة على القيادة الاقتصادية للعالم كان نائب الرئيس الأمريكى آل جور الذى ألقى كلمة، ولم يكن غريباً ولا مستبعداً أن نائب الرئيس الأمريكى يتحدث فى مؤتمر عالمى وفى وجود وفود من ١٢٤ دولة وأن تكون المادة الرئيسية فى حديثه إسرائيل وأن يطالب برفع المقاطعة العربية ضد إسرائيل. هذا هو الموضوع الرئيسى الذى جاء من أجله آل جور والذى دعاه لكى يكون نجم هذا الحفل الأمريكى الكبير، لتدشينه قيادة أمريكا فوق الأرض العربية. لم ينس آل جور أيضاً أن يتحدث عن حقوق الإنسان التى أرادت أمريكا أن تفرضها على الاتفاقية حتى يمكن لها التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة ترى التدخل فى شئونها وأن تفرض حماية ضد إنتاجها بدعوى أن أجور العمال لا تتناسب مع ما يجب أن تكون عليه حقوق الإنسان.

كان رئيس الوفد الإسرائيلى فى المؤتمر وزير الصناعة والتجارة ميحاحريش الذى قال أمام المؤتمر أن إسرائيل شرعت فى وضع أسس سياسة اقتصادية جديدة وواقعية مع جيرانها فى منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاق واشنطن. وأشار إلى أن إسرائيل ترغب فى أن تجد تسهيلات كاملة وحقيقية فى معظم الأسواق، وعبر عن اعتقاده أن المقاطعة الاقتصادية أدت إلى معاملة غير لائقة معها، وقال أن المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة الذى يناقش فى مؤتمر مراكش وأن معارضته تصبح أمرا موضوعياً خاصة بالنسبة للأطراف التى ترغب فى توسيع حجم المبادلات التجارية مع إسرائيل.

هكذا أرادت إسرائيل ومعها أمريكا أن تستغل الجات للضغط على الدول العربية لرفع المقاطعة.

إن إسرائيل طرحت خلال مفاوضات أوروجواى قضية المقاطعة العربية، وصنفتها على أنها تدخل فى ميدان الإجراءات الحمائية التى تأسست "الجات" لرفعها. وأضاف

أن الحجة الإسرائيلية فى ذلك الوقت تعتمد على أن أحد مبادىء (الجات) يقضى بالتحفظ ضد كل سياسة احتكارية فى مجال التجارة الخارجية، وتظل التجارة حرة فى جميع الأسواق الدولية وأنها تنبنى من جهة أخرى على الدعوة الإسرائيلية للدول العربية بإنشاء سوق شرق أوسطية تنافس التكتلات الدولية الأخرى فى العالم

وهكذا تتناسى إسرائيل والذين يقفون معها العدوان على الأرض العربية والاستيلاء عليها بالقوة، تتناسى هذه الدول أن إسرائيل ما زالت تحتل أرضا عربية إسرائيل تتناسى أنها تصنع المفاعلات الذرية وأنها لم توقع حتى الآن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية.

كل هذا تتناساه أمريكا ويعلن كلينتون أنه يضمن التفوق العسكرى لإسرائيل على جيرانها العرب وعلى العرب، بعد كل هذا أن يركعوا ويسلموا وأن يرفعوا المقاطعة عن إسرائيل، لأن اتفاقية الجات تنص على حرية التجارة العالمية. هذا حدث فى الجلسات أما أثناء مفاوضات الجات فقد طلب رئيس الوفد الأمريكى المفاوض من اللجنة المركزية للتجارة فرض عقوبات على الدول العربية التى تلتزم المقاطعة، لأن ذلك فى نظرهم يضر بالشركات التى يمتنع عليها الالتزام بأحكام المقاطعة حسب القانون الأمريكى.

إن إسرائيل والدول والولايات المتحدة تصف هذه المقاطعة بكونها ممارسات حمائية تناقض التنمية الإقليمية المنشودة فى الشرق الأوسط وأعطى مثلاً وهو التهديد الأمريكى للأردن بإيقاف الاستثمارات الأمريكية الجديدة ما لم ترفع المقاطعة وأن إسرائيل ستضع العراقيل أمام الصادرات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتى مستقبلاً.

إن البرلمان الأوروبى اتخذ بدوره أخيراً قرارا يدعو إلى إلغاء المقاطعة غير المباشرة وأنه يجرى الآن دراسة القوانين التى تحرم العمل بالمقاطعة غير المباشرة فى دول الاتحاد.

إن الجامعة العربية فى اجتماع وزراء الخارجية العرب، قررت التمسك بها ولم

تقرر أى شيء يعتبر تخفيفا من أحكامها، رغم أن طرح الموضوع على الاجتماع تم بناء على طلب رون براون وزير التجارة الأمريكى إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، ولم ينشأ عن طلب رسمى تقدمت به دولة عربية معينة.

حقيقة أن هناك بعض الدول العربية أصبحت مهيأة لقبول رفع المقاطعة غير المباشرة والإبقاء على المقاطعة المباشرة مع إسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاقيات سلام تؤكد إمكانية التعاون المشترك والانفتاح الاقتصادى بين دول لم تعد بينها عداوة تاريخية كما شدد على هذا الموقف العربى، وأتصور أنه سيظل على حاله حتى تتقدم إسرائيل فى طريق السلام. هذا جانب من جوانب "الجات" أرادت الولايات المتحدة وأعوانها استغلاله وفى مقدمة هؤلاء الأعوان "إسرائيل"

سعد الدين وهبة

المحتوى



هذا الكتاب يتناول ما يجرى الآن فى مصر فمحاولة علاج الإقتصاد المصرى طبقاً لروشتة البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ونصائح الولايات المتحدة الأمريكية، هى التى تسببت فى كل ما يجرى الآن على الساحة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية فى مصر، وقد دخلت إلى قاموس الألفاظ العربية كلمات كثيرة مثل التأهيل الهيكلى وتحرير الإقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وإزالة العقبات من طريق الإنطلاق.. وهذه الكلمات هى أكبر عملية تزييف وتزوير هدفها الشعب المصرى الذى تنهب ثروته أمام ناظريه دون أن يملك حتى حق المعرفة.. بكم.. ولمن.. وأين تذهب الحصيلة..؟ وقبل هذا وذاك من الذى حدد سعر البيع..؟ إن ما يجرى الآن يجرى فى سرية مريبة.. المؤسسات الدولية تضغط للإسراع فى الخصخصة وفى بيع القطاع العام.. وكل يوم نسمع عن شركة قد بيعت لمن.. لا نعرف.. ويوم نعرف سيكون كل هؤلاء قد ذهبوا إلى زاوية النسيان، اختفى من أراد وتضخمت ثروات من استطاع وسيبقى الشعب المصرى محملاً باقتصاد فى يد جلاديه من المستعمرين القدامى والمستعمرين الجدد.

كان النهب الأول لمصر فى عهد إسماعيل وبقيادة دولتى الأستعمار القديم بريطانيا وفرنسا.. وكان النهب الثانى تحت اسم الإنفتاح وأبطاله مجموعة السماسرة والأفاقين والفاسدين من مختلف الجنسيات تساعدهم مجموعة من الفاسدين المصريين.. والذى يجرى الآن هو النهب الثالث الذى تقوم به ولأول مرة فى التاريخ الحكومة المصرية.. وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا..

سعد الدين وهبة

